وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــامعة الجـــزائر

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

العنـوان:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية

– حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير

فرع: التحليل الإقتصادي

من إعداد الطالبة:

شيبـان آسيـا

تحت إشراف الأستاذة:

الدكتورة بعـداش مسيـكة

لجـنة المنـاقشة

صخري عمر	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
بعداش مسيكة	أستاذة التعليم العالي	مقررا
لخلف عثمان	أستاذ محاضر	عضوا
حداد بختة	أستاذة محاضرة	عضوا
ڤويڤح نادية	أستاذة مكلفة بالدروس.....	عضوا

السنة الجـامعية 2008-2009

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كلمة شكر

شكرا من قلب جزيل

إلى كل إنسان كريم

أعانني بالقول أو الفعل

شدّ به على ساعدي إلى العمل المفيد

فكل الامتنان أقدّمه

إلى كل هؤلاء أذكرهم بالأسماء

الأستاذة المشرفة " بعداش مسيكة " التي لم تبخل عليّ

بالتوجيه والنصيحة والتشجيع

كل من أعانني في الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية أخص بالذكر السيد

" بن زعرور شكري " الذي ساعدني كثيرا

كل من ساعدني في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف التقليدية

منهم السيد " لوصفان "

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإهداء

خير ما أبدأ به السلام

وحمد الله هو أغلى الكلام

نتيجة جهد واجتهاد

ثمرة من خير الأنام

أهديها إلى أبي وأمي

أعز اثنين على الدوام

تحية إلى رفيق العمر والدرب

شوقي الذي ينير الدروب القوام

هدية إلى فلذة كبدي حمزة أيوب

ففي قلبي يحتل أعلى مقام

وإلى إخوتي شهيرة ولمياء وعائلاتهم

محمد، إبراهيم وربيع ألف تحية وسلام

تحية إلى ثاني عائلة لي يكدي

وأخص بها الوالدين الكرام

وتحية إلى الأعمام والأخوال

والله ورسوله أوصيا على وصل الأرحام

تحية إلى أعز صديقاتي نجلة

وإلى ليلى، نبيلة، زكية، نصيرة وفاطمة الزهراء فلن أنساكن مهما بعدتم بأميال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهــرس البحث

كلمة شكر ..... أ

الإهداء ..... ب

فهرس البحث ..... ج

قائمة الجداول ..... ز

قائمة الأشكال ..... ط

قائمة الملاحق ..... ي

المقدمة العامة ..... ل

الفصل الأول

المؤسسات الصغيرة والمتوسط محرك للتنمية الاقتصادية

تمهيد 2

المبحث الأول: تشخيص عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 3

I. تطور مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر العالم 3

II. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآثارها الاقتصادية 8

III. أسباب نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطورها 12

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية 15

I. تباين المفاهيم بين النمو والتنمية الاقتصادية 15

II. التحليل النظري التقليدي للتنمية الإقتصادية 20

III. الإتجاهات الحديثة لتفسير التنمية الإقتصادية 24

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثالث: أساليب تنموية تشجع نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .. 28

I . دفع عجلة التنمية عن طريق الخوصصة 28

II. التصنيع وتنمية الصادرات الصناعية 35

خلاصة الفصل 40

الفصل الثاني

مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد 42

المبحث الأول: إستراتيجية الجزائر لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . 43

I . التطور التاريخي والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 43

II. المرافقة الاستشارية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 51

III. البرامج الوطنية والأجنبية لتحسين وترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . 60

المبحث الثاني: الأجهزة المتدخلة في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 67

I . أجهزة تدعيم الإستثمار 67

II. أجهزة دعم الصادرات 71

III. صناديق الدعم 76

المبحث الثالث: تحليل الآثار التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر . 81

I . مسارات خلق الثروة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية 81

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

II. الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعي الاستثمار والتجارة الخارجية 91

III. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق عدالة تنموية محلية ومستقبلية 97

خلاصة الفصل..... 102

الفصل الثالث

واقع قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر

تمهيد 104

المبحث الأول: تشخيص قطاع الصناعة التقليدية والحرف الجزائرية 105

I. ماهية الصناعة التقليدية والحرف..... 105

II. مراحل تطور الصناعة التقليدية الجزائرية..... 113

المبحث الثاني: إستراتيجية الجزائر لتطوير مشاريع الصناعة التقليدية 121

I. إستراتيجية التنمية المستدامة لقطاع الصناعة التقليدية آفاق 2010..... 121

II. برنامج تنشيط الإنتاج المحلي « SPL » 127

المبحث الثالث: الدور التنموي لمشاريع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر ... 132

I. مساهمة مشاريع الصناعة التقليدية والحرف في التنمية الاقتصادية 132

II. دراسة استشرافية لإمكانيات القطاع في التشغيل 142

خلاصة الفصل..... 155

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الرابع

مؤسسات الصناعة التقليدية والحرفية في الجزائر

تمهيد 157

المبحث الأول: دراسة نظرية لمؤسسات الصناعة التقليدية والحرفية 158

I. ماهية مؤسسات الصناعة التقليدية والحرف 158

II. إنشاء مؤسسات للصناعة التقليدية في الجزائر ووسائل دعمها 164

III. عوامل نجاح مؤسسات الصناعة التقليدية 171

المبحث الثاني: دراسة حالة مؤسسات للصناعة التقليدية الجزائرية 179

I . مكانة المؤسسة الجزائرية للزرابي التقليدية في الاقتصاد الجزائري 179

II. مؤسسة كوثر الحرفية لصناعة الملابس الجلدية 186

III. دور مؤسسة الوساطة "أرتي ترادينق الجزائر" في تنشيط الصناعة التقليدية 191

خلاصة الفصل 195

الخاتمة العامة 197

الملاحق 204

قائمة المراجع 219

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قـائمة الجـداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	نمو العمالة وعدد المؤسسات في كندا وفرنسا خلال الفترة [1962-1972] و[1972-1984]	3
2	مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتجاه الأوروبي	6
3	أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	7
4	تطور القطاع الخاص في القيمة المضافة الإجمالية (VA) في الفترة [1993-2000]	46
5	مشاريع الاستثمار حسب تكلفة الاستثمار ومناصب الشغل المصرّح بها في الفترة [1993-2000]	47
6	تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية في الفترة [2000-2003]	55
7	حصيلة زكاة المال والفطر وعدد العائلات المستفيدة في الفترة [2003-2005]	80
8	تطور النسيج المؤسساتي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة ما بين [2003-2007]	82
9	تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة [2003-2007]	84
10	المعدل السنوي لاختلاف نسب التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة [2002-2007]	85
11	تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني في الفترة [2002-2006]	88
12	تطور الناتج الداخلي الخام حسب كل فرد في الفترة [2001-2004]	89
13	تغيرات الدخل الحقيقي للأفراد مقارنة بمستوى الأسعار ومعدلات التضخم في الفترة [2001-2005]	90
14	تطور مشاريع الاستثمار المصرّح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الفترة [1993-2006]	92

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

15	حصيلة المؤسسات المصغرة المموّلة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب حسب قطاعات النشاط	94
16	تطور المبادلات التجارية الخارجية للجزائر في الفترة [2004-2006]	95
17	كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الولايات وعدد السكان في كل ولاية في الفترة [2005-2006]	99
18	تقديرات الحاجيات المالية لبرنامج الإنتاج المحلي ما بين (2008-2011)	131
19	توزيع مشاريع الصناعة التقليدية حسب نوعية النشاط في الفترة ما بين (2003-2007)	133
20	نسب الزيادة في مشاريع الصناعة التقليدية سنويا في الفترة (2003-2007)	133
21	تطور عدد مناصب الشغل في قطاع الصناعة التقليدية والحرف حسب الطابع القانوني في الفترة (2003-2007)	135
22	قيم الإنتاج والاستثمار في الصناعة التقليدية والحرف في الفترة (2005-2007)	138
23	صادرات الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية في الفترة (1997-2002)	140
24	قيمة وكمية صادرات الجزائر لمنتوجات الصناعة التقليدية في الفترة (2003-2007)	141
25	مقارنة عدد الحرفيين الجدد مع عدد المتخرجين من مراكز التكوين المهني في الصناعة التقليدية الفنية لسنتي 2006-2007	144
26	مقارنة عدد الحرفيين الجدد مع عدد المتخرجين من مراكز التكوين المهني في الصناعة التقليدية لإنتاج المواد لسنتي 2006-2007	146
27	مقارنة عدد الحرفيين الجدد مع عدد المتخرجين من مراكز التكوين المهني في الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات لسنتي 2006-2007	148
28	سلم الضريبة على العائد الإجمالي للمؤسسة	166
29	مميزات الحرفيين المقاولين	171
30	إنتاجية وحدة الزرابي بشرشال شهريا خلال الفترة (2000-2004) (وحدة القياس: عقدة أو غرزة)	181

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قــائمة الأشكــال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور نسبة التشغيل في الجزائر والدول الصناعية	44
2	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة [2003-2007]	83
3	نسب الزيادة في التشغيل وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة [2003-2007]	85
4	نتيجة العوائق الخارجية والداخلية التي تواجه المؤسسات في الصناعة التقليدية	113
5	طرق تنشيط التنمية المحلية حسب كل نشاط حرفي	129
6	الزيادة السنوية في مناصب الشغل المتوفرة في قطاع الصناعة التقليدية في الفترة (2003-2007)	136
7	مقارنة الطلب على مناصب الشغل حسب المستوى التعليمي والمتخرجين من التكوين المهني لسنة 2007	153-151
8	عوامل جذب المستهلك الدولي لمنتوجات الصناعة التقليدية	177

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قـائمة المـلاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	المعايير الكمية التي تدخل في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض الدول	204
2	تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر في الفترة ما بين [2001-2005]	205
3	تطور القيمة المضافة حسب قطاعات النشاط في الفترة [2002-2006]	206
4	التوزيع الولائي المرتب تنازليا حسب كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر	207
5	عائلة مواصفات الإيزو 9000 والإيزو 14000	208
6	قائمة منتوجات الصناعة التقليدية الخاضعة للرسم على القيمة المضافة	209
7	نموذج البطاقة المهنية للحرفي	216
8	نموذج المستخرج من سجل الصناعة التقليدية والحرف	217

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المقـــدمة العـــامة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المقدمة العامة:

إن التغيرات العميقة التي يمرّ بها الاقتصاد العالمي، أدت إلى بروز توجهات حديثة ومتنامية على جميع الأصعدة، وهذا في إطار ما يعرف بالعولمة الاقتصادية، والتي تحمل كشعار أساسي لها اعتماد اقتصاد السوق أي الحرية الاقتصادية، وبالتالي إعادة الاعتبار للاستثمار الخاص بجميع أنواعه، هذا ما أدى إلى بعث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتاز بقدرة كبيرة على التأقلم السريع مع هذه التغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي.

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة مناسبة لتحقيق التنمية المحلية، إذا أنها تمتلك محفزات استثمارية كبيرة وغير مكلفة، قادرة على توسيع حركية النشاط الاقتصادي للدول، خاصة تلك التي اعتمدتها لتحقيق قفزتها التنموية.

إن الأهمية الكبيرة التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع أساسا لقدراتها المتعددة، فهي تعمل على تلبية الحاجيات الاستهلاكية المحلية، توفر مناصب الشغل، تزيد من روح المنافسة بين المؤسسات، وبالتالي تحسين المنتوج المحلي... كل هذا جعل البلدان المتقدمة تعمل على توفير المناخ المناسب والضروري لنمو هذا القطاع وازدهاره.

في حين نجد أن البلدان النامية همّشت هذا القطاع، لأنها تجهل ما يمكن أن تحققه لتنميتها من خلاله، إلا أنه وفي السنوات الأخيرة، وبعد فشل السياسات التي اتبعتها والمرتكزة أساسا على اقتصاد المشاريع الكبرى العمومية، ونجاح البلدان المتقدمة في توجّهها، تم إعادة النظر في هذه السياسات المنتهجة، وأعطي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية متزايدة حسب ما يقتضيه النظام العالمي الجديد.

إن اتباع النظام الاشتراكي، وبالتالي الاعتماد على المشاريع الكبيرة، كان المنهاج الذي اتبعته الجزائر بعد استقلالها بهدف تحقيق قاعدة اقتصادية متينة، إلا أن السنوات كانت كفيلة بإثبات عدم نجاعة هذه السياسة، وأخذت تقوم بإصلاحات واسعة النطاق مسّت كل القطاعات الاقتصادية، ومرّت بمراحل صعبة، أكدت أن إشراك القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي إلى جانب القطاع العام كفيل بتحريك دواليب الاقتصاد الوطني من جديد.

ولقد اعتبرت الجزائر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات التي يمكن لها أن تحقق الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي بدأت بمحاولة توفير المناخ المناسب للاستثمار في هذا

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الميدان، وأول ما قامت به إنشاء وزارة كاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والحرف.

ومن أجل دفع عجلة التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم وضع سياسات مدعمة بآليات وميكانيزمات مكيّفة مع التحولات الاقتصادية الجديدة، والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وذلك ضمن إستراتيجية شملت بالدرجة الأولى تشخيصا لوضعية القطاع، وإبراز معوقاته التي تتركز أساسا على ثقل المحيط الإداري، صعوبة التمويل، مشاكل العقار، بالإضافة إلى الأعباء الجبائية وشبه الجبائية، ومن ثم انتقلت إلى وضع الخيارات والأهداف المنتظرة من القطاع، والتي من ضمنها تخفيف البطالة، إذ تعزم الجزائر إنشاء 600 ألف مؤسسة على آفاق 2020 تستقطب حوالي 6 ملايين منصب عمل.

ولتحقيق الأهداف المسطّرة تم وضع الوسائل الكفيلة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتسهيل طرق التمويل، وتأهيل القطاع للرفع من كفاءته الإنتاجية وقدرته التنافسية وفق المقاييس الدولية، وتمّ ترقية الشراكة والتعاون الدوليين لما لها من آثار على المؤسسات الجزائرية على المديين الطويل والمتوسط.

وفي هذا السياق، قامت الجزائر بإدماج قطاع الصناعات التقليدية مع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لأهميته الاقتصادية والاجتماعية، كونه قادرا على إنشاء مناصب شغل بتكلفة متواضعة، تثمين القدرات المحلية والمحافظة على الأصالة والتراث، تنمية العمل بالبيت الممارس غالبا في المناطق الريفية، وبالتالي تحقيق التنمية المحلية، بالإضافة إلى المساهمة في تطوير الصادرات خارج المحروقات.

كما أن للصناعة التقليدية ارتباط وثيق بالسياحة كونها عامل مهم في تنميتها، خاصة وأن السياحة بوابة لدخول أيّ ثقافة، ولها تأثير مباشر على اقتصاديات الدول.

لقد مُنح للحرف والصناعات التقليدية اهتمام متزايد، وذلك بإجراءات تنظيمية تقنية ومالية، تهدف إلى خلق مناخ مناسب لتنميتها المستدامة، وإدماجها ضمن الأهداف العامة للإنعاش الاقتصادي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإشكالية:

في بحثنا هذا سنحاول دراسة واقع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر العالم، وتطورها عبر مختلف الأزمنة، ومدى مساهمتها في الحركة التنموية للبلدان مع بيان المفهوم الحقيقي للتنمية الاقتصادية، وسنركز بدرجة أكبر على الجزائر وتجاربها التنموية، منذ الاستقلال وإلى غاية اتخاذها لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة لتنميتها المستقبلية، وسنحاول تسليط الضوء على عينة من مجالات نشاط هذه المؤسسات، وهي الصناعة التقليدية الجزائرية التي تعتبر قطاعا اقتصاديا متكاملا، ومحل اهتمام السلطات العمومية والمنظمات العالمية.

ولتجسيد أحسن لأهمية هذا القطاع، سندعّم بحثنا بتجارب بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المخصصة في الصناعة التقليدية، ونحاول تحليل نتائج إقامة هذا النوع من المؤسسات على الواقع التنموي الجزائري.

وفي هذا السياق ولإثراء هذا الموضوع نقوم بعرض هذا الطرح من خلال الإشكالية العامة التالية:

ما هو الدور الحقيقي الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية ؟ وما هي مساهمة الصناعة التقليدية والحرف ضمن هذا القطاع في الجزائر؟

ولتحليل هذه الإشكالية، وإبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والحرف في التنمية الاقتصادية في الجزائر، نقوم بتفصيل هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف يمكن للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يحقق التنمية الاقتصادية ؟
2. لماذا تسعى الجزائر لتحفيز المقاولين على الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
3. هل يمكن للصناعة التقليدية أن تمثل قطبا حيويا للاقتصاد الجزائري ؟
4. ما هي مقوّمات نجاح مشاريع الصناعة التقليدية في تحقيق التنمية المستدامة ؟

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فرضيات البحث:

لتحليل الإشكالية التي يقوم عليها البحث، سنعمل على اختبار مجموعة من الفرضيات التي هي عبارة عن إجابة مؤقتة للأسئلة الجزئية:

1. إن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلها منفذا تنمويا لاستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة.
2. إن ترقية وتطوير الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإيجاد المناخ المناسب لعملها أصبح ممرّا لازما، باعتباره يحقق الاستقرار الاجتماعي بتوفير مناصب الشغل، وإيجاده للثروة، وتكثيف النسيج المؤسساتي والصناعي، وبالتالي المساهمة في تخفيف تبعية الجزائر للمحروقات.
3. تشكل الصناعات التقليدية والحرف مجالا يجمع بين القيم الاجتماعية والثقافية، من خلال تجسيدها لأصالة الشعب الجزائري من جهة، وبين الأهمية الاقتصادية من حيث توفر مناصب الشغل وتنويع النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.
4. تتوقف الفعالية التنموية لمشاريع الصناعة التقليدية على تضافر جهود السلطات العمومية، هيئات دعم القطاع، والحرفيين على حدّ سواء، بغرض توسيع الهيكل الإنتاجي المحلي، تفعيل الصادرات وتنشيط السياحة.

أهداف البحث:

من بين النتائج التي نطمح للوصول إليها نجد:

1. محاولة إبراز الدور الكبير الذي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعبه لتحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.
2. بيان أهم الاستراتيجيات التي وضعتها الجزائر لإنعاش هذا القطاع، بعدما كان ثانويا، كونه قادرا على التلاؤم والإندماج مع التحولات الاقتصادية، والتحديات التي تفرضها العولمة.
3. تحديد أهم النتائج التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وأهم العراقيل والصعوبات التي تواجهها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

4. تسليط الضوء على مشاريع السلطات العمومية لتنمية الصناعات التقليدية ومحاولة معرفة أهم نتائجها لتحقيق التنمية الاقتصادية.
5. إبراز ما يمكن أن يحققه قطاع الصناعة التقليدية والحرف من جانب التشغيل، خاصة بالنسبة للفئات المستضعفة.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية بحثنا هذا مما يلي:

1. أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدا حقيقيا للتنمية الدائمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي ضمن النظام الاقتصادي العالمي الجديد، خاصة وأنها تمتاز بقدرتها الكبيرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي، عكس الهياكل الضخمة، وهي قضية تُعنى باهتمام واسع من قبل السياسيين، المفكرين والباحثين، حتى الهيئات والمنظمات الدولية.
2. عمل السلطات العمومية على توفير الظروف الضرورية لتعزيز مكانة القطاع الخاص والزيادة من فعاليته في مجال التصدير، وذلك في إطار التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري، إذ أصبح هذا القطاع يحتل الصدارة في الساحة الاقتصادية، حيث يوفر أكثر من 75% من الإنتاج خارج المحروقات.
3. إدماج الصناعة التقليدية والحرف مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يبرز الإرادة القوية للدولة لإعطائها البعد الاقتصادي والاجتماعي الذي تستحقه.

حدود الدراسة:

لقد تناولنا بالتحليل والدراسة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، والمكانة التي تحتلها في الاقتصاد الجزائري، وما سُخّر لها من إمكانيات لتطويرها، بالإضافة إلى الدور التنموي الذي تلعبه في الاقتصاد.

ثم خصصنا دراستنا لقطاع الصناعة التقليدية والحرف كنموذج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعتبر قطاعا حيويا لو تم التكفل به كما يجب.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولفهم أكبر لخصوصيات القطاع، سنقوم بدراسة ثلاث مؤسسات مختلفة للصناعة التقليدية، ونحاول إظهار مساهماتها في التنمية المحلية.

الدراسات السابقة:

إن الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للموضوع جعلته يحظى بالعديد من الدراسات، نحصرها فيما يلي:

1. أمقرن مصطفى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها في الاقتصاد الوطني، حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.
2. شيوطي حكيم، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التشغيل**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003.
3. جمال الدين سلامة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدّة البطالة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006.
4. لخلف عثمان، **دور ومكانة الصناعة الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، وسبل دعمها وتنميتها، حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن سرد أهم المبرّرات التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع فيما يلي:

1. ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل اتخذته السلطات الجزائرية لتجديد الاستثمار، تطوير النمو الاقتصادي وحل مشكل البطالة، مما جعل هذا القطاع من الأولويات على جميع الأصعدة السياسية، الاقتصادية، وحتى على مستوى البحث العلمي.
2. الدور الذي يمكن لهذا القطاع أن يلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.
3. المكانة التي يمكن أن يحتلها قطاع الصناعة التقليدية، إذا تم تحقيق العناية اللازمة لهذا القطاع الذي يعتبر حيويا، ويمكن أن يساهم في تنمية عدّة قطاعات، منها الصادرات، السياحة، والحفاظ على التراث الوطني.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

4. الدور الذي يمكن أن تلعبه الصناعة التقليدية في تنمية المناطق الريفية، بإعطاء الدعم الكافي للمرأة الماكثة بالبيت والتي تمتلك قدرات إنتاجية وإبداعية كبيرة.

المنهج المتبع:

لقد استخدمنا في بحثنا هذا مناهج مختلفة قصد الوصول إلى تحليل ودراسة الموضوع.

لهذا لجأنا في الفصل الأول، وفي المبحثين الأول والثاني من الفصلين الثاني والثالث، إلى استخدام المنهج الوصفي.

ثم انتقلنا في المبحث الثالث من الفصلين الثاني والثالث إلى استخدام المنهجين التحليلي والإحصائي.

فاستخدمنا المنهج الأول في الفصل الثاني واعتمدنا فيه على النقد البنّاء الذي يسمح بالوصول إلى النتائج، متخذين دعائم إحصائية ورياضية. كما استخدمنا في الفصل الثالث المنهج الإحصائي، إذ قمنا بدراسة الإحصائيات وتحليلها باتخاذ عينة من الدراسة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ودرسناها، وهي الصناعات التقليدية والحرف، وقصد دراسة الأوضاع الاقتصادية لقطاع الصناعة التقليدية قمنا بدراسة ثلاث حالات مختلفة للقطاع باستخدام منهج دراسة الحالة في الفصل الرابع الذي يهدف إلى معرفة بعض الأشياء الخفيّة التي لا يمكن دراستها باستخدام المناهج الأخرى.

تقسيمات البحث:

إن دراسة موضوعنا هذا، تستوجب منا تقسيم بحثنا لنستطيع الإجابة على إشكاليتنا، لهذا فقد قسّمناه إلى أربع فصول، انتقلنا فيها من الكلّ إلى الجزء كما يلي:

± سنتناول في الفصل الأول، تشخيص عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرّك للتنمية الاقتصادية، وأهم الأساليب التنموية في دول العالم لتشجيع نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

± أما في الفصل الثاني، فسنحاول التطرق إلى مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بتقديم إستراتيجية الجزائر لتطوير القطاع، وبيان أهم الأجهزة المتدخلة في ذلك، وبعدها

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تحليل الآثار التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

± خصّصنا الفصل الثالث لدراسة واقع قطاع الصناعة التقليدية كنموذج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال وضع تشخيص عام للقطاع، وبيان إستراتيجية الجزائر لتطويره، وصولا إلى إبراز الدور التنموي لمشاريع الصناعة التقليدية.

± وأخيرا سندرس في الفصل الرابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقطاع الصناعة التقليدية، ونحاول تحديد مجال عملها ومنافعها، ولتوضيح خصوصية نشاطها الاقتصادي سندرس ثلاث مؤسسات متخصصة في المجال.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محرك للتنمية الاقتصادية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمهيد:

يتسم الاقتصاد في وقتنا الحاضر بنظام مفتوح على العالم، في إطار ما يعرف بالعولمة، وفي ظل هذه التحوّلات، ثبت أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل العنصر اللازم للتكامل والتنوّع الاقتصادي، كما أنها تعتبر المصدر الأساسي للثروات والتشغيل، وعاملا لترقية الصادرات، فهي إذا محرّك هام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان.

هذه الحقيقة جعلت الدول تهتم بهذا القطاع من خلال وضع برامج لتشجيع الاستثمار، من خلال أساليب أخرى عديدة كالخوصصة والتصنيع.

ولإثراء هذا الجانب، وبيان الدور الذي تضطلع به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاديات الدولية على المستوى النظري، سنقوم بتشخيص القطاع بصفة شاملة، ثم تحديد ماهية التنمية الاقتصادية، وأهم التحاليل النظرية المفسّرة لها، ومن ثمّ دراسة أهم الأساليب التي تتخذها الدول لتحقيق التوليفة ما بين التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عمليتي التصنيع والخوصصة، وسنقوم بتحليل هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تشخيص عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: أساليب تنموية تشجع نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول: تشخيص عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يرتبط وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر العالم بالنظام الرأسمالي القائم على الملكية الخاصة والربح الخاص، حيث يمتلك الأفراد الشركات ويديرون أغلب الموارد لإنتاج السلع والخدمات، إلا أن بروزها بشكل واضح عبر العالم كان ابتداء من سنة 1970، حيث عرفت نجاعة اقتصادية كبيرة.

I. تطور مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر العالم:

لقد آثرنا الخوض في ماضي موضوع الدراسة على المستوى العالمي، بغرض فهمه بشكل أفضل، وبعدها ننتقل إلى محاولة إعطاء أهم التعاريف خاصة وأن الدول تواجه صعوبة في وضع تعريف موحّد لتصنيف هذه المشاريع الاقتصادية، كونها تتباين في المعايير المتخذة لتعريفها.

1. نظرة تاريخية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر العالم:

استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تثبت وجودها من خلال مرونتها وقدرتها الكبيرة على تخطي الأزمات الاقتصادية، إذ أنها تتميز بمقاومة كبيرة للضغوطات الخارجية عن طريق استغلال مواردها الطبيعة والبشرية.

ونظرا لما تمنحه هذه المؤسسات للاقتصاد من مناصب شغل وقيمة مضافة، فقد تزايد عددها بصفة كبيرة في الدول الصناعية الأوروبية منذ السبعينات مقارنة بالمؤسسات الكبرى، حيث أصبح عددها في الإتحاد الأوروبي 18 مليون مؤسسة، بينما بلغ في الولايات المتحدة الأمريكية 22 مليون مؤسسة.[1]

يمكن ملاحظة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر العالم، من خلال دولتين صناعيتين إحداهما أوروبية وهي ممثلة في فرنسا، والأخرى أمريكية والممثلة في كندا خلال فترة تمتد من سنة 1962 إلى 1984 من خلال الجدول التالي:

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الجزائر، جوان 2002، ص 60.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (1):

نمو العمالة وعدد المؤسسات في كندا وفرنسا خلال الفترة [1962-1972] و[1972-1984]

الحجم / البلد	الفترة	العمالة (بالآلاف)				عدد المؤسسات			
		0-49	50-199	200-499	500+	0-49	50-199	200-499	500+
كندا	1962	91,1	118,8	87,5	138,7	9423	1273	276	128
	1972	92,1	148,9	197,3	141,7	7951	1572	353	149
	1984	106,5	134,4	98,7	121,8	8758	1440	336	115
فرنسا	1962	116,8	1451,3	1023,9	2152,5	53590	15365	4984	—
	1972	844,7	1873,5	1474,8	2777,5	31923	19254	7024	—
	1984	890,6	1084,9	846,8	1412,9	40434	11176	3945	—

المصدر: مسيكة بوفامة ورابح حمدي باشا، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، les cahiers du CREAD، العدد 76، الجزائر، 2006، ص 63.

نلاحظ من الجدول أن الفترة [1962-1972] عرفت تناقصا في عدد العمال والمؤسسات في البلدين للمؤسسات الصغيرة [0-49] عامل، في حين أن الفترة ما بين [1972-1984] عرفت زيادة في عددها، هذا ما يفسّر نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد السبعينات، في حين حدث العكس في المؤسسات الكبيرة (+500 عامل)، إذ تزايد عددها وبالتالي عدد عمالها في الفترة الأولى، ثم تناقص عددها في الفترة الثانية ليفسح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي تبرز قدراتها في العمل والتنظيم.

وقد استطاعت هذه الأخيرة إثبات فعاليتها الاقتصادية، إذ تحتضن أكثر من 59% من مناصب الشغل في فرنسا، وتمثل 43% من الصادرات بحوالي 2,4 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، منها 92% لها أقل من عشر عمال و600 ألف مؤسسة فقط لها أكثر من 250 عامل.[1]

[1] FGAR, **Financement de la PME**, actes du séminaire international sur la promotion du financement de la PME, Alger, 27-28 Septembre 2005, édition FGAR.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما أنها تمثل 50% من الناتج الداخلي الخام الكندي وتشغّل 6 كنديين من 10 أي ما يعادل 6 مليون عامل، وتضمن 80% من مناصب الشغل الجديدة منذ العشريتين الأخيرتين، أكثر من 51% من المؤسسات الكندية تشارك في التجارة الخارجية، وبصفة عامة تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا محرك الاقتصاد الوطني.

وبصفة عامة، فقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة رائدة خاصة في الدول الصناعية الكبرى، حيث نجد أنها تمثل 90% من مؤسسات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتوفر من 40 إلى 80% من مناصب الشغل وتساهم بنسبة 30 إلى 70% من الناتج الداخلي الخام.[1]

2. مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

إن اختيار مرجع يتم على أساسه إعطاء مفهوم واضح للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، يعتبر إشكالية تواجه معظم بلدان العالم، ذلك أن المعايير التي يمكن الاستناد عليها لتحديد هذه المؤسسات تتباين من دولة لأخرى وفق إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية.

لقد بيّنت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية بأن هناك أكثر من 25 تعريفا مختلفا، يتغيّر بتغيّر المعايير المتخذة للتصنيف، ولكن بصفة عامة يؤخذ عدد العمال ورقم الأعمال كمرجع أساسي للتعريف. (أنظر الملحق رقم 1)

أ. تعريف البنك الدولي:[2]

يعرّف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

- **المؤسسة المصغرة**: هي المؤسسة التي لا يتجاوز عدد عمالها عشرة، وإجمالي أصولها أقل من 10^5 دولار.

- **المؤسسة الصغيرة**: هي المؤسسة التي لا يتجاوز عدد موظفيها خمسون عاملا، وإجمالي أصولها أقل من ثلاثة مليون دولار.

---

[1] مسيكة بوفامة ورابح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[2] المرجع نفسه، ص 57.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **المؤسسة المتوسطة**: وهي المؤسسة التي تضم أقل من 300 عامل، وإجمالي أصولها 15 مليون دولار.

ب. <u>تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)</u>:[1]

عرّفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

- **المؤسسة المصغرة**: هي التي تشغّل حتى 19 عامل.
- **المؤسسة الصغيرة**: هي التي تشغّل من 20 عامل حتى 99 عامل.
- **المؤسسة المتوسطة**: هي التي تشغّل من 100 إلى 499 عامل.

ج. <u>تعريف الإتحاد الأوروبي</u>:

في 3 أفريل 1996، أصدرت اللجنة الأوروبية توصيات بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اعتمدت فيها تعريفا موحّدا لها، إذ تعتبر أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كل مؤسسة توظف أقل من 250 عامل، وتتمتع بالاستقلال[(*)]، ولا تنتسب إلى أيّ مؤسسة اقتصادية أخرى وهي تنقسم إلى ما يلي:

<u>الجدول رقم (2)</u>: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتجاه الأوروبي

نوع المؤسسة / المعيار	مصغرة	صغيرة	متوسطة
عدد العمال الأجراء	10 >	50 >	250 >
رقم الأعمال (مليون أورو)	–	7	40
الميزانية السنوية (مليون أورو)	–	5	27
أعلى نسبة للمساهمة (حق الانتخاب، معايير الاستقلالية)	–	%25	%25

<u>Source</u>: OCDE, op.cit, p 233.

[1] OCDE, **perspectives de l'OCDE sur la PME**, France, 2002, p 230.

[(*)] المؤسسة المستقلة: هي مؤسسة لها نسبة 25% على الأكثر من رأس مالها، وحق الانتخاب فيها في حوزة مؤسسة أو عدّة مؤسسات أخرى.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3. تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اعتمدت الجزائر تعريف الاتحاد الأوروبي لسنة 1996 حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ صادقت على ميثاق بولونيا حول هذه المؤسسات سنة 2000، وبالتالي كرّست هذا المفهوم، وهو يعتمد ثلاث معايير أساسية: رقم الأعمال، عدد العمال، الحصيلة السنوية.

وبالتالي تعرّف هذه المؤسسات حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في ديسمبر 2001، مهما كان وضعها القانوني بـــ " هي مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، تشغّل من 1 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، وتتوفر فيها معايير الاستقلالية "[1].

كما يوضح القانون ثلاث أنواع من المؤسسات حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3): أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

البيان / حجم المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (بالدينار)	الميزانية السنوية (بالدينار)
مصغرة	9-1	أقل من 20 مليون	أقل من 10 مليون
صغيرة	49-10	أقل من 200 مليون	أقل من 100 مليون
متوسطة	250-50	ما بين 200 مليون-ملياري	ما بين 100-500 مليون

Source: Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, actes des assises nationales de la PME, Janvier 2004, p 32.

نلاحظ أن المنظمات الدولية وكذا مجموعة الدول الأوروبية أخذت بالمعايير الكمية (عدد العمال، رقم الأعمال، الحصيلة السنوية) للتعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لإعتبارات إحصائية أكثر منها شيء آخر، فهذا التعريف يمكن ألا ينطبق على العديد من المؤسسات، فهناك قطاعات نشاط (البرمجيات) لا تحتاج إلى عمال كثيرين فتصنّف ضمن المؤسسات المصغرة أو الصغيرة، وإذا نظرنا إلى رقم أعمالها أو حصيلتها السنوية فنجدها تصنف ضمن المؤسسات المتوسطة وحتى الكبيرة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن نجد

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مؤسسات تشغّل عمالا موسميين يتعدى عددهم أحيانا 500 عامل (مصانع المشروبات) إذ تزيد من عمالها في مواسم القطف ومواسم الصيف ...الخ، ثم تسرّحهم، فمن أيّ نوع يمكن تصنيفها ؟

رغم هذه الإشكالات، إلا أنه يستحسن تحديد مفهوم رسمي وموحّد كإطار عام لتنسيق الإجراءات القانونية والمالية لتنمية وتطوير القطاع، على غرار ما هو سائد في الإتحاد الأوروبي.

II. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآثارها الاقتصادية:

إذا كان هناك اختلاف في إعطاء تعريف موحّد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى العالمي، فإنه يوجد عدد من الخصائص التي يمكن أن تساعد في التعرّف عليها، وعلى أساس هذه الخصائص والسمات، ونظرا لأهميتها في التنمية الاقتصادية للدول خاصة في تنميتها المحلية، تقوم الحكومات بوضع أهداف لتطوير هذا النوع من المؤسسات.

1. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

رغم بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر العالم، الناتج عن قدرتها الهائلة في المزج بين النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل بتكاليف بسيطة ومرونة عالية، إلا أنها في الوقت ذاته تتميز بخصائص سلبية تجعل أنشطتها وتوسّعها محدودا.

أ. الخصائص الإيجابية: ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

¡ خلق مناصب شغل: تلعب هذه المؤسسات دورا هاما في توفير مناصب الشغل المأجورة، حيث أنها توفر من 40 إلى 80% منها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، توجد 22 مليون مؤسسة مصغرة توظف 52% من السكان العاملين، أما بالنسبة للجزائر فيجب أن تنشأ حوالي 600 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة تسمح بإنشاء ستة ملايين منصب شغل.[1]

¡ القدرة على التكيّف: وقد ظهرت هذه السّمة خلال الأزمات الاقتصادية، بحيث أن مرونتها تعطيها سهولة في إعادة تأهيلها، مما يسمح لها بمواكبة النسيج الاقتصادي المحلي والدولي.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

¡ **انخفاض قيمة الاستثمار**: خلافا للمشاريع الكبيرة، التي تحتاج إلى رأسمال كثيف، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مشاريع تحتاج لرأسمال متواضع، إذ أن متطلباتها من وسائل الإنتاج الأولية ليست كبيرة.

¡ **المقاولة من الباطن**: انتشرت هذه الخاصية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن مرونتها وصغر حجمها تمكّنها من تنفيذ أنشطة أساسية للصناعات الكبيرة، بتكلفة أقل مما لو نفّذتها بنفسها، فهي تسوّق لها منتجات، وتوفر لها خدمات التجهيز والدعم ومختلف المواد الوسيطية.[1]

¡ **المرونة**: إن صغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها تتمتع بمرونة كبيرة، والقدرة على التغيّر خاصة في حالات الكساد الاقتصادي، ففشل مشروع ما، لا يعتبر النهاية بل هو بداية إدراك الأخطاء السابقة، ومحاولة تداركها بإنشاء نشاط آخر تكون إمكانية النجاح فيه أكبر.

ب. <u>الخصائص السلبية</u>: نجملها فيما يلي:

¡ **ارتباط التسيير بالملكية**: إن الميزة العائلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعلت من الصعوبة نقلها إلى المرتبة التي يفصل فيها التسيير عن الملكية لتنسجم مع المعايير الدولية للتسيير.

¡ **محدودية التوسّع والتطور**: إن انخفاض الطاقة الإنتاجية والقدرات التنظيمية والتمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جعل من قدرتها على التوسّع والتطور محدودة ومرهونة بسياسة حكومية تنمّي القطاع وتساعده على التطور.[2]

¡ **صعوبة التمويل**: تجابه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في تأمين التمويل من البنوك والمؤسسات المالية نتيجة محدودية تحمّلها لآثار الأخطار المالية لعدم امتلاكها الإحتياطات اللازمة.

---

[1] فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الرّيادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص 16.

[2] عثمان لخلف، **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسماتها**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 11، 2004، الجزائر، ص ص 142-144.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

¡ **الاكتفاء بسوق محلية**: عادة ما تكتفي هذه المؤسسات، خاصة المصغرة منها بسوق محلية صغيرة كقرية أو ضاحية حضرية، وبالتالي تحقق لها الاكتفاء الذاتي من نوعية المواد التي تنتجها.

¡ **المركزية في إدارة أعمالها**: بحيث تتبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الأحيان الهيكل البسيط في التسيير، إذ يقوم صاحب المشروع بمساعدة عدد محدود من الإداريين في تسيير شؤون المؤسسة، حيث يتم الجمع بين الإدارة والملكية.

¡ **ارتفاع معدل فشل واختفاء هذه المؤسسات**: لقد أثبتت الدراسات المقامة في الدول المتقدمة، أنه من بين ألف عمل صغير ينشأ، 50% منها لا تبقى لأكثر من سنة ونصف، وأن 20% منه فقط تبقى لأكثر من عشر سنوات، ولكن نسب احتمالات الفشل تتناقص من سنة لأخرى، إذ تبدأ في السنوات الثلاثة الأولى النسب التالية: 15%، 14%، 11% ثم تتناقص في السنة العاشرة إلى 3%.[1]

2. آثار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتصاديات الوطنية:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في عمليات التنمية على المستوى الوطني والجهوي، إذ تلعب دورا رائدا في تحقيق التوازن الإقليمي، وتطوير الهياكل الإنتاجية من خلال روح الابتكار والتغيير، بالإضافة إلى تحسين المستوى المعيشي للمجتمعات وغير ذلك، وسنقوم بتلخيص الآثار الناتجة عن كل هذا في النقاط التالية:

أ. **زيادة الثروة الاقتصادية**: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة الناتج الوطني الخام، وبالتالي زيادة الثروة الاقتصادية الوطنية، ففي الدول الغربية الصناعية تساهم بأكثر من 30% من الناتج الوطني.

ب. **التقليل من الهجرة الداخلية للسكان**: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفضل البرامج التنموية المشجعة لها، على التخفيف من الفقر والبطالة، وتقليل نسب العزلة، بإقامة

[1] سعاد نائف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة، أبعاد للرّيادة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص ص 80-82.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أنشطة اقتصادية تفعّل المنطقة وتنمّيها، وتجعل فيها نوعا من النشاط، الشيء الذي يقلل من هجرة السكان من الأرياف والمناطق المعزولة إلى المدن.

ج. **مصدر للابتكار والإبداع وبالتالي التجديد وتشجيع المنافسة**: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على الإبداع والابتكار من أجل تطوير منتوج أو مشروع جديد يؤمّن احتياجات السوق، ويستطيع أن ينافس من خلال التغيير والتحسين، مما يعود بالفائدة على المجتمع الذي يحصل على أفضل نوعية للمنتوج بأحسن الأسعار.[1]

وقد بيّنت الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية أن أكثر من ثلث براءات الاختراع المسجلة تعود لأصحاب هذا النوع من المؤسسات.[2]

د. **تنمية الصادرات**: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة حجم صادرات الدولة خاصة إذا كانت تتمتع بروح الإبداع والإبتكار، وكانت منتوجاتها تستطيع أن تنافس المنتوجات الدولية، كما تستطيع أن تساهم في عمليات التصدير من خلال الإنتاج غير المباشر أو المنتوجات الوسيطية التي تعتمد عليها كبريات الشركات والشركات المتعددة الجنسية من خلال عمليات المقاولة من الباطن.

ه. **خفض نسب البطالة**: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في خلق مناصب الشغل، فقد اعتبرها بعض المتخصصين محرّكا للوظائف وبالتالي فهي محرك للاقتصاد، وتتعزز قدرتها على التوظيف بفضل محدودية الموارد المالية اللازمة، إذ أن تكلفة فرصة العمل في الشركات الكبيرة هي عشر أضعاف التكلفة في هذا النوع من المؤسسات.[3]

و. **العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع**: إن الإنتشار الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نطاق واسع، يمكّنها من تحقيق العدالة بين مختلف مناطق الوطن، حضارية كانت أو ريفية، إذ أن هذا الإنتشار يخفف من تمركز المشاريع في المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، ويمكّنها من استغلال الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة بشكل أفضل.

---

[1] فايز جمعة النجار، عبد الستار محمد العلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-29.

[2] سعاد نائف برنوطي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[3] فايز جمعة النجار، عبد الستار محمد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

III. أسباب نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطورها:

إن نجاح أو فشل أيّ مشروع اقتصادي مُرتهن بالبيئة الإقتصادية العامة، وبطريقة تسيير المشروع في حدّ ذاته، إضافة إلى مساهمة مختلف البرامج والإستراتيجيات المطبقة من قبل الدول لتنمية وتطوير هذا النوع من المشاريع.

1. أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتباين أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الإقتصادية الخارجية، والأسباب الإدارية الداخلية الراجعة إلى طريقة تسيير العمل، وفيما يلي أهم الأسباب:

أ. الأسباب الخارجية:

هي أسباب خارجة عن المقاولين أصحاب المؤسسات، بل تعود إلى البيئة الاقتصادية التي تحيط بالمشروع وهي:

- **الكساد الإقتصادي**: حيث تتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سلبيا بحالات الكساد في الإقتصاد الوطني، إذ أنها لا تستطيع امتصاص تأثيراته بسبب عدم امتلاكه احتياطات تساعده على تحمّل العواقب الناجمة عن تقلص الطلب، وبالتالي تقلص حجم المبيعات وحجم العمل في سنوات الكساد.
- **المنافسة**: رغم أن العمل الصغير يتميز بالمرونة للدخول والخروج من سوق لآخر، لكن درجة التكيّف مع المتغيرات ومتابعتها هي الوحيدة الكفيلة بمواجهة المنافسة خاصة إذا كانت المنتجات المنافسة أقل سعرا، وأحسن نوعية ومسوّقة بشكل جيد.
- **موقف الدائنين**: فالدائنون لأصحاب المؤسسات الصغيرة من مموّلين ومجهزين بالمعدّات والمموّنين بالمواد الأولية، يصرّون على تسديد ديونهم في آجال قصيرة جدا، ولا يتركون لهم الفرصة لتسديدها بعد توفير المبالغ النقدية الكافية، مما يضطر الكثير من المقاولين إلى تصفية مؤسساتهم.[1]
- **انخفاض قيمة إنتاجها ومخزونها**: إذ تصبح قيمة المنتوجات ومخزون المؤسسات أقل من قيمتها الحقيقية، وبالتالي لا تعطي تكلفتها الحقيقية.

[1] سعاد نائف برنوطي، مرجع سبق ذكره، ص ص 94-95.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب. الأسباب الداخلية:

كما أن للأسباب الداخلية المتعلقة بالتسيير والإدارة، التمويل والتسويق تعتبر أسبابا ظاهرة لفشل العديد من المؤسسات:

- **الإفراط في مصاريف الاستثمار**: إن الإفراط في مصاريف التجهيز والتشغيل يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة المنتج، وبالتالي عدم رواجه وعدم تحقيق الربح الكافي للبقاء.[1]
- **نقص السيولة النقدية وسوء تسيير الإئتمان**: إن انخفاض قيمة السيولة أو انعدامها يؤدي إلى عدم القدرة على تسديد الديون المستحقة، ونقص السيولة يعود إلى أسباب مختلفة كالمبالغة في الاستثمارات المادية، المبالغة في المخزون، الإكثار من البيع لأجل، وكل هذه ناتجة عن سوء التسيير.
- **إهمال التغيرات البيئية**: إن عدم متابعة التطورات الطارئة على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، يؤدي إلى فشل المؤسسات وفقدانها لزبائنها.
- **إهمال المنافسة**: إن دخول منافسين جدد إلى السوق يمكن أن يهدّد نجاح أيّ مؤسسة لذا فعلى أصحابها أن يفعّلوا في أنشطتهم الترويجية، التسويقية والخدمات التي يقدمونها لزبائنهم.

2. أسباب نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن أهم أسباب نجاح هذا النوع من المؤسسات يعود إلى خصائص خاصة بالمقاول صاحب المؤسسة نفسه، لأنه يتولى الإدارة والتسيير في معظم المؤسسات، إضافة إلى مختلف البرامج الحكومية:

أ. المقاول:

يجب أن يتمتع بمجموعة من القدرات العقلية، النفسية وكذا المعرفية:

- **تكوين صورة واضحة عن تفاصيل إدارة العمل**: يجب أن ينظر المقاول إلى أعماله من المنظور الواسع، فيشمل جميع الأبعاد المالية، الفنية، التسويقية والبيئية، الشيء الذي يمكنه من تكوين رؤية كلية متوازنة لأعماله تؤهله لقيادة مشروع النجاح.

[1] سعاد نائف برنوطي، مرجع سبق ذكره، ص ص 96-97.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

P **القدرة على التكيّف ومسايرة التطورات**: يحتاج المقاول صاحب المشروع الصغير إلى قدرات ذهنية وعقلية تمكّنه من تشخيص مختلف المؤشرات الموجودة في البيئة الخارجية ومعرفة مختلف آثارها، ليغيّر ويكيّف حسب التطورات.

P **استخدام عمال أكفاء**: حيث يعمل على تشخيص قدرات ومؤهلات العمال حسب احتياجاته، الشيء الذي يمكّنه من قيادتهم وتوجيههم لإعطاء أحسن ما لديهم من أجل الحصول على أحسن المنتوجات والخدمات.

ب. <u>البرامج الحكومية لتطوير القطاع</u>:

إن تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنجاحه يتطلب دعما حكوميا رسميا من جميع النواحي:

P **إنشاء عوامل تحفيزية لمحيط تنافسي**: تستحدث الدول الراغبة في تطوير القطاع أجهزة تهتم بهذا النوع من المؤسسات، كفيلة بتقديم المساعدات اللازمة من مختلف الجوانب التشريعية، التنظيمية، الفنية والمالية، إضافة إلى إعطاء حوافز للمقاولين للاستثمار بتبسيط الإدارة، مرونة البنوك والجمارك ومصادر دعم نوعية لتستطيع اقتحام مجال المنافسة الدولية.

P **استحداث شبكة معلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: حيث تطور الأنظمة الإحصائية لهذا النوع من المؤسسات بعد إعطاء تعريف واضح لها، إذ أن تكوين هذا النوع من الشبكات يسمح بتوجيه البرنامج الخاص بها وتقليص المشاكل الإدارية.

P **التكوين والإستشارة**: إن الدولة الراغبة في إنجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عليها إنشاء شبكة لهيئات التكوين والإستشارة المتخصصة في المجال.

P **المساعدة عن طريق النقابات والجمعيات المهنية**: تقوم هذه الأخيرة بإمداد المؤسسات بالدعم الفني والتمويل والدعم في الشؤون القانونية والإعلامية.[1]

[1] سعاد نائف برنوطي، مرجع سبق ذكره، ص ص 97-98.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية

تسعى دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بزيادة النمو والثروة، وتخفيف نسبة الفقر، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأفضل طريقة لتعزيز هذا النمو تكمن في خلق أفضل الظروف الممكنة للاستثمار الخاص، والانفتاح على التجارة العالمية، وتنمية القدرات التصديرية للاندماج مع الاقتصاد العالمي.

I. تباين المفاهيم بين النمو والتنمية الاقتصادية:

العلاقة ما بين النمو والتنمية الاقتصاديين مرتبطة أساسا بارتفاع الثروات الإنتاجية، إذ يأخذ الأول معنى كمّي أي الحصول على المزيد من نفس الشيء (أي الثروات الإنتاجية)، في حين يأخذ الثاني معنى نوعي، أي الحصول على شيء مختلف وأفضل.

1. مفهوم النمو الإقتصادي:

يعرّف النمو الإقتصادي على أنه " الزيادة الحقيقية في الناتج الداخلي الخام، وفي نصيب الفرد من هذا الناتج خلال فترة زمنية معينة ".[1]

كما يعني: حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، مع مرور الزمن.

ويتم حساب نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع باستخدام العلاقة[2] التالية:

$$\text{متوسط الدخل الفردي} = \frac{\text{الدخل الكلي}}{\text{عدد السكان}}$$

كما يحسب الدخل الحقيقي حسب العلاقة[3] التالية:

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

---

[1] صبحي تادرس قريصة ومحمود يونس، **مقدمة في الاقتصاد**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص 429.

[2] المرجع نفسه، ص 429.

[3] المرجع نفسه، ص 429.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومن خلال العلاقتين السابقتين يمكن القول أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل والناتج الكليّين، وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد مُمثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي، لذا يجب أن يفوق معدل نمو الدخل الكلي معدل النمو السكاني، ومنه يمكن استنتاج ما يلي:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي - معدل نمو السكان

ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي - معدل التضخم

بحيث معدل التضخم هو زيادة المستوى العام للأسعار.

وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يركز على التغير الكمي الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات، دون أن يهتم بهيكل الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها، فالزيادة في متوسط الدخل لا تعني أن كل فرد من المجتمع زاد دخله، فقد تحصل طبقة قليلة على كل الزيادة، وتحرم منها الطبقة العريضة من الفقراء.[1]

تعتبر ظاهرة النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليست مؤقتة وهي تتفرع إلى ثلاث أنواع كالتالي:

أ. **النمو الطبيعي**: ويحدث هذا النمو بفضل القوى الاقتصادية الذاتية المتاحة للدولة، دون وضع خطة اقتصادية وطنية.

ب. **النمو العابر**: يحدث هذا النوع نتيجة لعوامل ظرفية مؤقتة، عادة ما تكون خارجية كحصول دولة فقيرة على إعانات تزيد من متوسط دخلها الحقيقي لمدة معينة، أو ارتفاع أسعار المواد الأولية التي تصدّرها.

ج. **النمو المخطط**: ويتبع من خلال عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات الدولة وإذا استمر هذا النوع من النمو لفترة طويلة من الزمن يصبح نموا حقيقيا.[2]

من خلال ما ذكرناه سابقا، نلاحظ أن مفهوم النمو الاقتصادي غير كامل، إذ:

- لا يهتم بهيكل توزيع الدخل بين طبقات المجتمع.
- يركز على كمية التغير وليس على نوعيته.

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، 2003/2002، ص ص 11-13.

[2] صبحي تادرس قريصة ومحمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص ص 423-424.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- مفهوم غير شامل لكل ما تحتاجه رفاهية الفرد والمجتمع.

2. مفاهيم التنمية الإقتصادية:

المسلـّم به عموما هو أن التنمية ليست مرادفا لمجرد النمو، ولكنها تتضمن اعتبارات أخرى عديدة تتعلق أساسا برفاهية الإنسان، منها ما هو اقتصادي، وما هو ثقافي، وما هو روحي.

أ. تغيّر مفهوم التنمية الاقتصادية عبر الزمن:

في فترة ما قبل السبعينات كان مفهوم التنمية الإقتصادية ضيقا وتقليديا، يقوم على تعريفها نسبة للمؤشرات التالية:

- قدرة الإقتصاد الوطني على تحقيق النمو الاقتصادي، أي الزيادة السنوية في الناتج الوطني الإجمالي.
- قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق معدلات نموّ في الدخل الفردي الحقيقي تفوق معدلات نمو السكان، وهذا دليل على تحسّن السكان في قدراتهم الاقتصادية.

أما بعد السبعينات، فقد توسّع مفهوم التنمية الإقتصادية، إذ أصبح يعني التنمية الشاملة، وقد جاء بعد فشل المفهوم التقليدي، الذي ثبت أنه غير كاف لرفع مستويات معيشة السكان، وبالتالي انتقلت التنمية لتركز على معايير أخرى، أضحت حقيقية للحكم على مدى نجاح أو فشل سياسة تنموية في أيّ بلد، نوجزها فيما يلي:

- الزيادة السنوية في الناتج الوطني الخام.
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني بين فئات المجتمع ومناطق البلاد.
- تقليل نسب الفقر والبطالة وتلبية الحاجيات المادية الأساسية للمجتمع.
- احترام حقوق الإنسان.
- حماية البيئة.[1]
- تنمية قدرات الإنسان المادة والعقلية، وتوسيع مجالات الاختيار لتحقيق طموحاته.

---

[1] عبد الوهاب أمين، **التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية**، دار الحافظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000، ص ص 17-18.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب. المفهوم الشامل للتنمية الإقتصادية:

كما يمكن تعريف التنمية الإقتصادية، بأنها زيادة الناتج الداخلي الخام لدولة ما في فترة زمنية، بحيث يترتب على ذلك ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، بالإضافة إلى إحداث تغييرات جذرية في تنظيمات وفنون الإنتاج وهيكله، وفي توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.[1]

ومنه يمكن استنتاج تعريف جامع للتنمية على أنها " عملية تغيير مستمرة وشاملة لإقتصاديات البلدان، يحدث من خلالها زيادة في متوسط الدخل الحقيقي، ويصحبها تحسين في توزيع الدخل بغرض تقليص الفقر وتحسين نوعية الحياة، إضافة إلى توزيع طاقات الإنتاج وتغيير هيكلها، ضمن إطار تستخدم فيه البيئة بطريقة عقلانية تسمح باستمرار عملية التنمية لصالح الأجيال المقبلة ".

3. عناصر التنمية الإقتصادية وشروطها:

وفقا لما سبق ذكره من مفاهيم مختلفة للتنمية الإقتصادية، يمكن سرد عدد من العناصر والشروط من خلال ما يلي:

أ. عناصر التنمية الإقتصادية:

نلخصها في النقاط التالية:

Í **الشمولية والإستمرارية**: التنمية تغير شامل لا ينطوي على الجانب الاقتصادي فقط، وإنما يتعداه ليضم الجانب الثقافي، السياسي، الاجتماعي والأخلاقي، ومن هذا المنطلق فإن التنمية تتضمن التحديث مع زيادة دور المعرفة العلمية، كما تتضمن مزيدا من الحرية السياسية والديمقراطية، بالإضافة إلى مشاركة كل طبقات المجتمع في صنعها، هذا كله في إطار زيادة مستمرة في الدخل الحقيقي لفترة زمنية طويلة، هذا يوضح أن عملية التنمية طويلة الأجل.

Í **تحسين المستوى المعيشي للأفراد**: إن زيادة المداخيل النقدية للأفراد لا تضمن تحسن مستواهم الاقتصادي والاجتماعي على الشكل المطلوب، لذا من الضروري تحسين نوعية السلع والخدمات، فمفهوم التنمية يتضمن ضرورة تدخل الحكومة لتتحكم في الجودة والنوعية، بحيث

[1] صبحي تادرس قريصة ومحمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص 426.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تضمن حصولهم على حد أدنى من الدخل الحقيقي في صورة كيفية، كدعم المواد الغذائية، تحسين مستوى العناية الصحية، دعم التعليم، وتحسين مستويات خدمات الكهرباء، الماء، الإسكان، المواصلات والتخفيف المستمر من ظاهرة الفقر.

Í **زيادة الطاقة الإنتاجية**: من خلال تغيير هيكل الإنتاج، والانتقال من تصدير المواد الأولية واستيراد المنتجات الصناعية والزراعية، إلى هيكل إنتاجي قائم على رأس المال المادي كالأدوات والآلات والتكنولوجيا، تتزايد بفضله الطاقة الإنتاجية بصفة ذاتية من سلع وخدمات إنتاجية واستهلاكية. يحتاج التغيير الهيكلي إلى خطة شاملة تتضمن أولويات الاستثمار القائم على المبادئ التالية:

- تحقيق التكامل بين تنمية القطاعين الزراعي والصناعي.
- نشر الصناعة في المناطق الريفية والجهوية بدلا من حصرها في المناطق الحضرية، وتعتبر الصناعات الصغيرة الأكثر ملائمة لها.[1]
- تحقيق التكامل بين برنامج التصنيع المحلي وبرنامج التصدير.

Í **استمرارية التنمية**: نقصد بها التنمية المستدامة، أي أن تشبع الأجيال الحاضرة احتياجاتها دون أن تنقص من مقدرة الأجيال المقبلة على إشباع حاجاتها[2] ويتطلب هذا عددا من الخطوات:

- استحداث تكنولوجيا نظيفة لا تدمّر البيئة.
- تجنب المشاريع التي تقضي على البيئة، أي التي تتسبّب في تآكل التربة الخصبة، تلوث الماء والهواء.
- تجنب الأنظمة التي تؤدي إلى تبديد الموارد.
- الإهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية.

ب. <u>شروط تحقيق التنمية الإقتصادية</u>:

إن تحقيق التنمية الإقتصادية يتطلب الشروط التالية:

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-29.

[2] المرجع نفسه، ص ص 29-30.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Í **تنمية متسارعة**: إن تحقيق الرفاهية الاقتصادية يستلزم أن يتزايد معدل الدخل الوطني بشكل أسرع من معدل نمو السكان، بمعنى أنه لو كان نمو السكان بمعدل 3% سنويا، والنمو في الدخل الوطني بمعدل 5% سنويا، فإن جزء من هذا الأخير (3%) يواجه احتياجات الزيادة في السكان من السلع والخدمات، والجزء المتبقي (2%) سيساهم في الرفع من المستوى المعيشي للسكان قبل الزيادة في عددهم، إذن فعلى صنّاع القرار رسم سياسة إنمائية بمعدلات متسارعة في مواجهة النمو السكاني.

Í **تنمية متواصلة**: يجب أن تكون عملية التنمية متواصلة دون توقف مع عدم الإضرار بالبيئة، وأهمية هذا التواصل تكمن في كون تزايد السكان يحدث دون انقطاع.

Í **تنمية متوازنة**: إن احتمالات التغير في حاجات وأذواق الناس مع تطور المجتمع والممارسات العلمية، جعل من واجب الدولة أن تدفع عجلة النمو في كل قطاعات الاقتصاد الوطني بوضع إستراتيجية تنموية تقوم على حاجة التنمية المتوازنة.

Í **تنمية مخططة**: على الدول النامية اتخاذ قرار في شأن الأسلوب الذي تنتهجه لتحقيق التنمية، ويمكن أن تتخذ مزيجا يعتمد على: التخطيط (التنمية المخططة) والحرية الاقتصادية (التنمية التلقائية)، من أجل تحقيق الإسراع في الخط التنموي.[1]

II. التحليل النظري التقليدي للتنمية الإقتصادية:

لفهم واستيعاب معنى التنمية الإقتصادية بشكل جيد، يجب أن نبحث في تطور النظريات المفسّرة لها عبر التاريخ. ففي ظل الثورة الصناعية، توفرت للدول الرأسمالية جميع الإمكانيات والظروف من أجل تحقيق نمو اقتصادي، من مخترعات اكتشافات واستخدام الموارد المتاحة، وكذا زيادة حجم المال المستثمر وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وعلى ضوء هذا كله ظهرت الأفكار الاقتصادية السليمة التي قادها مجموعة من الإقتصاديين العالميين.

[1] حسين عمر، **الرفاهية الاقتصادية بحث في الأسس العلمية والتقنية لرفاهية الفرد والمجتمع**، دار الفكر العربي، 1999، ص 130.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1. **التراكم الرأسمالي أساس النمو الاقتصادي**:

ركز الكلاسيك والنيوكلاسيك في تحليلهم على أن التراكم في رأس المال هو أساس العملية التنموية، ولكن اختلفوا في أساليب الوصول إلى هذا التراكم وبالتالي إلى النمو الاقتصادي.

أ. **التحليل الكلاسيكي**:

قدّم الاقتصادي الاسكتلندي " آدم سميث " أول تحليل اقتصادي رأسمالي في كتابه " ثروة الأمم " سنة 1776م، حيث أوضح نظريته في الثروة، وحلّل طريقة حدوث النمو الاقتصادي، فحسب سميث، يمكن زيادة ثروات البلدان بزيادة التكوين الرأسمالي أي تراكم رأس المال، من خلال الرفع من الإنتاجية، لهذا فقد ركز سميث على نقطتين أساسيتين وهما:

- الرفع من قدرة البلدان على الادخار ثم الاستثمار، بعبارة أخرى، التراكم الرأسمالي يتوقف على رغبة الأفراد في الادخار بدلا من الاستهلاك.
- اتساع السوق عن طريق التجارة الدولية، وهنا ركز سميث على أهمية الحرية التجارية والتنافسية لمساعدة الاقتصاد على النمو.

وهكذا تصبح عملية التنمية متجددة ذاتيا مع توفر تراكم رأس المال، غير أنها محدودة، بمعنى أن عملية التنمية لها قيود تتوقف عندها، وهذا ما يعرف بالركود، وهو ناتج عن ندرة الموارد الطبيعية.[1]

لقد ترك آدم سميث تحليله بهذا الشكل، ولما جاء الاقتصادي " دافيد ريكاردو " استكمله، حيث حدد في كتابه " مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب " عام 1817م، الظروف التي تساعد على النهوض باقتصاد أيّ دولة إلى أعلى المستويات وتجنب الركود، وكان يؤمن بأن التراكم الرأسمالي مفتاح النمو الاقتصادي السريع، وقد بيّن أن اقتسام المجال أمام الأعمال التجارية والاقتصادية لتحقيق أرباح كبيرة يؤدي إلى التراكم السريع لرأس المال.

اعتبر ريكاردو أن العمل هو المصدر الأساسي لكسب الثروة، ولكن آمن بأن النمو السكاني ساعد على تخفيض معدلات الأجور إلى مستوى غير كاف لمعيشة المجتمعات، ومع تطور الاقتصاد، وزيادة النمو السكاني، يرتفع ريع الأراضي، مما يقلل من أرباح الرأسماليين ويبطئ عملية التراكم، وبالتالي يوقف النمو، ولكن الانتشار الصناعي في عصر ريكاردو جعله

[1] أحمد بديع بليح، **الاقتصاد الدولي**، منشأة المعارف، 1993، ص 254.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يتوصل إلى أن البلدان قادرة بذلك على تفادي قيود مواردها الطبيعية، وتحقيق أعلى مستويات الإنتاج، وبالتالي تفادي الركود.[1]

اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن الضغوط السكانية وندرة الموارد، هي التي تعيق عملية التنمية الإقتصادية.

ب. التحليل النيوكلاسيكي:

تعتبر المدرسة النيوكلاسيكية امتدادا للمدرسة الكلاسيكية، ولكنهم تخلّوا عن المنهج المبسّط، واعتبروا الزيادة السكانية معطية لا تدخل في عملية التنمية، أما التقدم التكنولوجي فهو يعتمد على عوامل غير اقتصادية، فقد أكد النيوكلاسيك في تحليلهم للادخار والاستثمار أن معدل الفائدة أساسي في تحديدهما، فارتفاع معدل الفائدة يشجع على الادخار من جانب السكان، كما أن أيّ انخفاض فيه ولو كان صغيرا يجعل القروض الاستثمارية مربحة، وبالتالي مرونة الطلب على الأرصدة الاستثمارية كبيرة، وبالتالي حدوث نمو اقتصادي ورفض لفكرة الركود.

بالإضافة إلى هذا، فإن التقدم التكنولوجي كفيل بإبراز مشاريع استثمارية لها عوائد مرتفعة، ومنه فإن ندرة الموارد الطبيعية ليست سببا للركود.

كما توجد خاصية أخرى للتنمية عند النيوكلاسيك، وهي أن النمو يتميز بطبيعة تدريجية متناسقة أي أن كل أفراد المجتمع سيستفيدون في ظل المنافسة الحرّة والأكثر كفاءة لدعم التنمية الإقتصادية.[2]

ج. الإنتقادات الماركسية:

انتقد " كارل ماركس " التحليلين السابقين القائمين على تفسير أسباب الصعوبات التي تواجهها التنمية بالتقدم التكنولوجي وقلة الموارد الطبيعية، وأرجع العوامل الأساسية للتنمية إلى طبيعة النظام الاقتصادي للإنتاج الذي يحدد الهيكل الطبقي للمجتمع، وبالتالي فتغيّر القوة المالية للإنتاج يبرز صراعا بين الطبقة التي تستفيد من التغير الاجتماعي، والتي ستحرم، مما يؤسّس لنظام اجتماعي جديد.

---

[1] الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المجلد 11، 1996، ص 43.

[2] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، 2004، ص ص 83-88.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لقد أراد ماركس تقييم عملية التنمية بدقة من خلال تحليل النمو في إطار التفسير المادي التاريخي للنظام الرأسمالي، والبديل حسب ماركس هو النظام الاشتراكي اللاطبقي، والذي يستخدم القوى الاقتصادية التي تعزز النمو استخداما كاملا.

فحسب ماركس، عملية النمو الرأسمالي تكاليفها باهظة، كالتمزق الاجتماعي، حيث يهدف إلى رفع أرباح الرأسماليين، وإدخال تكنولوجيا جديدة للتخفيف من نفقات الإنتاج، مما يخلق البطالة التكنولوجية بمعدلات مرتفعة، مما يؤدي إلى خفض معدلات الاستهلاك، مما يخفض بدوره أرباح الرأسماليين، وحصول فائض في السلع بصفة دورية وبالتالي الكساد.[1]

2. تزاوج التراكم الرأسمالي مع المقاولة من جهة وخلق الطلب من جهة أخرى:

إن الوصول إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع يتطلب إضافة إلى تراكم رأس المال، المقاول الذي يقود المشاريع بكفاءة حسب " شومبتر "، وزيادة الإنفاق الاستثماري وبالتالي الطلب حسب " كينز ".

أ. تحليل شومبتر:

ركز شومبتر على الدور الكبير الذي يلعبه المقاول في قيادة عملية التراكم، حيث يعمل على استخدام فنون إنتاج حديثة والاستفادة من الابتكارات لإنتاج سلع جديدة والسيطرة على مصادر المواد الأولية.

تحدث التنمية حسب شومبنر عن طريق الرأسمالية الضخمة، والتركيز الصناعي وسيطرة رأس المال المصرفي على قرارات الإنتاج والتوزيع، إضافة إلى حركة مستمرة وسريعة للمقاولة من أجل تركيز رأس المال الصناعي الذي اكتسب مظهرين هما:

- سيطرة المجموعات المالية الضخمة " رأس المال المالي " على المشاريع الكبرى.
- تدخل الدولة بمختلف الوسائل الاقتصادية والمالية لتشجيع الإنتاج الصناعي.

وحسب شومبنر كلما كانت عملية التركيز المالية والصناعية للإنتاج من طرف المقاول كبيرة، كلما صحبه نمو اقتصادي وصناعي متقدّم.[2]

---

[1] صبحي تادرس قريصة ومحمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[2] محمد رشيد شيحة، **علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي**، مطابع الأمل، بيروت، 1987، ص 51.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب. تحليل كينز:

ظروف ما بين الحربين العالميتين وأزمة الكساد العالمية الكبيرة، جعلت " جون مينارد كينز " يظهر أفكاره القائمة على كون الرأسمالية فقدت قدراتها التنموية الذاتية، إذ حلل التحولات الحاصلة في تلك الفترة، ورفض آراء الكلاسيك والنيوكلاسيك، وخلُص إلى أن الكساد لا يمكن أن يعالج تلقائيا، وأن الطلب الكلي لا يتجدد دائما عند المستوى الذي يحقق تشغيلا للموارد الإنتاجية، وبيّن أن الاستثمار والادخار يتحددان عن طريق التغيرات في الدخل الوطني، وليس عن طريق سعر الفائدة. ولبيان كيفية الخروج من الأزمة قام بدمج نظرية عن الطلب الكلي مع نظرية التنمية القائمة، وأكد على دور الإنفاق الاستثماري للدول في زيادة الدخل الوطني، حيث أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى رفع ميل الاستهلاك، مما يجعل كمية النقود ترتفع، الشيء الذي يخفض سعر الفائدة، ممّا يشجع على الاقتراض ليزيد الاستثمار، وبالتالي ترتفع نسبة التشغيل.[1]

ثم أمدّ الكنزيون الجدد الفكر الاقتصادي بنماذج جديدة للنمو الاقتصادي، حيث قاموا بتحديد معدل النمو الواجب تحقيقه حتى يمكن بلوغ مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية الذي يعتمد على ثلاثة عوامل: تراكم رأس المال، النمو السكاني والتقدم التكنولوجي.

III. الإتجاهات الحديثة لتفسير التنمية الإقتصادية:

اختلف الاقتصاديون في العصر الحديث حول تفسير طرق التنمية الإقتصادية وأدوات تحليلها، فمنهم من اتجه إلى تحليل أسباب فشل المسار التنموي في الدول النامية، ليصل في النهاية إلى نتائج تمكّن هذه الدول من تفادي الأخطاء السابقة ومحاولة اتباع مسارات التنمية، بينما اتجه آخرون إلى دراسة العوامل التي تمكّن من تحقيق معدلات تنموية معقولة.

1. تحليل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدل سريع للنمو:

هناك العديد من التفسيرات المقدّمة لمعرفة أسباب فشل الدول النامية في عملياتها التنموية، نذكرها فيما يلي:

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد الليثي، مرجع سبق ذكره، ص ص 100-101.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أ. المصيدة السكانية:

إن أبرز أسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدلات معقولة للتنمية رغم رؤوس الأموال والخبرة الفنية التي حصلت عليها من الدول المتقدّمة في شكل مساعدات اقتصادية، ورغم جهودها الذاتية المبذولة لإدخال التكنولوجيا الحديثة في اقتصادياتها، هو عدم انسجام العلاقة بين معدلات النمو السكاني، ومعدلات نمو متوسط دخل الفرد في هذه الدول، وهو ما يعرف بـــ "المصيدة السكانية"، أي أن معدلات نمو السكان فيها تزيد كثيرا عن معدلات نمو موارد الثروة والتراكم الرأسمالي، هذا ما أدى إلى توزيع الدخل على عدد متزايد من الأفراد، الشيء الذي جعل نصيب الفرد متناقصا مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة.[1]

ب. فشل الصناعات التصديرية:

حاول دارسو التنمية الإقتصادية تحليلها من الجانب الجزئي القطاعي بتحليل التداخلات الاقتصادية بين مختلف القطاعات، لذلك قسّمت الدول النامية إلى ثلاث مجموعات حسب تخصصاتها الإنتاجية:

÷ **الدول المستخرجة والمصدّرة للمعادن**: إن الإنتاج في هذه المجالات يتطلب أساليب ذات كثافة رأسمالية كبيرة، وآلات معقدة، مما يتطلب يدا عاملة مؤهلة ذات مهارة مرتفعة، في حين أن الدول النامية تفتقر لمثل هذه الأساليب لذا تلجأ لاستخدام أرصدة الاستثمار الأجنبي لشراء المعدّات وتوظيف أيدي عاملة مؤهلة تحضر معظمها من الخارج، هذا ما يجعل هذه الصناعة ولو كانت تصدّر إلا أن آثارها على الدول النامية منخفضة نسبيا.

÷ **الدول المنتجة والمصدّرة لمنتجات المزارع الكبيرة**: هذا النمط الإنتاجي لا يتطلب مهارات إنتاجية عالية، لذا فالتوسع في إنتاج المزارع الكبيرة كمزارع الشاي، البن... والتوسّع في صادراتها يؤدي إلى الرفع من العمالة، وبالتالي زيادة إنفاقها، لكن هذا التخصص جعل المزارع تخلق قوة عمل غير مدرّبة وتنقصها المهارة، وبالتالي فإن عملية التخصص هذه لا تخلق عملية نمو متجددة ذاتيا، إذ أن الإقتصاديات الوطنية لم تحقق تنويعا للهياكل الإنتاجية السائدة.

[1] صبحي تادرس قريصة ومحمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص ص 501-502.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

÷ **الدول القائمة على اقتصاد المزارع الصغيرة الموجّه إنتاجها للتصدير**: هي دول لديها فائض في الأرض والعمل، استغلت من قبل المستثمرين الأجانب بزيادة استخدام مزارع الفلاحين الموجودة، وزيادة عدد المزارع، مما أدى لإتسّاع إنتاج التصدير، بدون أن يقوم باستحداث تغيّرات كبيرة في الأساليب الإنتاجية المستخدمة.

ج. عدم القدرة على الإدخار وضعف الحافز الإستثماري:

إن المستوى المنخفض لنصيب الفرد من الدخل في الدول النامية، يجعل الأفراد يستهلكون جميع دخولهم تقريبا، مما يؤدي إلى عدم الإدخار، ومن ثمّ لا يمكن تحقيق معدلات مرتفعة لتراكم رأس المال، أي عدم توافر المال الكافي لتمويل المشاريع الوطنية، وتحسين طرق الإنتاج، كما أن انخفاض الدخل الفردي وضعف القدرة الشرائية جعل من أذواق الدول النامية ضيقة لا تسمح بإقامة مشاريع استثمارية حديثة، وبالتالي يضعف الحافز الإستثماري وينخفض مستوى الإنتاجية.[1]

2. العوامل الأساسية للنمو:

امتدت التحاليل النظرية الحديثة حول التنمية لتشمل دراسة العوامل الأساسية التي تقف وراء عمليات النمو الذاتي المتجدد للدول، ويمكن تلخيصها في الإتجاهات التالية:

أ. العوامل غير الإقتصادية:

حيث أن للتغيرات الاقتصادية آثار هامّة على التنمية، نذكرها فيما يلي:

÷ **العوامل السياسية**: ونقصد بها سياسة الدولة، وطبيعة السياسة المنتهجة من قبل الحكومة، معنى ذلك النظام الذي تتبعه، أي ما إذا كانت تنتهج الحرية الاقتصادية أم أنها مزيج من الحرية مع التخطيط للعملية التنموية.

÷ **العوامل الإجتماعية والثقافية**: تتأثر التنمية الإقتصادية ببعض الهياكل الإجتماعية التي يمكن أن تعرقل التنمية، كبعض المواقف الفردية، لذا فعلى الدول النامية أن تعمل على تغيير هذه المواقف، وترسيخ قيم اجتماعية وثقافية وعلمية لدى أفراد المجتمع للقضاء على مشاكل التنمية،

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد الليثي، مرجع سبق ذكره، ص ص 116-131.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالإضافة إلى تشجيع روح الإبداع لدى المقاولين من أجل الوصول إلى التجديد والتقدم الإقتصادي.

ب. <u>الإستثمار في الموارد البشرية</u>:

أبرزت دراسات التنمية الإقتصادية أهمية الإستثمار في الموارد البشرية لعمليات النمو، وذلك عن طريق الإنفاق على التعليم، التدريب، البحوث والصحة، كالإنفاق الإستثماري الذي يضاف إلى رأسمال المجتمع، فالتوسّع في التعليم والتقدم التكنولوجي والمعرفي يعتبران عاملان هامّان في نمو الدخل الوطني، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، أسهم كل واحد من هذه العوامل في الفترة ما بين [1929-1958] بأكثر من 40% من النمو في الدخل.

كما أن للتعليم دورا في رفع قدرات الفرد، وبالتالي زيادة إنتاجيته، ومن ثمّ الرفع من الدخل. فضلا عن ذلك، فالتعليم قيمة أخلاقية يساهم في الرفع من المنافع الإستهلاكية عن طريق رفع مستويات السلوك الإستهلاكية وتهذيب الأذواق.[1]

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد الليثي، مرجع سبق ذكره، ص ص 132-133.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثالث:

أساليب تنموية تشجع نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدول، فصغر حجمها ومرونتها تجعلها تقاوم الأزمات الاقتصادية وندرة رأس المال، وبفضلها يمكن تحقيق التوازن الجهوي بإنشاء مؤسسات في كل المناطق وحسب تخصّص كل منطقة.

وقد أثبتت الدراسات بأنها تخلق مناصب شغل ستة مرات أكثر من المؤسسات الكبيرة نسبة إلى وحدة رأس المال، كل هذه المميزات جعلتها تحظى بمكانة هامة في اقتصاديات عدّة دول، قامت باتخاذ عدّة أساليب تنمّي دور هذه المؤسسات كأسلوبي الخوصصة والتصنيع من أجل التصدير.

I. دفع عجلة التنمية عن طريق الخوصصة:

اتخذت حكومات مختلف الدول أسلوب الخوصصة كمخرج تنموي يمكّنها من استغلال أمثل لمواردها والبحث عن موارد أجنبية تقوّي القطاع الخاص وتنمّي خبراته.

1. مفاهيم عامة حول الخوصصة:

اجتاحت موجة الخوصصة دول العالم منذ عقد ونصف من الزمن تقريبا، وقد كانت إنجلترا من أوائل الدول إلى ذلك، ثم تبعتها دول أخرى منها فرنسا، إيطاليا، إسبانيا وكندا، بعدها بدأت الدول الاشتراكية في تبني هذه العملية منها الجزائر، وجميع هذه الدول لجأت إليها لحلّ مشاكل اقتصادية تعاني منها، وتعمل على دفع عجلة التنمية.

كانت الخوصصة في بداياتها تعني انتقال نشاط أو قطاع من رقابة أو ملكية عامة إلى قطاع خاص، لكنها أخذت تضم مفهوما أشمل يرتكز على الإعتماد بشكل أكبر على المؤسسات الخاصة لمواجهة متطلبات التنمية، وهناك عدة تعاريف للخوصصة نذكر منها ما يلي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **تعريف البنك الدولي:**[1] " هي زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة وملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة ".

- **تعريف مدير المركز الدولي للنمو الإقتصادي:**[2] " يرى أنها عبارة عن التعاقد وبيع خدمات ومؤسسات تسيطر عليها أو تمتلكها الدولة للقطاع الخاص ".

- **تعريف الإقتصاديين ويلسون وكلاجي:**[3] " الخوصصة هي عبارة عن تقديم سوق أكبر يتسم بدرجة أعلى من الرشادة والمنافسة في مجال الأنشطة الإقتصادية ".

تعاريف أخرى للخوصصة:

- هي سياسة اقتصادية تهدف إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق تحويل مشاريع القطاع العام، إدارة وتهيئة البيئة الاقتصادية وتشييدها ليتمكّن القطاع الخاص من اتخاذ قراراته الإنتاجية والتسويقية بعيدا عن البيروقراطية، من أجل إنتاج أحسن في ظل منافسة تؤدي إلى المزيد من التحسّن، وجذب المزيد من الإستثمارات المحلية والأجنبية.[4]

- هي مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الإعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة.[5]

- تتضمن الخوصصة إسناد عمليات إنشاء وتمويل وتنمية وتشغيل، وإدارة الإنتاج ونقل وتوزيع السلع والخدمات إلى القطاع الخاص، سواء كان محليا أو أجنبيا.[6]

ويمكن تلخيص مفهوم الخوصصة من خلال ما يلي: " الخوصصة هي عبارة عن زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في ملكية وتشغيل وإدارة الوحدات الإنتاجية في المجتمع، بغرض تحسين الكفاءة الإنتاجية لهذه الوحدات بما يخدم أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية ".

---

[1] عبده محمد فاضل الربيعي، **الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص 121.

[2] المرجع نفسه، ص 123.

[3] المرجع نفسه، ص 12.

[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[5] المرجع نفسه، ص 102.

[6] المرجع نفسه، ص 103.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2. دور القطاعين الخاص والعام في التنمية الإقتصادية:

يتشارك القطاعان العام والخاص مسيرة التنمية والتقدم في مختلف الدول، لكن تتباين أدوار كل قطاع، وفي ظل التحوّلات الراهنة في النظام الرأسمالي والعولمة، اتجهت الدول إلى خوصصة القطاع العام، وبذلك تراجع المسار التنموي للقطاع العام، وتعاظم معه دور القطاع الخاص.

أ. القطاع العام والمسار التنموي في الدول النامية:

عرف القطاع العام ومنذ زمن طويل على أساس ملكية وسائل الإنتاج، فهو القطاع الذي تمتلك الدولة أعماله، ولكن منذ مطلع الثمانينات أضيف لمعيار الملكية معيار الإدارة، وغالبا ما يعاني هذا القطاع في الدول النامية من عدم الكفاءة في الإدارة والتسيير، إدارة الإنتاج، تسعيره، مما يجعله يحصد حجما كبيرا من الخسائر تتحمّلها الدولة، مما ينعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية، المالية والنقدية، وبالتالي على جميع أفراد المجتمع بتدهور معيشتهم، وبما أن التنمية تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع، فهي لا ترتبط بالنمو المادي فحسب، بل تقاس بمدى ما تحققه من إثراء للإنسان والتحسّن الذي يدخل على نوعية حياته. لذا فقد عملت الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية على تأمين استقلالها الاقتصادي والابتعاد عن التبعية، فقامت بوضع خطط اقتصادية لتحقيق الإكتفاء الذاتي من الحاجات الأساسية للسلع والخدمات، واتخذت من القطاع العام الوسيلة الأساسية لتحقيق ذلك، وتدخّلت الحكومات في القطاعات الصناعية والزراعية، كما عملت على توفير البنى التحتية القاعدية كالطرق والموانئ والمطارات، وأنفقت الحكومات مبالغ ضخمة لإنجازها، وقد ساعدها أفراد المجتمع على التوسّع في القطاع العام، إذ كان لديهم ثقة كبيرة في قدراته التنموية، لذا فقد مدّتها بالمدّخرات.

وبما أن البلدان النامية تعاني من مشاكل عديدة نذكر منها:

- انخفاض متوسط دخل الفرد مما يؤدي إلى نقص في تراكم رأس المال.
- نقص الاستثمار الخاص في المشاريع التنموية، واتجاهها إلى الاستثمارات ذات العائد السريع.

فقد أخذت الدولة على عاتقها ضرورة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، لاسيما وأن لهذا القطاع القدرة على التراكم الرأسمالي ووضع خطط وطنية تشمل جميع المجالات، وبالتالي فقد أسهم القطاع العام فيها بشكل لا يمكن تجاهله:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

... استطاعت الدولة أن تولّد الفائض الاقتصادي من عوائد العمل والإنتاج وتوجّهها إلى مختلف الاستثمارات عن طريق التراكم الرأسمالي، مما يؤدي إلى تزايد الناتج الوطني الخام بفضل توسيع الإنتاجية وخلق مجالات جديدة للإنتاج.

... يعتبر القطاع الصناعي من الميادين التي باستطاعتها زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة، فقد كان للقطاع العام دور رائد فيه، خاصة من خلال وضع قاعدة صناعية، وقيادة أكثر القطاعات استخداما للطاقة والموارد كالبترول، الحديد، المنتجات الكيماوية...

... اقتصر دور القطاع العام في الزراعة على تنظيمها ومكافحة الآفات الزراعية، وتوفير مستلزماتها، وتسويق المحاصيل وتحديد أسعار المنتجات الرئيسية.[1]

... تحمّل القطاع العام مهام التنمية الاجتماعية من خلال تقديم الخدمات الضرورية للمجتمع، كالتعليم والصحة، من خلال مجانية التعليم، وتوفير المدارس والجامعات، وتنظيم التعليم والبحث، إضافة إلى تقديم الخدمات الصحية من وقاية وعلاج وتأهيل وتدريب وبناء المستشفيات والمراكز الصحية.

ب. <u>ماهية القطاع الخاص ودوره التنموي</u>:

يعرّف القطاع الخاص بأنه القطاع الذي يُدار بمعرفة الأفراد ورجال الأعمال، وتتولى آليات السوق أنشطتها، ويسعى هذا القطاع إلى تحقيق أقصى ربح ممكن وينقسم إلى:

- **P** قطاع خاص منظم، يمسك في تعاملاته حسابات نظامية.
- **P** قطاع خاص غير منظم، لا يمسك حسابات نظامية، وهو القطاع الحرفي.

لنجاح ونجاعة القطاع الخاص، يجب أن تتوفر الشروط التالية:

... إدراك المجتمعات لأهمية الإدخار وضرورة تحويلها لاستثمارات حقيقية في مختلف المجالات الإنتاجية للوصول إلى زيادة الإنتاجية، وبالتالي الناتج الوطني والدخل، وتحسين مستويات المعيشة للأفراد وخلق مناصب شغل جديدة والخفض من نسب البطالة.

... وجود روح المقاولة والرغبة في الثروة والسيطرة، عن طريق تحسين التسيير، والقدرة على تحسين الأداء التنافسي وفهم السوق، لهذا يجب أن يتمتع رجال الأعمال والمقاولون بالقدرة على التنبؤ والإبداع في الإنتاج والتسويق ومسايرة العصر، ما يسمح لهم بالتوسع في

[1] عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 94-95.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أنشطتهم الاستثمارية والاستمرار فيها، ويؤدي إلى زيادة ثروتهم، هذا ينعكس إيجابا على زيادة ثروة المجتمع، ويؤدي إلى ارتفاع الرفاهية الإقتصادية، وهذا يعني نجاح القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية.

... يحتاج القطاع الخاص لمناخ اقتصادي مناسب، ليستطيع أداء دوره في النشاط التنموي.[1]

كان للقطاع الخاص دور فعّال في التنمية الاقتصادية في الدول الرأسمالية التي بنت خططها اقتصادية على أساس تنفيذها من قبل القطاع العام، استنادا إلى فكرة كينز عن التدخل الحكومي، إضافة إلى نشاط القطاع الخاص، وقد اتجه هذا الأخير إلى الاستثمار في مختلف الصناعات التحويلية والزراعة.

في حين زادت أهميته الإنمائية منذ منتصف السبعينات في البلدان النامية بعد تعثر القطاع العام، وجاءت فكرة خوصصة هذا القطاع، والتي بدأ تنفيذها في الشيلي سنة 1983، والمملكة المتحدة سنة 1989.

في وقتنا الحاضر، لم يعد للدول استثمارات إنتاجية، إلا ما هو إستراتيجي أو ذو طبيعة احتكارية، إذ ترك المجال للقطاع الخاص لقيادة عملية التنمية، والتصدّي لمشاكل عديدة منها: البطالة، الفقر والتضخم...

إن للقطاع الخاص الأجنبي دورا في زيادة الإنتاجية، وتوفير فرص العمل بتوجيهها نحو المشاريع الإنتاجية، كما يظهر دور القطاع الخاص في المجالات الصحية، التعليمية، وتنمية الموارد البشرية وتأهيلها فنيا وعمليا، إضافة إلى دور بناء السكن، تشييد الطرقات، النقل والمواصلات، إضافة إلى التجارة والتوزيع.

تتباين مساهمة القطاع الخاص في اقتصاد الدول باختلاف ظروفها الاقتصادية، ونظامها، وحجم مواردها، ولكن بصفة عامة لها مساهمة لا بأس بها في جوانب تنموية عديدة:

- المساهمة في زيادة الناتج الداخلي، ونسبتها تختلف من دولة لأخرى.
- قدرات القطاع الخاص في المجال الصناعي واسعة وكبيرة، وهو ما بيّنته تجربة دول جنوب شرق آسيا مثلا.

[1] عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 55-60.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- يحتل القطاع الخاص مكانة هامة في الزراعة، تربية المواشي والصيد، وهي الأنشطة التي مارسها الفرد منذ الأزل بحكم ارتباط الأرض بالفرد.
- يعمل القطاع الخاص على تكوين رأس المال الثابت بتحويل مدخرات الأفراد إلى استثمارات.
- يمارس القطاع الخاص التجارة من أجل الربح وزيادة الثروة، ويبرز دوره الآن في التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا خاصة بعد الإنفتاح الاقتصادي.
- يساهم القطاع الخاص كذلك في المجال المالي، حيث تم إنشاء مؤسسات مالية خاصة تؤدي دورا متزايدا في تجميع الأموال والمدخرات، وتوجيهها إلى المجالات الاستثمارية المنتجة والخدمية.[1]

3. قياس الآثار التنموية للخوصصة:

إن للخوصصة آثارا اقتصادية عديدة، نذكر منها زيادة الناتج الكلي وتحسين نوعيته، وبالتالي الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الخاصة، إضافة إلى زيادة عدد العمال، والحفاظ عليهم، كل هذا يعود بالإيجاب على التنمية في الاقتصاد الوطني.

أ. الأثر على الكفاءة الإنتاجية:

تؤدي المنافسة بين المؤسسات الإنتاجية إلى تحسين نوعية المنتج، الشيء الذي يجعل هذه الأخيرة تتخلى عن عناصر عدم الكفاءة، ونقص التأهيل، مما يولّد التجديد واكتساب المهارات من طرف المقاولين، الإداريين والمسيّرين، ليستطيعوا تسيير أنشطتهم الاقتصادية بأكثر كفاءة، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للقطاع الخاص، ونقصد بها:

- زيادة الناتج الكلي للمؤسسات باستخدام نفس الحجم من الموارد.
- التقليل من المدخلات اللازمة للحصول على نفس الحجم من الموارد.
- تحسين نوعية الإنتاج.

[1] عبده محمد فاضل الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-63.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولقياس أثر الخوصصة على الإنتاجية نستعمل مدخلين:[1]

... **مدخل السلسلة الزمنية**: حيث يتم مقارنة الإنتاجية في مؤسسة ما أو قطاع ما بعد الخوصصة بنظيرتها قبل الخوصصة عبر سلسلة زمنية.

... **مدخل البيانات القطاعية**: الذي يعتمد على مقارنة الإنتاجية في المؤسسات التابعة للقطاع العام بنظيرتها من شركات القطاع الخاص، والتي تعمل في نفس التخصص.

ولمحاولة قياس الزيادة في الناتج الكلي الناجمة عن تحسين الإنتاجية في ظل الخوصصة نتبع ما يلي:

إذا كان: الناتج المحلي الإجمالي = ج — حجم العمالة الكلي = ع

نسبة القطاع العام من الناتج الإجمالي = $أ_1$ — نسبة القطاع العام من العمالة الكلية = $ب_1$

نسبة القطاع الخاص من الناتج المحلي الخام = $أ_2$ — نسبة القطاع الخاص من العمالة الكلية = $ب_2$

فإن: العمالة بالقطاع العام = $ع_1 = ب_1.ع$ — والناتج الكلي بالقطاع العام = $ج_1 = أ_1.ج$

العمالة بالقطاع الخاص = $ع_2 = ب_2.ع$ ⇐ •

الناتج الكلي بالقطاع الخاص = $ج_2 = أ_2.ج$

⇐ ,

نستنتج أن:

من • ⇐ الإنتاجية المتوسطة في القطاع العام: **$جـ_1 = ج_1/ع_1 = أ_1/ب_1 \times ج/ع$**

من , ⇐ الإنتاجية المتوسطة في القطاع الخاص: **$جـ_2 = ج_2/ع_2 = أ_2/ب_2 \times ج/ع$**

ب. <u>الأثر على العمالة</u>:

إن آثار الخوصصة على العمالة متعددة ويمكن تلخيصها في الآتي:

- عدم الاستغناء عن أيّ فرد من العمالة، بحيث يعمل أصحاب الشركات على الحصول على إنتاجية أكبر باستخدام نفس القدر من الموارد في عملية الخوصصة.
- تعاني المؤسسات العمومية من البطالة المقنّعة، وبالتالي فإن خوصصتها تؤدي إلى الاستغناء عن العمالة الزائدة، وبالتالي تخفيض معامل العمالة، والذي يتمثل في كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة أو الخدمة.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 112-113.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومنه نستنتج أن: معامل العمالة في القطاع العام = 1/جـ1

ومعامل العمالة في القطاع الخاص = 1/جـ2

v كما أن بيع وحدات القطاع العام لها آثار على العمالة، إذ أن الأثر الصافي للخوصصة على العمالة في الأجل الطويل (Δع)[1] هو: Dع =Dع2 -Dع1

أي أن: **التغير في الحجم الكلي للعمالة =**

التغير في حجم عمالة القطاع الخاص - التغير في حجم عمالة القطاع العام

II. التصنيع وتنمية الصادرات الصناعية:

يعتبر التصنيع أحد الأساليب التنموية الهامة، حيث تخصّص له موارد وطنية متزايدة بغرض إقامة هيكل اقتصادي وطني متنوّع ومتطور وديناميكي، ينتج وسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية على حدّ سواء، وبالتالي فهو قادر على تصحيح الإختلالات، ودفع عجلة النمو والتقدم الاقتصادي، إذن يمكن القول أن التصنيع هو جوهر عملية التنمية.

1. دور التصنيع في الاقتصاد الوطني:

إن زيادة القاعدة الصناعية لأيّ دولة بفضل زيادة حجم الاستثمارات فيها تؤدي إلى رفع الدخل الصناعي الذي ينعكس على ارتفاع معدل نمو الدخل الوطني، فضلا على آثار أخرى تنمّي الإقتصاد الوطني، نوجزها فيما يلي:

- تنوّع الهياكل الإنتاجية وتوسّعها مما يترتب عليه تنوّع المنتجات المصدّرة، وبالتالي تقلل من أخطار تقلبات الأسعار الدولية على الإقتصاد الوطني.
- إشباع الطلب المحلي المتزايد بفضل اتساع السوق المحلية.
- ارتفاع إنتاجية العمل في القطاع الصناعي، واستخدام الأساليب والوسائل الإنتاجية المتطورة.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 113-114.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- زيادة العاملين في الصناعة والخدمات، أدى إلى انتقال السكان من الريف إلى المناطق الحضرية، وبالتالي فللقطاع الصناعي دور في امتصاص البطالة الموجودة بالقطاع الزراعي.
- إحلال المنتوجات الصناعية المحلية محل الواردات، وزيادة الصادرات، مما يؤدي إلى تقليص العجز في موازين المدفوعات الخارجية للدول النامية.

وأخيرا يمكن أن نخلص إلى أن من أسباب نجاح الصناعات في أيّ دولة، هو مدى قدرة هذه الصناعات على مقابلة المنافسة الأجنبية، وقدرتها على تصريف منتوجاتها في الداخل والخارج.[1]

2. أنواع الصناعات:

يقصد بالتصنيع إنشاء صناعات استهلاكية وإنتاجية جديدة، وهي تتطلب توزيعا متوازنا وقاعدة صناعية استثمارية لتحقيق التنمية الإقتصادية، لذلك يجب أن يتمركز التصنيع حول صناعات محددة تمكّن الدولة من تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في الداخل، وإمكانية التصدير للخارج، ونذكر أن الصناعات تنقسم إلى:

أ. الصناعات الهيكلية:

التقدم الصناعي لأيّ دولة يتطلب توفر هياكل قاعدية ضخمة، بالاستثمار في صناعات خاصة بالمنفعة العامة، كطرق النقل، خدمات المواصلات، مشاريع توليد الكهرباء، وإقامة شبكات المياه، والصرف والصحة، الموانئ ...الخ، وتقريب كل هذه الخدمات من المناطق الصناعية لكي تنمو وتزدهر.

يتطلب هذا النوع من المشاريع رؤوس أموال كبيرة ودائمة، كما أنها تنجز في فترات طويلة نسبيا، وهي من الصناعات التي يجب أن تكون في اقتصاد ينمو ويتطور.[2]

---

[1] صبحي تادرس قريصة ومحمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص ص 451-452.

[2] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 377.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب. الصناعات الإستخراجية:

إن إقامة هذا النوع من الصناعات في أيّ دولة يتطلب القيام بعمليات تنقيب ومسح شامل لمعرفة ثرواتها الطبيعية والمعدنية، وللإستفادة منها بإقامة العديد من الصناعات أو تصديرها إلى الخارج بغرض الحصول على العملة الصعبة لإكمال عمليات التنمية بهذه الدول.

ج. الصناعات الإنتاجية:

يحتاج الجهاز الإنتاجي في أيّ دولة إلى توفير عوامل الإنتاج بقدر متزايد بغرض توفير وسائل الإنتاج اللازمة لتحقيق التنمية الإقتصادية، ولا شك أن إنتاج هذه الوسائل يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، لهذا فعلى الدول التي دخلت للميدان الصناعي متأخرة، أن تبتعد عن إقامة هذا النوع من الصناعات الرأسمالية، لأن الدول المتقدمة تنتجها بأقل الأسعار وبكفاءة عالية.

إذ تكتفي في المرحلة الأولى باستغلال مواردها الطبيعية، وإقامة بعض الصناعات البسيطة المتعلقة بها، ومع مرور الوقت، وإحراز درجة معينة من الكفاءة، تنتقل إلى الصناعات الأكثر تعقيدا، هذا فيما يخص الصناعات الأساسية القائمة على المشاريع الكبرى.

أما فيما يخص الصناعات المكمّلة، وهي الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فعلى الدول النامية أن تهتم بشكل كبير، وتجعل نوعا من التوازن بينها وبين الصناعات الأساسية لخلق صناعة وطنية فعّالة بنسبة عالية من حجم الإنتاج والقيمة المضافة.

د. الصناعات الإستهلاكية:

إن إقامة صناعات الإستهلاك في المرحلة الأولى لعمليات تصنيع الدول، يتلوها تنامي الاستثمار في الصناعات الأخرى، إذ أن إقامة تلك الصناعات تؤدي إلى اتساع السوق، وزيادة مداخيل الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، ويدعو إلى إقامة العديد من الصناعات الإنتاجية.

ومن الصناعات الاستهلاكية التي استهلت بها معظم البلدان المتقدمة نهضتها الصناعية، صناعة المنسوجات لكون الطلب عليها مرن، كما أن المواد الأولية الخاصة بصناعتها متوفرة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وسهلة النقل، كما أن اليد العاملة في هذا المجال وفيرة، ولا تحتاج إلى درجة كبيرة من الخبرة، مع انخفاض في أجورها.[1]

3. استراتيجيات التصنيع:

اختلفت استراتيجيات التصنيع المتّبعة في مختلف دول العالم باختلاف الإيديولوجيات والمذاهب المتّبعة، ففي حين اتبعت الدول الرأسمالية إستراتيجية النمو التلقائي، اتبعت الدول الاشتراكية إستراتيجية التخطيط الوطني الشامل، أما الدول النامية فقد ركزت على نوعين من الإستراتيجيات وهما: إستراتيجية الإحلال محلّ الواردات، وإستراتيجية التصنيع للتصدير.

أ. إستراتيجية التصنيع التلقائي:

اتبعتها الدول الرأسمالية، وهي تعكس مبدأ الحرية الإقتصادية الذي تؤمن به، إن أنصار هذه الإستراتيجية يرون أن إقامة العديد من الصناعات الاستهلاكية في المرحلة الأولى من التصنيع، تؤدي إلى نمو هذه الصناعات وزيادة طلبها على مستلزمات الإنتاج من عتاد وآلات، ومختلف المنتجات الرأسمالية، مما ينمّي من أهمية التصنيع الوسطي الإنتاجي، وبعد مرحلة من الزمن ستنجح هذه المنتجات الاستهلاكية أو الرأسمالية في عملية التصدير، مما يعطي دفعة قوية للاقتصاد لينمو ويتطور.

ب. إستراتيجية التخطيط الوطني الشامل:

وهي تمثل الإستراتيجية التي اتبعتها الدول الاشتراكية، إذ تعتمد على إعداد الخطط الاقتصادية التي يتم بموجبها توزيع الاستثمارات على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، بغرض تحقيق أهداف وطنية مسطّرة مسبقا، وقد أعطت هذه الخطط الأولوية للصناعات الثقيلة التي تعتمد عليها مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث تنتج لها مختلف الآلات والمعدّات والعتاد التي تحتاج إليها، ولهذا فيتم وفق هذه الإستراتيجية خلق الطاقات الإنتاجية قبل أن يتوفر الطلب عليها، إذ حسب أنصار هذا المذهب، فإن الصناعة المقامة قادرة على خلق الطلب على منتجاتها، كما يُمكّن التخطيط من التنسيق بين مختلف احتياجات القطاعات ومنتجات مختلف القطاعات.

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد الليثي، مرجع سبق ذكره، ص ص 378-380.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ج. إستراتيجية الإحلال محلّ الواردات:

اتخذت الدول النامية هذه الإستراتيجية لإشباع حاجات الأسواق الوطنية، بإحلال بعض الصناعات التحويلية الوطنية محلّ بعض المنتجات الصناعية المستوردة.[1]

د. إستراتيجية التصنيع للتصدير:

وقد اتخذتها كذلك الدول النامية، وهي تركز على إنشاء صناعات تستطيع أن تقوم بتصدير منتوجاتها، وتستفيد من المزايا النسبية المحلية، وتتحوّل الدولة من مصدّرة للمواد الأولية إلى مصدّرة لمنتجات الصناعة الخاصة بالمواد الأولية.

إن لوظيفة التصدير فوائد عديدة منها:

- الحصول على العملة الصعبة مما يقلل من احتياج الدولة إلى رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل العملية التنموية.
- توسيع حجم السوق الذي سيؤدي إلى توسيع حجم الوحدات الإنتاجية، وبالتالي تخفيض نفقات الإنتاج، وتحسين نوعية المنتجات.[2]

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد الليثي، مرجع سبق ذكره، ص ص 368-383.

[2] المرجع نفسه، ص 369.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة الفصل:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية الإقتصادية في جميع بلدان العالم المتقدمة منها والنامية، من خلال استثماراتها في جميع المجالات، ففي البلدان المتقدمة تنتج 70% من القيمة المضافة، وتوفر 60% من مناصب الشغل، وهذا دليل على أنها تتمتع بفعالية اقتصادية كبيرة.

وفي نفس الوقت، تتطلب التنمية مؤسسات قوية تستطيع تحقيق الأهداف التنموية للدول، من خلال زيادة ثرواتها وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام، والعدالة في تقسيم هذه الثروات بين أفراد المجتمعات من خلال الرفع من نصيب الفرد من الدخل مما يقلص من نسب الفقر، إضافة إلى كل هذا تحسين الإنتاج ونوعيته بغرض الرفع من المستوى المعيشي للسكان.

ولغرض تحقيق هذه الأهداف التنموية، يجب على الدول أن تشجع المقاولين على الاستثمار في هذا النوع من المؤسسات، من خلال اتخاذ إجراءات تحفيزية للقطاع الخاص، وتدعيم مناخه الاستثماري، ودعم التصنيع لإنتاج وسائل الإنتاج والسلع الإستهلاكية على حدّ سواء، من أجل دفع عجلة النموّ والتقدم الاقتصادي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني

مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمهيد:

تتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محيط اقتصادي كلي مستقر، تسوده سياسة قائمة على تشجيع الإستثمار بغرض تحفيز النموّ والتنمية، وفي ظل الإنتقال إلى اقتصاد السوق، شهدت الجزائر منذ مطلع التسعينات حركة إصلاح واسعة، استهدفت تغيير المناخ الاقتصادي وآليات العمل، وثبتت من خلالها سياسات تنموية تعتمد على مشاريع تتميز بكثافة اليد العاملة وقلة رأس المال.

من أجل هذا قامت الجزائر بوضع إستراتيجية لتشجيع الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكريس روح المقاولة من خلال مجموعة من التسهيلات لتشجيع الإستثمار، بداية من وضع تعديلات على المستوى القانوني، وتحسين المناخ الإستثماري بوضع هيئات متابعة تعمل على دعم ومرافقة المؤسسات من أجل ضمان فعاليتها الاقتصادية، ووصولا إلى أجهزة تعمل على دعم الإستثمار بصفة عامة.

ولبيان آثار جهود السلطات العمومية لتنمية القطاع، سنقوم بدراسة الآثار التنموية لهذه المؤسسات على عدة جوانب من الاقتصاد الوطني، بداية بتطور الاستثمار في هذا النوع من المؤسسات، وبالتالي تطور فرص العمل التي يمنحها القطاع، وكذا مدى مساهمة القطاع في الإنتاج الوطني وخلق الثروة، إضافة إلى محاولة تحليل مساهمة القطاع في جلب العملة الصعبة للوطن، أما على المستوى المحلي، فسنحاول بيان مكانة القطاع، ودوره في تحقيق العدالة الجهوية، بالإضافة إلى كل هذا فالمفهوم الحديث للتنمية يقودنا إلى البحث عن الآثار الجانبية لهذه المؤسسات على البيئة.

ولبيان المكانة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، سنقوم بدراسة الفصل بتقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: إستراتيجية الجزائر لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: الأجهزة المتدخلة في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: تحليل الآثار التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول:

إستراتيجية الجزائر لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

انتهجت الجزائر بعد استقلالها النظام الإشتراكي القائم على مركزية التسيير، إذ يسيطر القطاع العمومي على جميع الأنشطة الإقتصادية، ويعتمد على المؤسسات الضخمة، بينما همّش القطاع الخاص، وبالتالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبعد انهيار النظام الاشتراكي، وفي ظل التحوّلات الاقتصادية العالمية، وأهمّها العولمة، أدركت الجزائر أنها أمام منافسة شرسة تحتّم عليها القيام بإصلاحات اقتصادية، ومن ضمنها برنامج لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالاعتماد في ذلك على التجارب الدولية والتشاور مع مختلف القطاعات الاقتصادية والجمعيات المهنية.

أ. التطور التاريخي والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن إبراز المكانة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، يقتضي منا بيان أهم المحطات التي مرّت بها، والإطار القانوني الذي رافقها عبر هذا الزمن، وبالتالي إظهار الأهمية المتزايدة التي توليها السلطات العمومية لتنمية وتطوير دور القطاع في النشاط الاقتصادي الوطني.

1. التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

عرف الإطار المؤسساتي، الإداري والقانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثلاثة مراحل أساسية منذ الاستقلال، وحتى الآن، ويمكن أن نلخصها فيما يلي:

أ. مرحلة تهميش القطاع الخاص [1962-1982]:

خلال هذه المرحلة قامت الجزائر باعتماد القطاع العام كقاعدة اقتصادية لتحقيق التنمية، وفي هذا الإطار الاقتصادي الكلي تم تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قامت الصناعة الوطنية على أساس الصناعة الثقيلة في إطار قائم على التخطيط المركزي ذي الطابع الاجتماعي، هذا ما أدى إلى تكوين مؤسسات وطنية كبيرة، تشغّل عددا كبيرا من العمال في مهن صناعية، خدمية وإدارية، تسمح لهم بكسب أجر معين، وكان للسلطات العمومية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دافع لتحقيق المساواة بين المواطنين، والتقسيم المتساوي للخيرات الوطنية.

إذ أن التصنيع الذي تم إعلانه في الجزائر، ما كان سوى غطاء لعمليات التشغيل الجماعي، بهدف تكوين مجتمع متمدن، ففي نهاية الستينات كان الأجراء يمثلون 60 إلى 65% من المواطنين النشطين، في حين وصلت نسبتهم إلى 80% أي مليونين و490 ألف أجير، في هذه الفترة كانت المؤسسات العمومية هي الوحيدة السائدة.[1] والشكل الموالي يبيّن لنا الاتجاه العام للتشغيل في الجزائر وللدول الصناعية:

الشكل رقم (1): تطور نسبة التشغيل في الجزائر والدول الصناعية

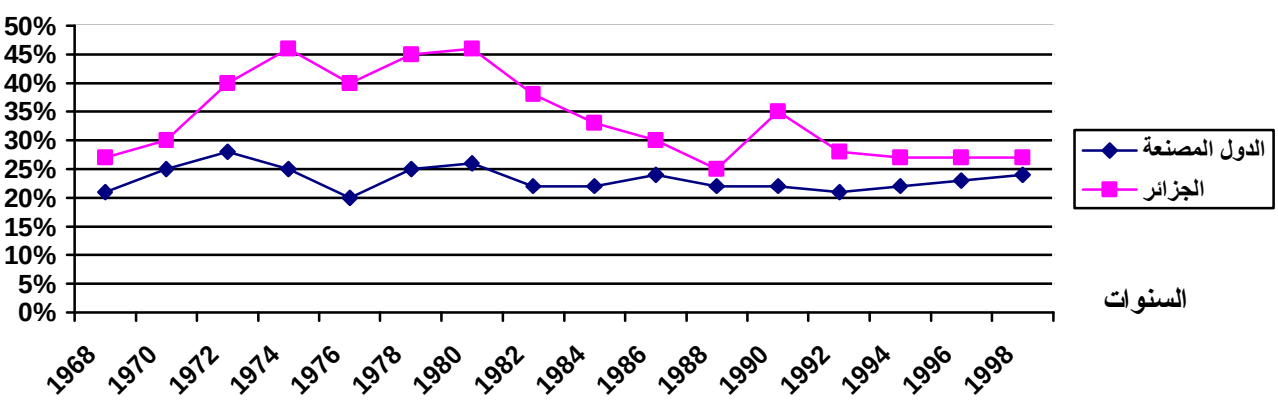

Source: Abderrahmane Abédou et autre, 2006, op.cit, p 2.

ونظرا لهذه الوضعية فقد تم تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولم تكن أيّ سياسة واضحة إزاء القطاع الخاص، وكانت تقتصر على الصناعة التحويلية التي كانت لديها خاصية عائلية وعلى الأكثر حرفية بدون أهمية كبيرة.

بقي القطاع الخاص طيلة هذه الفترة مراقبا بصرامة، خاصة بجباية تحدّ من أيّ تمويل ذاتي، وقوانين عمل قاسية تحرم المؤسسات الخاصة من التجارة الخارجية.

ب. وضع إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الوطني الخاص [1982-1988]:

عرف القطاع الخاص إجراءات تقييدية صارمة منذ الاستقلال، ولم يكن له أيّ إطار تشريعي أو تنظيمي يعمل وفقه حتى إصدار سنة 1982 قانون الاستثمار الاقتصادي الوطني

[1] Abderrahmane Abédou et autre, **de la gouvernance de PME, PMI, regards croisés**, France-Algérie, édition l'harmattan, France, 2006, p 27.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخاص، الذي أعطى بعض التحفيزات كالاستفادة من رخص الاستيراد ونظام الاستيراد بدون دفع، بالإضافة إلى إعطاء الحق للمستثمر الخاص في تحويل مشترياته من التجهيزات والمواد الأولية.

ولكن ومن جهة أخرى، فقد وضع هذا القانون شروطا غير محفزة للاستثمار الخاص، نذكر منها:

- إجراء الإعتمادات الإلزامية لكل استثمار خاص.
- نسبة التمويل البنكي لا تتجاوز 30% من قيمة الاستثمار المعتمدة.
- تحديد سقف الاستثمار بـــ 30 مليون دينار جزائري للمؤسسات ذات مسؤولية محدودة، أو بالأسهم، و10 ملايين دينار جزائري للمؤسسات الفردية أو شركات التضامن.
- منع المستثمر الواحد من امتلاك عدة مشاريع.

إضافة إلى هذا القانون، ولتحقيق توجيه أفضل للاستثمار الخاص، وضمان أفضل تكامل له مع القطاع العام، ومسارات التخطيط المركزية، فقد تم إنشاء سنة 1983 ديوان لتوجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة (OSCIP)[1].

ولكن رغم هذا الإهتمام الذي حظي به القطاع الخاص إلا أنه بقي مقيّدا، ووجّه جزء من الادخار نحو نفقات غير منتجة، بالإضافة إلى الاستثمار في الصناعة التقليدية.

ج. الإصلاحات الاقتصادية [1988-2000]:

الأزمة البترولية لسنة 1986، وانخفاض أسعار المحروقات أدى إلى انخفاض كبير في مداخيل الجزائر بنسبة 54%، مما أوجب بدء مرحلة الإصلاحات الاقتصادية سنة 1988، حيث قامت بإعادة الهيكلة، وقبلت الحكومة برنامجين للتصحيح الهيكلي الموضوع من طرف صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، مما أنتج تحوّلا هيكليا ومؤسساتيا تجسّد في قوانين[*] تحفز الاستثمار بصفة عامة، والاستثمار الخاص بصفة خاصة، تحرير الأسعار، تحرير التجارة الخارجية، قانون النقد والقرض، قانون الاستثمار لسنة 1993، بالإضافة إلى قانون الخوصصة لسنة 1995 (خوصصة المؤسسات العمومية).

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

[*] سنعود لهذه القوانين لاحقا.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لكن رغم كل هذه التحفيزات فقد كانت حصيلة الاستثمار في معظمها نوايا لم يتم تجسيدها فعليا، نظرا للمشاكل التي يتلقاها المستثمر من صعوبات مالية، العقار، إدارية، بيروقراطية ...الخ. فقد قدّرت التعهدات بالاستثمار المتراكمة منذ 1993 إلى 2000 بـــ 42 مليار دولار لأكثر من 43.000 مشروع.[1]

رغم هذا، فقد عرف القطاع الخاص بعض التوسع في معظم المجالات خارج المحروقات في هذه الفترة، والجدول التالي سيوضح القيمة المضافة التي حققها:

الجدول رقم (4):

تطور القطاع الخاص في القيمة المضافة الإجمالية في الفترة [1993-2000]

القطاع		1993	2000	2000/1993
الزراعة		%99	%99,5	%1
المحروقات		%0	%5	%5
الصناعة		%16	%35	%19
البناء		%61	%68	%7
النقل والاتصالات		%56	%72	%16
التجارة		%85	%97	%12
الخدمات		%84	%89	%5
المجموع	مع المحروقات	%48	%42	%6
	خارج المحروقات	%67	%78	%11

Source: Abderrahmane Abédou et autre, 2006, op.cit, p 30.

نلاحظ أن تطور القطاع الخاص في الفترة [1993-2000] في القيمة المضافة كان مرتفعا في قطاعات الصناعة، النقل والإتصالات، بالإضافة إلى التجارة، كما نلاحظ اختراقه لمجال المحروقات، إذ هناك ارتفاع ملحوظ حيث لم يكن الخواص يمتلكون أيّ مشروع سنة 1993، بينما أصبح القطاع الخاص ينتج ما مقداره 5% من مجموع القيمة المضافة.

أما المشاريع الاستثمارية المصرّح بها في هذه الفترة حسب قيم الاستثمار ومناصب الشغل، فهي مبيّنة في الجدول التالي:

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (5): مشاريع الاستثمار حسب تكلفة الاستثمار ومناصب الشغل المصرّح بها في الفترة [1993-2000]

تكلفة الاستثمار (مليون دج)	%	مناصب الشغل	%
أقل من 2	4	—	—
10-2	35	10-2	40
20-10	21	20-10	28
50-20	22	50-20	23
100-50	10	100-50	7
150-100	3	200-100	2
200-150	2	500-200	1
500-200	2	أكثر من 500	0
أكثر من 500	1	—	—
الإجمالي	100	الإجمالي	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جوان 2002، مرجع سبق ذكره، ص 26.

إن أغلبية المشاريع الاستثمارية كانت صغيرة فأكثر من 80% من المؤسسات كان المبلغ المستثمر فيها أقل من 50 مليون دينار، وعدد العمال المشغّل في كل مشروع أقل من 50 عاملا.

د. تشجيع الاستثمار الخاص وتطويره بعد سنة 2001:

إن بناء الاقتصاد الجزائري يستوجب الرفع من القدرات الإنتاجية والتنافسية للاستثمارات الوطنية، لذا فقد عمدت الدولة إلى إعطاء دفع جديد للاستثمار، وقامت بإصدار ما يلي:

- القانون الخاص بتطوير الاستثمار رقم 01-03، والصادر في 20 أوت 2001.
- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-01 الصادر في 12 ديسمبر 2001.
- الأمر المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة وفتح رساميل المؤسسات.

كما أمضت الجزائر اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في 22 أفريل 2002 للإنضمام إلى منطقة التبادل الحرّ، وحرصها على دخول المنظمة العالمية للتجارة وهي الآن في مرحلة المفاوضات.

بالإضافة إلى كل ما سبق، فقد نفذت الحكومة برنامج استثماري لدعم الإنعاش الاقتصادي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في الفترة ما بين [2001-2004]، الذي يهدف إلى تحقيق حركية في الاقتصاد الوطني، كفيلة بتحقيق التنمية المستدامة. وينجز هذا البرنامج من خلال ترقية الاستثمار الفلاحي والمؤسسة الإنتاجية، خاصة المحلية ذات الحجم الصغير والمتوسط، وتأهيل الهياكل القاعدية، وتلبية الحاجات الأساسية للسكان، بالإضافة إلى تخفيف الجباية والتكاليف الاجتماعية على المؤسسات، خاصة المتعلقة بالمنظومة البنكية.

لقد رُصد لهذا البرنامج 525 مليار دينار، وحظي القطاع الزراعي بأكبر حصة قدّرت بـــ 167,7 مليار دينار أي ما يعادل نسبة 31,94%، ونلخص أهم أهداف البرنامج فيما يلي:

... تفعيل الطلب.

... دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة.

... دعم الأنشطة المنتجة لمناصب الشغل.

دعّم برنامج الإنعاش الاقتصادي ببرنامج تكميلي لدعم النمو في الفترة [2005-2009]، يهدف إلى خلق مليوني منصب عمل، وتخفيض نسب البطالة بأقل من 10%، وقد تم الإعتماد في ذلك على مقاربتين:

- **مقاربة اجتماعية**: ترمي إلى مرافقة مخطط الإصلاحات والتعديل الهيكلي بوضع برامج لترقية التشغيل الإنتظاري لفائدة الشباب، بغرض تحسين قابلية التوظيف المستدام باكتساب خبرة مهنية تزيد حظوظهم في دخول سوق العمل.
- **مقاربة اقتصادية**: تهدف إلى تحرير المبادرة عند الشباب المقاول وترقية العمل الذاتي من خلال المشروعات المصغرة.

وقد رُصد لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية غلاف مالي قدره 6,5 مليار دينار من مجموع 150 مليار دينار، بهدف تطوير هياكل ومؤسسات الدعم للقطاع من خلال مرافقة أصحاب المشاريع والمستثمرين، بالإضافة إلى إنشاء 100 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، والوصول إلى مليوني منصب شغل في سنة 2009.[1]

[1] الطيب لوح، وزير العمل والضمان الاجتماعي، يستعرض تجربة الجزائر في ترقية التشغيل ومكافحة البطالة، الأيام الجزائرية، إخبارية وطنية، السبت 29 مارس 2008، السنة الثالثة، العدد 759، ص 4.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2. تطور الإطار التشريعي المُكرّس لروح المقاولة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وضعت الحكومة الجزائرية إستراتيجية متكاملة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، بإصدار مجموعة من القوانين تشجع الاستثمار الخاص والمقاولة، وبالتالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ. قوانين الإصلاحات الاقتصادية بعد 1988:

إن تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد، جعل الدولة تقرّر الانتقال إلى اقتصاد السوق، بوضع إطار تشريعي ابتداء من سنة 1988، يهدف إلى القيام بإصلاحات اقتصادية قائمة على استقلالية المؤسسات، الحريّة، تحفيز الاستثمار والمساواة بين القطاع العام والخاص، لهذا أصدرت مجموعة من القوانين نبيّنها فيما يلي:

*** قانون النقد والقرض (أفريل 1990):**

وهو القانون (10-90)، كرّس في مادته 183 مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، إذ يحرّر جميع أشكال المساهمة برأس المال الأجنبي، ويشجع كل أنواع الشراكة بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر، كما سمح بفتح بنوك أجنبية في الجزائر، وأجاز للمستثمرين المقيمين بتحويل أموالهم إلى الخارج بغرض تموين مشاريعهم في الجزائر بالسلع والخدمات.[1]

وظلت الدولة تقدّم المزيد من التسهيلات التشريعية والتنظيمية كقانون تحرير التجارة الخارجية رقم (37-91) الصادر في فيفري 1991، بغية مواكبة التحولات الكبرى التي يشهدها المجتمع الجزائري على صعيد النشاط الاقتصادي والصناعي، والذي ينعكس على إعادة هيكلة القطاع العمومي وتشجيع استثمارات جديدة خاصة في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*** القانون المتعلق بترقية الاستثمار (أكتوبر 1993):**

صدر هذا القانون وفق المرسوم التشريعي (12-93)، وجاء ليدعم إرادة تحرير الاقتصاد الوطني، ويضع أسس وسياسة جديدة لترقية الاستثمار، إذ تضمّن هذا القانون الجوانب التالية:

- حرية الاستثمار للجميع، والمساواة بين الاستثمارات العامة والخاصة والأجنبية.

[1] République Algérienne Démocratique et Populaire, journal officiel, N° 16, loi 90-10, du 14 Avril 1990, relative à la monnaie et crédit, pp 470-471.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ž حصر تدخل الدولة في تقديم تحفيزات للمستثمرين، ومنح ضمانات وتحفيزات جبائية وجمركية.

ž محاولة التقليص من البيروقراطية بإلغاء الاعتماد المسبق المعروف برخصة المؤسسات الإدارية للاستثمار، واستبداله بتسريح بسيط، بالإضافة إلى تحديد أقصى أجل لدراسة الملفات بـــ 60 يوما لكن اصطدام هذا القانون بالعوائق البيروقراطية، والمشاكل المالية، بالإضافة إلى مشاكل العقار الصناعي، مما جعل الاستثمار يتراوح مكانه.[1]

ب. الأمر الخاص بتطوير الإستثمار (أوت 2001):

وهو الأمر رقم (01-03) جاء ليعدّل ويتمّم قانون (12-93)، وهو يندرج ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية، بهدف إعطاء دفع جديد للاستثمار في الجزائر، وقد جاء بما يلي:

- التأكيد على حرية الاستثمار مع مراعاة التشريع والتنظيم.
- استقرار النظام القانوني الخاص بالاستثمارات، أي تعهّد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات.
- التمويل الحرّ لرأس المال وعائداته، أي أن للمستثمر الأجنبي الحق في تحويل رأس ماله وعائدات استثماره إلى الخارج.
- إنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار، وهي تضم كل الهيئات التي لها علاقة بالاستثمار قصد تسهيله.
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، وهو تحت سلطة رئيس الحكومة، يكلّف بإعداد إستراتيجية وأوليات الاستثمار، ومكلّف باتخاذ القرارات في الآجال القصيرة.[2]

ج. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ديسمبر 2001):

وهو القانون (01-18)، يعطي هذا القانون شرعية للإستراتيجية المتخذة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث حدّدت أحكامه المفهوم الدقيق لهذا النوع من المؤسسات، وعلى أساسه يتم دعم هذه المؤسسات وترقيتها من قبل مختلف السلطات العمومية عن طريق اتخاذ عدة تدابير نلخصها فيما يلي:

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جوان 2002، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-15.

[2] المرجع نفسه، ص ص 15-16.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- تحسين نوعية المعلومات الصناعية، التجارية، الاقتصادية والمهنية المتعلقة بالقطاع، وتسهيل الوصول إليها.
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة والحثّ على تنافسيتها، والمساعدة على تحسين أدائها بتوفير المناخ الاستثماري الملائم.
- مساعدة المؤسسات بتكوين الموارد البشرية الملائمة، وتشجيع روح المقاولة والإبداع فيها، ولتحقيق هذا تمّ إبرام بروتوكول تعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغرض ربط المؤسسة بالبحث العلمي.
- تسهيل حصول المؤسسات على الخدمات المالية اللازمة لإحتياجاتها عن طريق تحسين أداء البنوك في معالجة ملفات تمويلها.
- تسويق وتصدير السلع والخدمات التي تنتجها هذه المؤسسات بترقية نوعية منتوجاتها لتستجيب لمعايير الإنتاج الدولية.[1]

II. المرافقة الاستشارية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تتعدد الحوافز التي تستخدمها الحكومات لإزالة معوّقات الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير حزمة من الهيئات التي تعنى برعاية ومرافقة هذه المشاريع ومدّها بالخدمات والاستشارات اللازمة، وبتوفير التمويل اللازم الذي يعتبر حجر الأساس لقيام ونجاح هذه المشاريع.

1. الهيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تقوم الدولة بتحسين المناخ الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تأهيلها وتعزيز قدراتها التنافسية، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، ولهذا الصدد وضعت هيئات تكون بمثابة إطار يرافق ويدعم الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونذكرها فيما يلي:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، قانون رقم 01-18، الصادر في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص ص 6-7.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أ. **مشاتل المؤسسات** Pépinières d entreprise:

المشتلة هي عبارة عن هيئة مؤقتة لاستقبال المؤسسات، تعمل على تقديم مختلف المساعدات والخدمات التي تتناسب مع احتياجات المؤسسات التي هي في طور الإنجاز أو الحديثة النشأة.[1]

فهي عبارة عن إطار متكامل من حيث المكان، التجهيزات، الخدمات، التسهيلات، وآليات الاستشارة والمساعدة والتنظيم، مخصّصة لمساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة في إنشاء وإدارة وتنمية مشاريعهم لمدة محدودة، وقد عرّفها المرسوم (03-78) بأنها " مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي أو تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ".[2]

ويمكن حصر أهم الوظائف التي تقوم بها المشتلة فيما يلي:

- **التسيير العقاري**: تعتبر أهم ميزة للمشتلة حيث تضع في خدمة أصحاب المشاريع مقرّات مناسبة لمدة لا تتجاوز السنتين لتساعدها على الإنطلاق في أعمالها، وهذا العقار يكون مقابل سعر منخفض مقارنة بالأسعار السائدة في الأسواق العقارية.
- **تقديم الخدمات**: تضمن المشاتل لأصحاب المشاريع مساعدة محترفة وفعّالة، فهي تعتبر مركزا للحصول على المعلومات التي يحتاجونها لإعداد وتسيير مشاريعهم، كما أنها تعتبر همزة وصل بين هذه المشاريع الصغيرة وأطراف عديدة كالمخابر، المؤسسات الكبرى، البنوك والجامعات.
- **تقديم استشارات**: تتضمن المشتلة مجموعة من الاستشاريين، يتمتعون بكفاءة مهنية عالية تمكنهم من إعطاء استشارات عملية في مجالات التسيير، إدارة الأعمال، الجانب التقني والتكوين.[3]

كما تصنف المشاتل حسب القانون (03-78) إلى ثلاثة أنواع:

- **المحاضن**: موجّهة للمؤسسات الخدمية، إذ تحتضن بصفة مؤقتة المشاريع المتخصّصة في مجال الخدمات وتستقطب الشباب الحاصلين على شهادات جامعية.

---

[1] Bousbah Aicha, **Pépinières d'entreprise**, espace PME, N° 1, Mars-Avril 2002, Ministère de la PME-PMI, Alger, p 6.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 03-78، الصادر في 25 فبراير 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.

[3] Bousbah Aicha, ibid, p 7.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ž **ورشات ربط**: وهي موجهة للمؤسسات الإنتاجية أي التي تقوم بعرض منتجات مادية وهي موجهة للشباب المتخرّج من مراكز التكوين المهني.

ž **فنادق المؤسسات**: وهي المشاتل الموجهة للمؤسسات المتخصصة في التكنولوجيا، والمنشأة من طرف الباحثين المفكرين في مختلف الفروع التكنولوجية.

ب. مراكز التسهيل:

مراكز التسهيل عبارة عن هيئات استقبال وتوجيه ومرافقة لأصحاب المشاريع والمقاولين، كما أنها فضاء للإعلام والمساعدة لمختلف المهن والأنشطة، وهي مراكز تجمع بين مختلف الأطراف التي لها علاقة بالنشاط الاستثماري، بداية برجال الأعمال والمستثمرين إلى الإدارات المركزية والمحلية، ووصولا إلى مراكز البحث ومكاتب الدراسات، مؤسسات التكوين وكل الأقطاب التكنولوجية والمالية.[1]

ويمكن ذكر أهم الوظائف التي أنشئت من أجلها مراكز التسهيل فيما يلي:

- Í إعداد الدعم المالي لجميع القطاعات التي لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتستطيع أن تدعّم هذه المؤسسات.
- Í توفير دراسات إستراتيجية وتنظيمية حول الأسواق المحلية والدولية، مما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تندمج أكثر في الاقتصاد.
- Í تقديم الاستشارة والدعم والمساعدة في مجالات التكنولوجيا الحديثة.
- Í مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل الإدارية التي تواجههم لتأسيس مشاريعهم بضمان تسيير ملفاتهم.
- Í حثّ المستثمرين الجدد على استعمال التكنولوجيا الجديدة عن طريق تسهيل التبادل بينها وبين مراكز البحث، شركات الاستشارة، مؤسسات التكوين، والأقطاب الصناعية والتكنولوجية.[2]

---

[1] أمحمد حميدوش، **مراكز التسهيل فضاء جديد لبعض الاستثمار ومرافقة المؤسسة**، فضاءات، العدد 2، 2003، مجلة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ص ص 12-13.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 03-80، الصادر في 25 فيفري 2003، المحدّد للطبعة القانونية ومهام وتنظيم مراكز التسهيل.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ج. **المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**:

لقد تم إنشاء المجلس وفقا للمرسوم التنفيذي رقم (03-80) الصادر في فيفري 2003، ويعرّفه بما يلي " هو جهاز استشاري يتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلالية المالية، يكلف بترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة، وبينها والسلطات العمومية من جهة أخرى.

يمكن ذكر أهم وظائفه فيما يلي:

- العمل على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضمان الحوار الدائم والمنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين.
- تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة.
- جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، وبصفة عامة الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.[1]

ومن أهم الأنشطة التي قام بها المجلس ما بين 2003 إلى 2006 هي وضع تقرير اقتصادي يعالج الوضعية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويطرح عدّة خيارات لتطوير وتنمية القطاع.

2. **الآليات المالية**:

قامت السلطات العمومية بمجهودات لإصلاح المنظومة المالية والبنكية من خلال وضع منظومة تشريعية للقطاع، وفي هذا السياق قامت بتعزيز المحيط المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بآليات مالية تمكّنها من دعم وتيرة إنشاء المؤسسات التي حدّدت وفقا للبرنامج الخماسي للدولة للفترة [2005-2009] المقدّرة بـــ 100 ألف مؤسسة جديدة.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 03-80، الصادر في 25 فيفري 2003، المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستثماري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أ. نظرة حول التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن إجراءات التشجيع الممنوحة للاستثمار وتكوين مناصب شغل الموجهة للقطاع الخاص، تُرجمت بتوسّع محفظة البنوك لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، ونموّ القروض الاقتصادية الممنوحة من طرف البنوك العمومية في السنوات الأخيرة، حيث عرفت زيادة بـــ (+68 مليار دينار) في 2002/2001، وبـــ (+49 مليار دينار) في 2003/2002، وزيادة قدّرت بـــ (+182 مليار دينار) في 2004/2003، استفاد منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا معناه زيادة بنسبة 38% سنة 2002، و42% سنة 2003 و47% سنة 2004[1]. ونوضّح المشاريع المموّلة من قبل البنوك العمومية في الفترة 2000 إلى 2003 في الجدول الموالي:

الجدول رقم (6): تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية في الفترة [2000-2003]

البنوك	التعهدات (مليار دينار)	النسب (%)	عدد المشاريع المموّلة	النسب (%)	عدد مناصب الشغل	النسب (%)
القرض الشعبي الجزائري CPA	80,4	27,8	1577	2,9	33.384	11,9
البنك الوطني الجزائري BNA	22,1	7,6	963	1,8	15.343	5,4
البنك الخارجي الجزائري BEA	28,5	9,8	299	0,6	8350	3
بنك التنمية المحلية BDL	8,9	3,1	460	0,9	4730	1,7
البنك الجزائري للتنمية الريفية BADR	149,7	51,7	50.961	93,9	218.985	78
المجموع	289,6	100	54.260	100	280.792	100

Source: Financement de la PME, actes du séminaire international sur la promotion du financement de la PME, Op.cit.

[1] Financement de la PME, actes du séminaire international sur la promotion du financement de la PME, Op.cit.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن البنك الجزائري للتنمية الريفية (BADR) أخذ أكبر حصيلة لتمويل هذا النوع من المشاريع الاستثمارية، بتمويل نسبة 93,9% من المشاريع وخلقت بذلك نسبة 77,9% من مناصب الشغل، إذن فهذا البنك أدى وظيفته في تمويل التنمية، في حين أن بنك التنمية المحلية وعكس ما يجب أن يؤديه، فقد قدّم أقل نسبة من التمويل، وبالتالي مناصب الشغل، وهو المكلف بالتنمية المحلية. أما في سنة 2004، فقد موّلت البنوك 2650 مشروع استثماري بمبلغ يقدّر بـــ 160 مليار دينار بدون احتساب المشاريع المموّلة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وقطاع الزراعة، أما في [2005-2006] فقد طرحت الخزينة العمومية لدى البنوك ما يقارب ألف مليار دينار لدعم الاستثمار، وقد كان حظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها ضعيفا، خاصة بعد أن كُشف أن نسبة القروض غير المجدية للقطاع الخاص بلغت 55,15% أي ما يعادل 393,7 مليار دينار من مجموع 713,8 مليار دينار.[1]

ب. صندوق ضمان القروض (FGAR):

لقد تم إنشاء صندوق ضمان القروض وفق المرسوم التشريعي 02-373 الصادر في نوفمبر 2002، رُصد له ما يقارب 1,1 مليار دينار كرأس مال اجتماعي.

ومنذ إنشائه إلى سنة 2005، وافق على اعتماد 85 ملف بتكلفة إجمالية للاستثمارات قدّرت بـــ 5 ملايين و873 ألف دينار، بمعدل 69 ألف دينار للاستثمار الواحد.

الهدف الأساسي للصندوق هو تسهيل الوصول إلى تمويل بنكي متوسط المدى، قصد تدعيم انطلاق إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمنح ضمانات للقروض المعطاة من طرف البنوك التجارية، قصد إتمام التركيبة المالية لمشاريع المؤسسة الموجّهة لإنشاء و/أو تطوير المؤسسات. وتكمن المهام الرئيسية للصندوق فيما يلي:

- إعطاء ضمانات للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضمان مشاريع الإعانة المقدّمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف المؤسسات الدولية.
- تقديم الاستشارة التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من الإعانات.

[1] وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مصطفى بن بادة، منتدى التلفزيون، التلفزيون الجزائري، 15 مارس 2008.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- مقاولة جميع مشاريع الشراكة مع المؤسسات العاملة في ميدان تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يتولى الصندوق المشاريع الخاصة بـــ " إنشاء، توسيع، أو تجديد معدّات المؤسسة ".

*** نوعية التغطية التي يضمنها الصندوق:**

إن ضمان الصندوق يغطي نسبة من رأس مال القروض الممنوحة من طرف البنك، نسبة الضمان الأعلى هي 80% على الأكثر من رأس المال[1]، تختلف هذه النسبة باختلاف نسبة الخطر الذي يمكن أن يتحمّله المشروع، في حين أن أقل مبلغ يمكن تمويله يقدّر بـــ 4 مليون دينار، وأكبر مبلغ هو 25 مليون دينار، والفترة التي يضمنها هي 7 سنوات على الأكثر.[2]

ج. صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AGLI-PME):

تم إنشاء صندوق ضمان قرض الاستثمار، بموجب القرار الرئاسي الصادر في 19 أفريل 2004، هدفه الأساسي هو ضمان تعويض القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تمويل مشاريعها الإنتاجية، سواء لإنشاء مشروع أو توسيعه أو تجديد معدّات المؤسسة، ويضمن الصندوق 50 مليون دينار جزائري كحدّ أقصى، وقد مرّ الصندوق بمرحلتين هما:

*** إنشاء وكالة ضمان القروض:**

بموجب قرار مجلس الوزراء في فيفري 1998، وقد خصّت بدراسة آلية تكفل بوضع ميكانيزم لضمان المخاطر الناجمة عن منح القروض للاستثمار، حدّد مجال تدخل هذه المؤسسة المالية في منح ضمانات القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد عرفت هذه الوكالة صعوبة في الانطلاق، كون تأمين قروض الاستثمار أمر لا يتماشى مع ثقافة مسيّري البنوك، الذين لا يزالون يتعاملون مع المستثمرين بطلب ضمانات عقارية ورهنية تعادل 120% من قيمة المشروع.

[1] Financement de la PME, actes du séminaire international sur la promotion du financement de la PME, Op.cit.
[2] Ibid.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

*** تحويل الوكالة إلى صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تم إنشاؤه بموجب قرار رئاسي في 19 أفريل 2004، حيث تمّ مضاعفة رأسماله الاجتماعي الذي أصبح يقدّر بـــ 30 مليار دينار، ورفع سقف الضمان ليصبح 50 مليون دينار، يتحصل الصندوق على الموارد المالية من طرف الخزينة العمومية بنسبة 60%، والبنوك العمومية والمؤسسات المالية بنسبة 40%.

أنشئ هذا الصندوق قصد التكفل بتسهيل إنشاء 100 ألف مؤسسة، وتم إقصاء القطاع الفلاحي والأنشطة التجارية.[1]

د. <u>مؤسسات رأس المال الاستثماري (رأس مال المخاطرة)</u>:

تساهم مؤسسات رأس مال المخاطرة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق المشاركة في حصص رأسمالها الاجتماعي، وتقوم هذه على مبدأ تقاسم الخطر بين المقاول، البنك والمؤسسة، إضافة إلى تقسيم الأرباح، وتحمّل بعض المسؤوليات في التسيير. نجد في الاقتصاد الجزائري مؤسستين من هذا النوع، تعمل على تشجيع ودعم الاقتصاد الوطني وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الخصوص وهما:

- شركة الخدمات المالية والاستثمار.
- المؤسسة المالية في خدمة تطور المؤسسات.

*** شركة الخدمات المالية والاستثمار « SOFINANCE »:**

أنشأت سنة 1992، وقد ساهم فيها كل من البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، ومؤسسة سوناطراك، إذ هي شركة ذات أسهم يبلغ رأس مالها الاجتماعي أربعون مليون دينار جزائري، هدفها تطوير النسيج الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات الصناعة الغذائية، المانفكتورة، الفلاحة، إنتاج وتوزيع المياه، استرجاع الفضلات، استغلال المناجم، ومختلف أنشطة المناولة، عن طريق تقديم الخدمات في مجال الهندسة المالية والاستثمار، حيث تقوم بإنجاز دراسات المراقبة الداخلية والخارجية والتشخيصية، خاصة منها إعادة هيكلة القطاع العام، ولم تقدّم أيّ مشاركة مالية لأيّ مؤسسة حتى سنة 2000، إذ كلفت الشركة من طرف مجلس مساهمة الدولة بدراسة الهندسة المالية للمؤسسات الاقتصادية العامة،

[1] Ibid.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والمشاركة في رأس مالها، وتحصلت سنة 2001 على اعتماد من البنك المركزي ورفع رأس مالها الاجتماعي إلى 5 مليار دينار جزائري، وأصبحت مهامها الرئيسية هي المشاركة في رأس مال المؤسسات الجديدة أو قيد التطوير أو إعادة التنظيم، ومن شروط مساهمتها ما يلي:

- أن تكون المؤسسة ذات أسهم.
- نسبة مشاركتها في رأس المال الخاص تكون بين 10 إلى 35%.
- تتراوح مدة المساهمة بين 3 إلى 5 سنوات.
- يعاد بيع الأسهم للمساهمين في المؤسسة أو في سوق المال.[1]

*** المؤسسة المالية لخدمة تطور المؤسسات « FINALAP »:**

أنشأت هذه المؤسسة سنة 1991، هي شركة ذات أسهم يقدّر رأسمالها بـــ 159,750 مليون دينار، ويساهم فيها كل من:

- بنك التنمية المحلية بنسبة 40%.
- الوكالة الفرنسية للتنمية بنسبة 28,74%.
- القرض الشعبي الجزائري بنسبة 20%.
- البنك الأوروبي للاستثمار بنسبة 11,26%.

كان هدفها عند إنشائها، تطوير الشراكة بحيث تولى الإشراف على الدراسات التقنية والاقتصادية للمشاريع الاستثمارية الأوروبية في الجزائر، بالإضافة إلى المشاركة المالية لمشاريع الشراكة الجزائرية الأوروبية.

ولكن نظرا للوضعية الصعبة التي عاشتها الجزائر في الفترة [1991-1996] اقتصرت مهامها على تمويل ودعم تأسيس المؤسسات والمشاركة في خوصصة المؤسسات العمومية، تحدد نسبة مشاركة هذه المؤسسات المالية بـــ 20% من نسبة المشروع الاستثماري، ومدة المساهمة برأس مالها الاستثماري تكون عادة ما بين 7 و10 سنوات.[2]

---

[1] Société financière d'investissement de participation et de placement, un partenaire de talent pour vos projets (on line), participation et financement (19-03-2007), avaible from Internet: http://www.sofinance.dz.com

[2] Prabo.com.finalep. (on line) مالية الجزائر (19-03-2007), avaible from Internet: http://www.finalep.com.dz.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

III. البرامج الوطنية والأجنبية لتحسين وترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن تطوير وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وجعلها تلعب دورا أكبر في التنمية في الجزائر، يتطلب توفير وسائل الدعم والرعاية والمساعدة في مجال التسيير والإدارة، باتخاذ استراتيجيات وبرامج وطنية وأجنبية تسمح بتأهيلها وتحسين أدائها.

1. ترقية المناولة وتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يحتاج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلى تحسين أدائه قصد مواكبة التيار الاقتصادي العالمي ومستوى المنافسة، لذا عملت السلطات على توفير إطار اقتصادي بوضع أدوات تشجع على تكوين مؤسسات جوارية عن طريق المناولة، وبرامج تأهيل تسمح بالرفع من تنافسية المؤسسات على أساس قواعد السوق.

أ. ترقية المناولة والشراكة La sous traitante:

تحتل المناولة مكانة هامة في التنمية الاقتصادية بفضل ما تحققه من نموّ ملحوظ في الإنتاجية، ويمكن أن تعرّف بأنها " فن أداء أحسن منتوج وبأقل تكلفة "، إذ أصبحت في أيامنا أداة إستراتيجية تسمح للمؤسسات الكبرى بمضاعفة نموها، وفي نفس الوقت تكوين الثروة، إنشاء مناصب الشغل بخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة للمناولة، إذ تقوم هذه الأخيرة بالوظائف الثانوية، وكل مؤسسة حسب تخصّصها، في حين تركز المؤسسات الكبرى على نشاطها الأساسي، وبفضل هذه الإستراتيجية تستطيع هذه الشركات تطوير إنتاجها وإعطاء سعر تنافسي يستطيع أن يواكب التيار الاقتصادي العالمي.

وبما أن القطاع الصناعي الجزائري يجهل مفهوم المناولة، ويتميز بعدم وجود ثقافة التعاون بين المؤسسات وضعف المعلومات حول هذا الجانب، أوجب وضع الآليات اللازمة القادرة على رفع حجم المناولة، وتكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجوارية، وذلك بإنشاء ما يلي:

*** المجلس الوطني لترقية المناولة:**

في إطار تشجيع المناولة، نصّت أحكام المادة 21 من القانون (18/01) الصادر في

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2001، على تشكيل المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة، وتجسّد فعليا عبر المرسوم التنفيذي 03-188 الصادر في أفريل 2003.

يقوم المجلس بعدّة مهام منها:

- العمل على تشجيع اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التيار العالمي للمناولة، بالإضافة إلى تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني.
- ترقية الشراكة والمناولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطوير البورصات، تنظيم تظاهرات حول الموضوع، إنجاز أعمال دراسية في الموضوع، بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات مع الهيئات الخارجية في هذا المجال.
- توثيق الصلة بين المتعاملين الاقتصاديين في مجال المناولة بوضع منظومة إعلامية متمكّنة.[1]

*** بورصات المناولة:**

تم إنشاء بورصة الجزائر للمناول والشراكة في سبتمبر 1991 باتفاق ومساعدة تقنية من طرف منظمة الأمم المتحدة للتطوير الصناعي « ONUDI »، جاء بعده اتفاق لإنشاء بورصة الشرق في 18 ماي 1993، ثم بورصة الغرب في 20 أفريل 1998، ثم بورصة الجنوب، وقد قدّمت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دعما يقدّر بـــ 12 مليون دينار ما بين [1998-2001]، ورصدت لها دعما ماليا يقدّر بـــ 20 مليون دينار سنويا خلال الفترة [2006-2009].[2]

تعتبر بورصات المناولة والشراكة جمعيات ذات منفعة عامة لا تهدف إلى تحقيق الربح بل تسعى إلى تحقيق ما يلي:

Ù إحصاء المعلومات التقنية الصناعية وإمكانيات المناولة، فمن 2001 إلى 2003 تمّ إحصاء 843 مؤسسة منها 562 مؤسسة خاصة و281 عمومية.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 03-188، الصادر في 22 أفريل 203، المتعلق بإنشاء المجلس الوطني لترقية المناولة.

[2] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

Ù ترقية علاقات العمل من خلال تنظيم أو المشاركة في الصالونات، المعارض والملتقيات المتخصصة في مجال المناولة، حيث تم تجسيد 413 علاقة عمل مع المتعاملين الوطنيين و/أو الأجانب منذ إنشائها إلى غاية 2003.[1]

Ù تقديم المساعدة التقنية في مجال التسيير لتحسين قدرات مؤسسات المناولة.

Ù تنظيم التظاهرات الاقتصادية، الصالونات والمعارض، بالإضافة إلى الملتقيات المتخصصة في الجزائر، والمشاركة في الملتقيات بالخارج.

Ù إنجاز منشورات إعلامية لبيان المعلومات التقنية والاقتصادية المتعلقة بفرص المناولة والشراكة.[2]

ب. برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

برنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والعمليات التقنية، التسييرية والتكنولوجية التي تهدف إلى تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، قصد مواكبة التيار الاقتصادي العالمي، ومستوى المنافسة وفقا للمعايير الدولية.

يدخل هذا البرنامج ضمن إطار القانون (01-18) الخاص بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في مادته 18 التي توصي بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات، وللوصول لهذا الهدف يجب تحقيق ما يلي:

- **å** تثبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجودها في السوق المحلية كمرحلة أولى، ثم تحاول الوصول إلى الأسواق الخارجية بعدها.
- **å** تطوير تنافسية المؤسسات بتبنّي طرق تنظيمية جديدة خاصة بتكلفة ونوعية المنتوج، حيث يجب أن تستجيب للمعايير النوعية الدولية (ISO ...)، بالإضافة إلى تطوير الإمكانيات البشرية والتسويقية بإدخال ثقافة المقاولة.
- **å** خلق مناصب الشغل، حيث يهدف برنامج التأهيل إلى تثبيت مستوى التشغيل الحالي، والرفع من مستوى عرض العمل.[1]

---

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المرجع السابق الذكر.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويتمحور برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول أربع مستويات:

* **العمليات القطاعية**:

يتم إنجاز دراسات عامة حول مختلف الفروع الإنتاجية، بالإضافة إلى دراسات إستراتيجية حول الفروع المستقطبة لعدد كبير من المؤسسات ووضع خطة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذه الفروع وتأهيل محيطها.

* **العمليات الجهوية**:

تجرى دراسات وتحاليل لمعرفة خصوصية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل ولاية، بهدف تطوير القطاع باستغلال الإمكانيات المحلية، حيث يتم تشخيصه، ثم تحديد الأنشطة التي لها قدرة تنموية كبيرة، وتوضع لها خطط تأهيل ولائية.

* **عمليات تأهيل المحيط المؤسساتي**:

- يتم تأهيل مراكز التكوين المهني المتخصصة للاستجابة لحاجيات القطاع في كل ولاية، كما تُطوّر الجمعيات المهنية والجهوية، وتكوّن مصالح متخصصة في البنوك لتتابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنمية التعاون بين الجامعات والمعاهد مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير الهياكل الجوارية المساعدة والمتخصصة في التكنولوجيا والتنمية.
- تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى سبل التمويل.
- إنشاء مراكز للتنافسية تحتوي على كل الإحصائيات والمعلومات اللازمة.
- تشجيع المؤسسات التي تُدخل البيئة بعين الاعتبار، وتفضل المتخرجين الجدد.

* **العمليات المباشرة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**:

حيث تطبّق عمليات التأهيل مباشرة على المؤسسات، وتحصل على تمويل من طرف برنامج التأهيل، كما تشرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AND) على تطبيق هذا البرنامج، حيث تقوم بدراسة ملفات المؤسسات التي تريد الاستفادة من البرنامج، وتمنع الموافقة علة عمليات التأهيل، وتتمتع الوكالة بحريّة إشراك مكاتب الدراسات في عملها.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، قانون رقم 01-18، مرجع سبق ذكره، ص 7.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويتضمن هذا البرنامج تمويلا سنويا يقدّر بمليار دينار إلى غاية سنة 2012، وأقصى مبلغ يمكن أن يموّله هو خمسة مليون دينار لكل مؤسسة.[1]

2. برامج الدعم والتعاون الدولي:

تسعى السلطات الجزائرية من خلال برامج الدعم والتعاون الدولي إلى تأسيس نظام للنوعية على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتحسين تنافسية هذه المؤسسات من خلال تشجيعها على استعمال التكنولوجيا في جميع وظائف المؤسسة، بالإضافة إلى تنمية ثقافة الإنخراط ضمن جمعيات مهنية لدى المقاولين أرباب العمل.

أ. برنامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة MEDA:

اتفقت الدول الأوروبية ودول البحر الأبيض المتوسط سنة 1992 في برشلونة على تكوين منطقة التبادل الحرّ في غضون سنة 2010، ونظرا لما لهذه المنطقة من آثار خاصة على بلدان المتوسط، قرّر الشركاء الأوروبيون وضع دعم لصالح هذه الدول.

وفي هذا الإطار اتفقت الحكومة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي على برنامج دعم في مختلف المجالات، منها الخوصصة، القطاع البنكي والمالي، الجمارك، الشرطة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص.

يرتكز هذا البرنامج على ثلاث محاور أساسية للمساعدة، نجملها فيما يلي:

*** دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يكون ذلك بتحليل الوضع الاقتصادي للمؤسسة، ثم تقديم الدعم المباشر، وتأهيل المؤسسة وتطويرها، إضافة إلى التدخل لتكوين الموارد البشرية للمؤسسة.

*** دعم المؤسسات المالية والبنوك التي لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

هذا الدعم يكون على شكل استشارات، نصائح وتكوين لتمكّن المؤسسات المالية من تطوير أدوات جديدة للقرض.

[1] Ministère de la PME et de l'artisanat (on line), programme national de mise a niveau de la PME algérienne, (14-03-2007), avaible from Internet : http://www.pmeart-dz.org.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

*** تقديم المساعدة للهياكل الوسيطة ومصالح الدعم العمومية (دعم محيط المؤسسة):**

حيث يتم تعزيز إمكانيات الجمعيات المهنية وأرباب العمل من جهة، والهياكل الوسيطية والعمومية من جهة أخرى، من أجل وضع شبكة معلوماتية تسهّل تقديم الخدمات. ويتم تمويل هذا البرنامج بموارد مالية مشتركة بين الإتحاد الأوروبي بمبلغ 57 مليون أورو، والحكومة الجزائرية بـــ 5 ملايين أورو، بالإضافة إلى اشتراكات المؤسسات المرشحة في البرنامج بـــ 4 مليون أورو، هذا يعني تمويلا إجماليا يقدّر بحوالي 66 مليون أورو.

رعاية المشروع مشتركة بين الإتحاد الأوروبي ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتفويض من وزارة الشؤون الخارجية، وقد كُلفت بتسيير وتنفيذ المشروع وحدة تسيير البرنامج « UGP »، وهي تضم 8 خبراء (5 أوروبيين و3 جزائريين).[1]

في نهاية برنامج " ميدا 1 " تمّ تأهيل 450 مؤسسة، 99% من المؤسسات المستفيدة صناعية، وجاء برنامج " ميدا 2 " الذي انطلق يوم 4 مارس 2008 ليعزز مكتسبات " ميدا 1 "، وسيقوم بتأهيل 500 مؤسسة، وخصّص له مبلغ 40 مليون أورو، وسيركز هذا البرنامج على تأهيل المؤسسات الخدماتية المتخصصة في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال، وتساهم إضافة إلى الوزارة الوصيّة، وزارة البريد وتكنولوجيا الإتصال في تسيير البرنامج.[2]

ب. برنامج التعاون التقني لدعم الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل « GTZ »:

جاء مشروع التعاون الجزائري الألماني لدعم الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، حيث كُلفت « GTZ » من طرف الحكومة الألمانية لتنفيذ التعهّدات وتسيير موارد المشروع.

تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برعاية المشروع، حيث تترأس الوزارة جمعية متابعة وتوجيه المشروع « CAMOS »، إذ تحرص على تنفيذ وإتمام جانب المشروع الخاص بالجزائر.

يستفيد من هذا المشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيون والعاملون لديهم، كما أن هذا البرنامج أعطى عناية خاصة بـــ:

---

[1] Ministère de la PME et de l'artisanat, programme euro développement PME (on line), coopération, (14-03-2007), avaible from Internet : http://www.pmeart-dz.org.

[2] وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مصطفى بن بادة، منتدى التلفزيون، التلفزيون الجزائري، 15 مارس 2008.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- النساء صاحبات المؤسسات.
- الشباب المقاول.
- القطاعات التي لها دور في النمو وزيادة التشغيل.

إن الدعم الذي يمدّه هذا المشروع يكون عن طريق تقوية وتطوير الهياكل الجمعوية للقطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف.

يمكن تلخيص الخطوط العريضة لهذا البرنامج فيما يلي:

- في إطار هذا البرنامج يتم بيان مدى حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف إلى التنظيم في إطار جمعيات مهنية مشتركة.
- أساس نجاعة المشروع ونجاحه هو ضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف في إطار هياكل جمعوية.
- إن تمثيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين بشكل مجدي وفعّال وتطوير الخدمات من طرف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل تعتبر الهدف الأساسي لشركاء هذا المشروع.

* **الهدف العام**: في الفترة ما بين [2005-2010]، هدف هذا المشروع يشمل الوصول إلى جمعيات مهنية ومنظمات أرباب عمل فعالة، تساهم بفعالية في تحسين الأوضاع العامة، وتقييم الخدمات الموجّهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص والحرف.

لهذا فإن النتائج المنتظرة من هذا المشروع هي:

- تقوية هياكل وقدرات الجمعيات.
- وصول أرباب العمل إلى الحوار المؤسسي والحديث عن السياسة الاقتصادية والمهنية.
- تكوين مصالح خاصة بدعم المؤسسات المنخرطة في المشروع.

وللوصول إلى تحقيق هذه النتائج، يعمل المشروع على تقوية الشراكة بين الجمعيات المهنية من جهة، ومنظمات أرباب العمل من جهة أخرى.[1]

[1] Ministère de la PME et de l'artisanat, appui aux associations professionnelles et d'organisations patronales (on line), coopération technique (29-01-2007), avaible from Internet : http://www.aopop-dz.org.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني:

الأجهزة المتدخلة في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هي عبارة عن هيئات غير تابعة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنها توفر له بيئة وإمكانيات واسعة ليتطور وينمو، ونلخصها فيما يلي:

I. أجهزة تدعيم الإستثمار:

بعد انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق، بات من اللازم تشجيع الاستثمارات الخاصة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ومسايرة العولمة، لذا تمّ تأسيس أجهزة تساهم في تطويرها وتحسين المناخ العام لها، وهي كالتالي:

1. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار « ANDI »:

أنشأت الوكالة بعد التعديلات التي طرأت على القانون الجديد لتطوير الاستثمار رقم 01-03، واكتسبت الوكالة صفة المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري، والشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ومكلفة بالمهام التالية:

- Ù ضمان تطوير وترقية ومتابعة الاستثمارات الأجنبية والوطنية.
- Ù ضمان التوجيه والإعلام للمستثمرين قصد إنجاز استثماراتهم ومنحهم مزايا استثمارية.
- Ù العمل من خلال الشبّاك الموحّد على تسهيل الإجراءات الخاصة بإنشاء المؤسسات.
- Ù تسيير صندوق دعم الاستثمار وكذا حقيبة العقار الخاصة.

كما تقوم الوكالة بمنع الامتيازات التالية:

أ. امتيازات النظام العام:

وتتمثل في:

q تطبيق نسبة منخفضة من الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار بنسبة 5%.

q الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) للسلع والخدمات التي تدخل في إنجاز المشروع مباشرة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

q الإعفاء من حقوق التحويلات للتعاملات العقارية التي تدخل في عملية الاستثمار.

ب. امتيازات النظام الاستثنائي:

يعمل على تشجيع الإستثمار في المناطق التي ينبغي ترقيتها والإستثمارات ذات أهمية خاصة للإقتصاد الوطني.

تغطي هذه المزايا مرحلتي الإنتاج والاستغلال، وتمنح لمدة عشر سنوات، وهي تخصّص إعفاءات من:

- x حق التحويل بالنسبة للامتلاك العقاري.
- x الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات المحلية والمستوردة.
- x الضريبة على فوائد المؤسسات IBS، والرسم على الدخل العام والدفع الجزافي VF، والرسم على النشاط المهني والرسم العقاري، كما تتكفل الدولة بالنفقات المرتبطة بأسعار الهياكل الخارجية.[1]

2. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب « ANSEJ »:

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-234 الصادر في جويلية 1992، والخاص بدعم تشغيل الشباب، وهي تحت سلطة رئيس الحكومة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، ويمكن تلخيص مهامها كما يلي:

- **å** تقديم الدعم والاستشارة للشباب الحامل للمشاريع الاستثمارية ومتابعتهم.
- **å** تسيير التخصصات المالية للصندوق الوطني لمتابعة تشغيل الشباب، خاصة بالنسبة للمساعدات المالية ودعم نسب الفوائد.
- **å** تبليغ حاملي المشاريع بأهليتهم في الحصول على تمويل من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ومختلف المساعدات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني لتشغيل الشباب.
- **å** ضمان متابعة المشاريع المنجزة من طرف الشباب المقاول، والعمل على احترام دفتر الشروط.
- **å** تشجيع كل التدابير المتخذة لتطوير التشغيل وما قبل التشغيل.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتقدّم الوكالة نوعين من الإعانات لمختلف الاستثمارات وهي:

أ. الإعانات المالية:

وهي عبارة عن قروض تختلف باختلاف نوع الاستثمار وهي كالتالي:

ž **القرض بدون فائدة:** وهو قرض طويل المدى تمنحه الوكالة لإستثمار الإنشاء خلال مرحلة الإنجاز، واستثمار التوسيع، وهو معفى من دفع الفوائد.

ž **تخفيض نسبة الفائدة:** وهو خاص بمرحلة الإنجاز، حيث تأخذ الوكالة جزء من الفوائد المتعلقة بالقرض البنكي للمؤسسة المصغرة، ونسبة التخفيض تتغيّر حسب طبيعة النشاط وموطنه.[1]

ب. الإعانات الجبائية وشبه الجبائية:

وهي مقسّمة كما يلي:

* **بالنسبة لاستثمار إنشاء مؤسسة:**

Ô مرحلة إنجاز المشروع:

í الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

í تطبيق المعدل المخفّض بـــ 5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

í الإعفاء من رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية التي تتم في إطار النشاط.

í الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

í الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات.

Ô مرحلة الإستغلال:

تمنح الإعانات في هذه المرحلة لمدة ثلاث سنوات ابتداء من انطلاق النشاط، وتمنح لمدة ستة سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، وتتمثل هذه الإعانات في:

í الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الكلي، الدفع الجزافي، والرسم على النشاط المهني.

[1] Abdelghani Mebarek, **DG de l'enej, efficacité économique et ouverture à l'initiative**, la revue Badr infos, Novembre/ Décembre, 2006, pp 23-29.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- الاستفادة من المعدّل المخفض بـــ 7% لاشتراكات أصحاب العمل فيما يتعلق بالمرتبات المدفوعة للأجراء.
- الإعفاء من الرسم العقاري.

* **بالنسبة لاستثمارات توسيع المؤسسة:**

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تطبيق معدّل مخفض بـــ 5% فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل في الاستثمار.

3. **تدعيم القرض المصغّر:**

استحدثت آلية القرض المصغر بهدف إقامة مشاريع اقتصادية مصغرة، تسمح بخلق مناصب شغل جديدة، وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ويقدّم هذا النوع من الدّعم من طرف الوكالتين التاليتين:

أ. **وكالة التنمية الاجتماعية** « ADS »:

أنشأت الوكالة في جوان 1996 وفق المرسوم التنفيذي (96-232)، وهي تحت سلطة رئيس الحكومة، وتتابع أعمالها وزارة التشغيل والتضامن الوطني، وقد أوكلت لها المهام التالية:

- ترقية، اختيار وتمويل عمليات وتدخلات لصالح السكان المحرومين، من خلال إقامة مشاريع اقتصادية واجتماعية، تتمتع بكثافة اليد العاملة، بهدف ترقية الشغل وتطوير المؤسسات المصغرة.
- تطوير القرض المصغر من أجل توفير العتاد والأدوات والمواد الأولية لممارسة بعض المهن وتشجيع العمل الحرّ، من أجل التقليل من الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

ومن مزايا هذا النوع من القروض ما يلي:

- قرض بنكي من طرف البنك الوطني الجزائري يتراوح ما بين 50 ألف و350 ألف دينار، لمدة تتراوح ما بين سنة و5 سنوات.
- دعم سعر الفائدة من طرف الخزينة العمومية، إذ يدفع صاحب المشروع نسبة 2% للبنك.[1]

[1] Ministère de la PME et de l'artisanat, actes des assises nationales de la PME, op.cit, pp 418-129.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سجلت الوكالة في سبتمبر 2002، 119.461 طلب قرض مصغر على المستوى الوطني، وسلمت 51.345 قرار بالموافقة أي ما يعادل نسبة 42,92%، لكن عدم الدفع كان كبيرا، إذ وصلت نسبته سنة 2003 إلى 62%، وهذا ما يثبت فشل هذا النوع من القروض نتيجة عدم متابعة أصحاب المشاريع، بالإضافة إلى غياب المؤهلات المهنية.

كما أن رفض البنوك الاندماج مع هذه الآلية ماعدا البنك الوطني الجزائري وبنك الخليفة قبل إفلاسه، جعل آلية القروض المصغرة تتوقف، وأصبحت عبارة عن مشاريع ذات منفعة عامة، تشرف البلديات على تنفيذها بغرض تشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة.[1]

ب. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

أنشأت الوكالة في جانفي 2004، وكلفت بتسيير القرض المصغر، إذ تعمل على وضع برامج تبدأ من سلفية بنكية صغيرة، وهي عبارة عن قرض غير معوّض لشراء المواد الأولية، وتنتهي بقرض ذي أهمية، والذي يستدعي تمويلا بنكيا.[2]

وقد قدّمت الوكالة في ظرف سنتين، 16.649 قرض غير معوّض، قدّرت قيمتها الإجمالية بـــ 445.299 مليون دينار، وهذا ما سمح بخلق 24.973 منصب شغل، وقد حظي قطاع الصناعة بأكبر نسبة أي ما يعادل 45,2%، تليه الزراعة بـــ 28,99%، الصناعة التقليدية بـــ 16,3%، الخدمات بـــ 6,32%، وأخيرا البناء والأشغال العمومية بـــ 3,19%.

II. أجهزة دعم الصادرات:

من أولويات الاقتصاد الوطني، الرفع من المستوى العام لتنافسية القطاعات الاقتصادية لتستطيع مواجهة المنافسة الوطنية والدولية، خاصة مع سعي الجزائر الجادّ للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ودخولها ضمن منطقة التبادل الحرّ مع الإتحاد الأوروبي، لهذا عملت على تأطير أنظمة الدعم المقدّمة للصادرات في السنوات الأخيرة، بإنشاء أجهزة خاصة، لكن بقيت حصيلة الصادرات تتراوح مكانها فهي لا تتجاوز 5% من مجموع الصادرات خارج المحروقات.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 04-14، الصادر في 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء وتمديد القانون الأساسي لوكالة تسيير القرض المصغر.

[2] Ministère de la PME et de l'artisanat, actes des assises nationales de la PME, ibid, p 430.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1. **الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية** « Promex »:

أنشئ هذا الديوان سنة 1996 بمرسوم تنفيذي رقم (96-234) بغرض تشجيع المبادلات الخارجية، والعمل على إنماء الصادرات خارج المحروقات، ومن مهامه:

- تحليل الإنتاج الوطني لمعرفة قدرات الجزائر التصديرية.
- تحليل الأسواق الخارجية لصالح المؤسسات التي تقوم بتصدير منتوجاتها.
- وضع إستراتيجية وطنية لتطوير الصادرات على المستوى الاقتصادي الكلي.
- تكريس علاقات عمل بين المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين والمؤسسات الأجنبية.
- تسيير بنك المعلومات حول التشريعات والقوانين الخاصة بالتجارة الخارجية.
- اقتراح وإرشاد المشاركة الجزائرية في المعارض والملتقيات الدولية.
- توفير " مرشد المصدّر " للمتعاملين الاقتصاديين المحليين، بالإضافة إلى ملف خاص بكل المصدّرين.
- توفير كل المعلومات المتعلقة بالقدرات التجارية، التوقعات الاقتصادية، إحصائيات وإصدارات.

عرف الديوان محدودية لتحقيق أهدافه نتيجة عدم توافق ميزانيته وإمكانياته مع المهام الموكّلة له، لذا تم تحويله إلى الوكالة الجزائرية لتطوير التجارة الخارجية « ALGEX »، التي أنشئت وفق مرسوم تنفيذي رقم 04-174 الصادر في 12 جوان 2004، بغرض إعلام الأعوان الاقتصاديين حول كل ما يتعلق بالتجارة الخارجية، بالإضافة إلى مهام أخرى نذكر منها:

- إنشاء مرشد تطبيقي لكل الخطوات الإدارية المتعلقة بالتجارة الخارجية، ومرشد حول خطوات التصدير نحو الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى مجلة دورية خاصة بالوكالة.
- مرافقة المتعاملين الاقتصاديين في عمليات التصدير وإعطائهم الإرشادات اللازمة.[1]

[1] L'agence algérienne de promotion du commerce extérieur, un espace dédie aux exportateurs (on line), présentation de l'agence (15 septembre 2007), avaible from Internet: http://www.algex;dz.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2. **الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة « CACI »:**

تم إنشاء الغرفة سنة 1996 بالمرسوم التنفيذي رقم 96-94، وقد أخذت شكل مؤسسة تجارية وصناعية، وهي تضم كل غرف التجارة والصناعة الموجودة عبر الوطن، وهي مكلفة بالمهام التالية:

- الدفاع عن الحقوق المهنية للمتعاملين التجاريين والصناعيين الوطنيين، بالتعاون مع السلطات العمومية.
- تنظيم المهام التجارية، معارض وملتقيات دولية، وتنشيط ملتقيات لرجال الأعمال في الجزائر والخارج.
- البحث عن شركات أجنبية، والعمل على تقريب المؤسسات من بعضها.
- وضع تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين ما يلي:
  - الوثائق اللازمة المكوّنة من مجلات متخصصة ودورية، إحصائيات، قوانين وتشريعات.
  - قائمة بالمؤسسات الجزائرية تتضمن معلومات حول أنشطتها الاقتصادية، منتوجاتها، وأرقامها الهاتفية لتسهيل الاتصال بها.
  - تقديم المساعدة والاستشارة في مجال الجباية، المحاسبة والمالية، القوانين والتنظيمات.
  - التصديق على الوثائق التجارية.
  - التأشير على الوثيقة الأصلية للمنتجات الموجّهة للتصدير.
  - منح دفاتر « ATA » التي تسمح للمؤسسات بتقديم التعهّد أو الرّهن النقدي التي تطلبها إدارات الجمارك في البلدان التجارية الشريكة، وهذا عند القبول بالمشاركة في المعارض والملتقيات الدولية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

² تكوين أعوان وإطارات المؤسسات في مختلف الجوانب كالتسويق، الجمارك، القانون والمالية.[1]

3. الشركة الجزائرية للتأمينات وضمان الصادرات « CAGEX »:

أنشأت الشركة سنة 1995، بواسطة عقد موثق بين خمس بنوك، وخمس شركات تأمين، فهي إذن شركة ذات أسهم يبلغ رأس مالها الاجتماعي 250 مليون دينار، يشترك فيه بنسب متساوية كل من: البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الجزائر للتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية بالإضافة إلى المؤسسة الجزائرية للتأمين (SAA)، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)، CAAT، CCR، CNMA.

يمكن تلخيص المهام الموكلة للشركة من خلال ما يلي:

- تتحمّل الشركة الأخطار التجارية المرتبطة بالتصدير في إطار نظام تأمين القروض الخاصة بتمويل الصادرات.
- تتحمّل الأخطار السياسية، أخطار عدم التحويل، وكذا أخطار الكوارث الطبيعية على حساب الدولة وتحت رقابتها.
- تمنح الشركة لصالح المتعاملين الاقتصاديين تأمينا لقروضهم الخاصة بالتصدير عن طريق بيع ما يلي:

f **بوليصة التأمين الشامل**: وهي موجهة للمؤسسات التي تتاجر بالمواد الاستهلاكية والتجهيزات أو تقديم الخدمات، وتدوم فترة القرض 180 يوما على الأكثر، معدل التغطية هو 80% بالنسبة للأخطار التجارية، و90% بالنسبة للأخطار السياسية، هذه البوليصة تغطي العمليات المتكررة.

f **بوليصة تأمين قرض المشتري**: وهي موجهة لتغطية الإخطار الناجمة عن العقود الكبيرة المموّلة عن طريق قرض المشتري على المدى المتوسط.

[1] Ministère de la PME et de l'artisanat, actes des assises nationales de la PME, op.cit, pp 452-453.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

f **بوليصة التأمين الشخصية**: وهي موجهة لتغطية الإخطار الناجمة عن عمليات التصدير الحالية لتجهيزات أسواق الأشغال العمومية أو تقديم الخدمات، وهي تغطي نسبة 80% بالنسبة للأخطار التجارية، و90% بالنسبة للأخطار السياسية.

f **بوليصة تأمين البحث عن المعارض**: وهي موجهة للمصدّرين والمؤسسات الراغبة في دخول أسواق جديدة، حيث تغطي 60% من أخطار عدم اهتلاك النفقات المقرّرة.

4. المؤسسة الجزائرية للمعارض والتصدير « SAFEX »:

أنشأت في ديسمبر 1990، خلفا لـــ ONAFEX، وقد أوكلت لها المهام التالية:

- **Ã** تنظيم المعارض، التظاهرات، والمعارض المتخصصة ذات الطابع الجهوي، الوطني والدولي.
- **Ã** تنظيم المشاركة الجزائرية في التظاهرات التجارية الدولية.
- **Ã** تنظيم علاقات العمل والملتقيات المهنية.
- **Ã** إنشاء سجل خاص بمراحل التصدير.
- **Ã** نشر مطبوعات تجارية وإشهارية.
- **Ã** الإشراف على تسيير قصر المعارض بالصنوبر البحري، وهو معلم كبير تقدّر مساحته بـــ 72 هكتار.[1]

5. الجمعية الوطنية للمصدّرين الجزائريين « ENEXAL »:

أنشأت الجمعية في جوان 2002 بغرض الدفاع عن حقوق المصدّرين الجزائريين وتسهيل معاملاتهم، تضم الجمعية 100 مصدّر جزائري من أصل 400 مصدّر. وتكمن المهام الأساسية للجمعية فيما يلي:

- **Ô** جمع المصدّرين الجزائريين لتشكيل فضاء مسموع، وقوّة استشارية ومرجع لعمليات التصدير.

[1] Ministère de la PME et de l'artisanat, actes des assises nationales de la PME, op.cit, pp 453-455.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- المشاركة مع السلطات العمومية في تشخيص ووضع إستراتيجية خاصة بتطوير الصادرات خارج المحروقات.
- تحسين التشريعات والقوانين المسيّرة للتصدير، إذ تقوم الجمعية بأنشطة تسمح للمنخرطين فيها المشاركة بفعالية، واستغلال معارفهم وتجاربهم الشخصية في الميدان.
- تطوير المشاورات والتبادلات مع الجمعيات الأجنبية التي تعمل في نفس المجال.
- مساعدة وإرشاد المتعاملين الاقتصاديين ومضاعفة فرص الصفقات التجارية.
- تجميع ونشر المعلومات الاقتصادية والتجارية، والمشاركة في الشبكة الدولية للمعلوماتية.
- تنظيم أيام إعلامية حول تقنيات التصدير، والمشاركة في تأهيل الآليات الإنتاجية لتستطيع تحسين قدراتها على التصدير.
- تنظيم والمشاركة في المعارض والتظاهرات الخاصة في الجزائر والخارج.[1]

III. صناديق الدعم:

قامت الدولة بإنشاء مجموعة من الصناديق لها جانب يعمل على تنشيط وتنمية المؤسسات، فمن المهمّ إذن القيام بدراسة حول وسائل الدعم التي تقدّم في إطاره، ومعرفة آثارها الحقيقية على تحسين وعصرنة الأدوات الصناعية الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. صندوق ترقية التنافس الصناعي « FPCI »:

أنشئ هذا الصندوق ضمن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وقد أقرّه قانون المالية لسنة 2001 في مادته 92[2]. يقوم هذا الصندوق بتقديم المهام التالية:

أ. تقديم المساعدات لتأهيل المؤسسات:

حيث يُغطى جزء من التكاليف التي تتحمّلها المؤسسة بالنسب التالية:

[1] Ministère de la PME et de l'artisanat, actes des assises nationales de la PME, op.cit, pp 455-458.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 62-63.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ý 70% من تكاليف القيام بتشخيص شامل لوضعية المؤسسة، والمباشرة في تطبيق عمليات التأهيل، وهي في حدود ثلاثة مليون دينار.

ý تغطية الاستثمارات التي تدخل في برنامج التأهيل، منها الاستثمارات المادية كشراء التجهيزات ومعدّات الإنتاج، وهي مقسّمة إلى 15% من الاستثمارات المموّلة عن طريق المؤسسة و10% من الاستثمارات المموّلة بقروض، إضافة إلى تمويل 50% من الاستثمارات غير المادية كتكوين المسيّرين والتدريب على استعمال التكنولوجيا الحديثة.

ب. <u>تقديم المساعدات لهيئات الدعم</u>:

قصد تغطية جزء من التكاليف المتعلقة بـــ:

v عمليات المتابعة لتحسين محيط المؤسسات التابعة للقطاع الصناعي بتغطية 50% من التكاليف مع سقف لا يتجاوز مليون دينار كعمليات تحسين الجودة التي يقوم بها المعهد الوطني للتقييس وعملية المطابقة (ISO 9000، ISO 14000).

v العمليات والدراسات الرّامية إلى تحسين وتطوير المناطق الصناعية ومناطق النشاط في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

أدرج قانون المالية التكميلي لسنة 2001 غلافا ماليا قدره أربع ملايير دينار لصالح الصندوق وهو مقسّم إلى:

f ملياري دينار لصالح إعادة هيكلة المؤسسات.

f ملياري دينار لإصلاح وعصرنة المناطق الصناعية ومناطق النشاط.[1]

2. <u>صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع</u> « FGCJP »:

تمّ إنشاؤه لضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (أنساج).

يشكّل الصندوق ضمانا إضافيا للبنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى الضمانات المقدّمة من طرف المؤسسات المصغرة والمتمثلة في:

[1] Ministère de la PME et de l'artisanat, actes des assises nationales de la PME, op.cit, pp 340-344.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- رهن التجهيزات لصالح البنك من جهة، ولصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من جهة أخرى.
- التأمين على كل الإخطار لجميع التجهيزات المأخوذة باسم البنك وباسم (أنساج).
- رهن العتاد المتنقل.

يقوم الصندوق على مبدأ التضامن بين المقترضين والمقرضين، حيث تشترك المؤسسات المقترضة حسب مستوى القروض التي تحصّلت عليها، في حين يشترك المقرضون حسب مستوى الإلتزامات من القروض الممنوحة للمؤسسات في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، والإشتراك في الصندوق إجباري لكلا الطرفين، حيث تشترك المؤسسات المصغرة بعد الحصول على الموافقة البنكية، وقبل تسليم قرار منح الإعانة من طرف مصالح الوكالة، ويحدّد مبلغ الإشتراك على أساس مبلغ القرض البنكي ومدّته، حيث يحدد معدّل الاشتراك لكل سنة دفع بـــ 0,35% من الأصول الباقية المستحقة للتسديد، ويدفع مبلغ الإنخراط دفعة واحدة كاملا عند بداية الإشتراك.

يتدخل الصندوق بعد إعلان عدم قدرة المؤسسة المصغرة على تسديد القرض البنكي، حيث يتم تحويل الدّين المستحق للصندوق الذي يقوم بالتحقق من عدم قدرة المؤسسة على التسديد، ثم يعوّض البنك في حدود 70% من الأصول والفوائد الباقية المستحقة للتسديد.[1]

3. **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة** « CNAC »:

تم إنشاؤه في ماي 1994 وفق المرسوم التشريعي 94-11، المتعلق بتأمين البطالة لصالح الأجراء الفاقدين لمناصبهم بطريقة غير إرادية، ويأخذ صفة المؤسسة العمومية ذات الطابع الاجتماعي، وهو مكلف بتخفيف العواقب الاجتماعية الناتجة عن التشريعات الجماعية للعاملين في القطاع الاقتصادي بعد تطبيق برامج التعديل الهيكلي.

خُصّص له مبلغ ملياري دينار، وهي مشتركة بين الخزينة العمومية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الذي يقوم بالمهام التالية:

[1] Benane Karima, **l'Ansej redonner de l'espoir aux jeunes**, la revue Badr infos, N° 44, op.cit, 2006, pp 16-17.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- تعويض البطالة، حيث يدفع الصندوق تعويضا بنسبة 1,5% من مجموع 34,5% المتمثلة في حصص الاشتراكات المدفوعة من طرف أصحاب العمل والعمال في ظل النظام الاجتماعي.
- إعادة إدماج البطالين ابتداء من سنة 1998 عن طريق دعم البحث عن العمل ودعم العمل الحرّ.
- التكوين التحويلي الذي يمكّن البطال من اكتساب مؤهلات جديدة تنمّي قدراتهم للاندماج مجددا في الحياة العملية.
- مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات ابتداء من سنة 1998 بالقيام بما يلي:
  - دراسة وتشخيص الأسواق.
  - عمليات المتابعة والتكوين في مجالات التسيير.
  - المساهمة في رأس مال المؤسسات.
  - استحداث أنشطة للبطالين أصحاب المشاريع الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و50 سنة.

انطلاقا من سنة 2004، تمّ تمويل 3395 مؤسسة عبر التراب الوطني إلى غاية جوان 2006.[1]

4. صندوق الزكاة:

تمّ إنشاؤه سنة 1991 وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 91-81 و91-82، وهو عبارة عن مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بالتعاون والتنسيق مع لجان الأحياء والأعيان واللجان الدينية.

يعمل صندوق الزكاة على جمع، توزيع واستثمار أموال الزكاة للجزائريين، ويتخذ المسجد أساسا لنشاطاته، كما يجمع الزكاة عن طريق الحسابات البريدية.

يقوم صندوق الزكاة الجزائري بتوزيع الزكاة إلى قسمين:

- قسم موجّه للاستهلاك، وهو خاص بالعائلات الفقيرة التي لا تمتلك القدرة على العمل.

[1] Radia Tabti, la cnac, **une chance pour un nouveau départ**, la revue Badr infos, N° 44, op.cit, pp 31-32.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

þ قسم موجّه للاستثمار، وهو خاص بالعائلات والأفراد القادرين على العمل، إذ يخصّص هذا الجزء من الزكاة لتمويل المشاريع المصغرة لمختلف الفئات القادرة على العمل بتطبيق صيغة القرض الحسن، أي القرض بدون فائدة مع تسهيلات في التسديد.

ويمكن تلخيص نشاط صندوق الزكاة في الفترة [2003-2005] في الجدول التالي:

الجدول رقم (7):

حصيلة زكاة المال والفطر وعدد العائلات المستفيدة في الفترة [2003-2005]

حصيلة الزكاة / السنوات	زكاة المال		زكاة الفطر	
	الحصيلة (مليون دينار)	عدد العائلات المستفيدة	الحصيلة (مليون دينار)	عدد العائلات المستفيدة
2003	50	–	50	50.000
2004	240	30.000	170	105.000
2005	375	60.000	240	170.000
المجموع	665	90.000	460	325.000

المصدر: تقرير وزارة الشؤون الدينية والأوقاف لحصيلة صندوق الزكاة، نوفمبر 2006، بتصرف.

أما بالنسبة لمشاريع القرض الحسن، فقد قدّرت بـــ 234 مشروع سنة 2004، تضاعفت سنة 2005 لتصل إلى 640 مشروع، ويتوقع المشرفون على الصندوق أن تتزايد القروض مستقبلا لتتراكم وفق التقديرات التالية:

- 1000 قرض حسن سنة 2006 توفر 2000 منصب عمل.
- 2500 قرض حسن سنة 2007 توفر 5000 منصب عمل.
- 45.500 قرض حسن سنة 2008 توفر 9000 منصب عمل.
- 70.000 قرض حسن سنة 2009 توفر 10.000 منصب عمل.

يعني أن يكون معدل الشغل منصبين لكل مشروع. كما تجدر الإشارة إلى أن المبالغ المخصّصة لمشاريع القروض الحسنة لا تتجاوز 37,5% من مجموع حصيلة الزكاة في الولاية، وتتراوح مبالغها ما بين 50 ألف دينار جزائري و300 ألف دينار.[1]

[1] وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، **تقرير لحصيلة صندوق الزكاة**، نوفمبر 2006.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثالث:

تحليل الآثار التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد أثبتت التجارب الاقتصادية الدولية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا مهمّا في التنمية الاقتصادية للدول، وتستمد هذه المؤسسات أهميتها من درجة المرونة الكبيرة التي تتمتع بها. إذ أن لها قدرات كبيرة على التحوّل من أنشطة تجارية إلى أنشطة إنتاجية، ما يجعلها تحظى بقدرات تتيح لها المزج بين النمو الاقتصادي، خلق مناصب شغل، تطوير الاستثمار وبالتالي القدرات الاقتصادية والتنافسية التي تساعد على التصدير، بالإضافة إلى دورها الكبير في تعزيز التنمية المحلية، وهذا ما أدركته السلطات العمومية بعد قرارها الانتقال إلى اقتصاد السوق سنة 1988.

أ. مسارات خلق الثروة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

تركز معايير التنمية الاقتصادية أساسا على الزيادة في الإنتاج الوطني أي تحقيق النمو الاقتصادي، وخلق الثروة، بالإضافة إلى توزيع الدخل الوطني بشكل عادل مما يسمح بتقليل نسب الفقر والبطالة، وهذا ما يستوجب خلق مناصب شغل جديدة.

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في هذا المسار التنموي، وهو مرتبط أساسا بإنشاء مؤسسات جديدة، قادرة على خلق مناصب شغل جديدة.

1. حركية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعرف الاقتصاد الوطني حركية ملحوظة في السنوات الأخيرة نتيجة البرامج الموضوعة من طرف الدولة، لتحقيق النمو والتوازن الاقتصاديين، تكمن هذه البرامج خاصة في مخططي الإنعاش الاقتصادي [2001-2004]، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي [2005-2009].

لقد عملت هذه الأخيرة على تحسين المناخ الاستثماري، وعرف تعداد المؤسسات الجديدة تطورا ملحوظا، حيث أنشئ في الفترة ما بين [2003-2007] ما يعادل 85.875 مؤسسة جديدة، إذ أن النسيج المؤسساتي الجزائري يعرف تغيّرا منذ سنة 2002 يقدّر بحوالي 9% كل سنة، وهو

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ما يترجم بأكثر من 18 ألف مؤسسة جديدة سنويا، يزيد عددها عاما بعد آخر، حيث وصلت في الفترة ما بين [2006-2007] إلى 24.067 مؤسسة، هذا التطور في تعداد المؤسسات يسمح بزيادة الإنتاج والثروة، وتوفير مناصب الشغل.

يمكن أن نلاحظ الحركية الكبيرة في إنشاء المؤسسات الجديدة في الفترة [2003-2007] من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (8): تطور النسيج المؤسساتي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة ما بين [2003-2007]

نوعية المؤسسات / السنوات	المؤسسات العامة	نسبتها (%)	المؤسسات الخاصة	نسبتها (%)	المجموع	السنوات	الفوارق العددية للمؤسسات سنويا	نسبة الزيادة (%)
2003	788	0,3	207.949	99,7	208.737	2003/2002	18.397	9,66
2004	788	0,3	225.449	99,7	226.227	2004/2003	17.490	8,37
2005	874	0,4	245.842	99,6	246.716	2005/2004	20.489	9,05
2006	739	-9,30	269.806	109,30	270.545	2006/2005	23.829	9,65
2007	666	-9,88	293.946	109,88	294.612	2007/2006	24.067	9,75

المصدر:

* MPME, **bulletin d'information économique**, N° 8, 2éme semestre, 2005, p 7.

* وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **نشرية المعلومات الاقتصادية**، رقم 10، 2006، ص 4.

* وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **نشرية المعلومات الاقتصادية**، رقم 12، 2007، ص 6.

ولتوضيح أحسن للجدول، نبيّن تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيان التالي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

البيان رقم (2): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة [2003-2007]

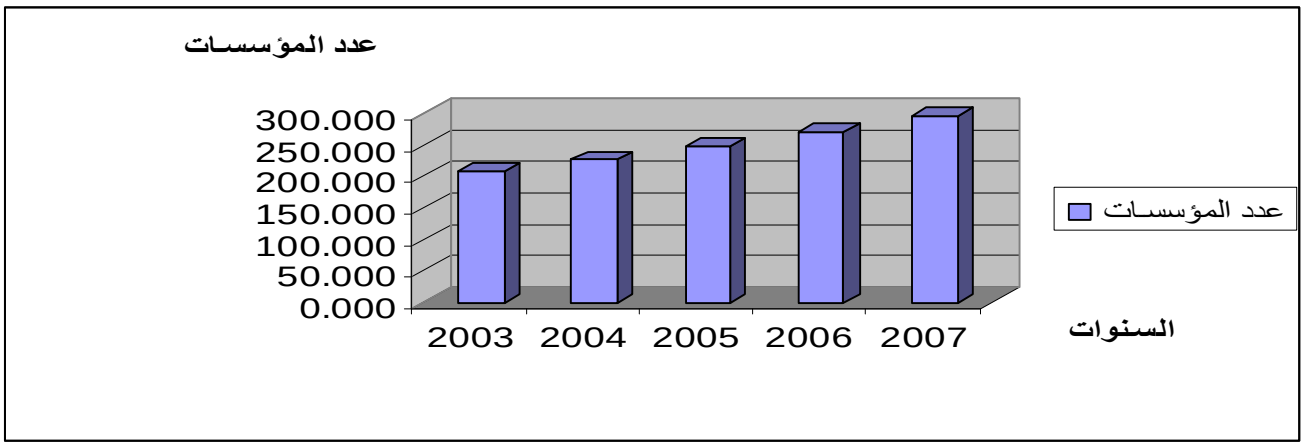

المصدر: رسم بياني من استنتاج الطالبة مستنبط من الجدول السابق.

*** دور تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى معيشة الفرد:**

إن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الإنتاجية سيؤدي إلى زيادة التنافسية بين هذه المؤسسات، والمنافسة كفيلة بتحسين نوعية وسعر المنتوجات المقدّمة للمستهلك، إذ تعمل المؤسسات على إنتاج أحسن منتوج بأقل تكلفة وأحسن سعر. إذن سوف يحصل المستهلك على إنتاج جيد، ويزيد استهلاكه بفضل تدنّي الأسعار أو يبقى على استهلاكه السابق، ويعمل على الادخار.

كما أن زيادة عدد المؤسسات في الاقتصاد تسمح برفع وتيرة الإنتاج وتنويعه، إذن يصبح هناك وفرة إنتاجية، وفائض للمنتوج يمكن تصديره إذا كان منافسا ويوافق المقاييس الدولية.

لكن، ورغم ما لمسناه من تطور في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الفترة الأخيرة، إلا أنها تبقى ضعيفة، فعدد المؤسسات الجزائرية سنة 2007 قدّرت بـــ 294.612 مؤسسة، إذا ما قورنت بعدد السكان الذي يفوق 30 مليون نسمة، تبقى بعيدة جدا. كذلك إذا ما قارنّاها بإحدى دول الإتحاد الأوروبي التي لها نفس عدد السكان تقريبا، ومرّت بمرحلة انتقالية منذ وقت قريب، حيث تمتلك رومانيا 600 ألف مؤسسة[1] صغيرة ومتوسطة

[1] Commission européenne, **mission d'identification et d'appui du PME en Algérie**, rapport C.E.P.T, Octobre 1997, p 26.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خاصة، أي ما يعادل ضعف المؤسسات الجزائرية، ولتصل الجزائر إلى هذا العدد تحتاج إلى عزيمة أكبر، ونفقات ضخمة، وتسيير أحسن للقطاع.

2. **مسار تكوين مناصب شغل جديدة**:

تقسيم الثروة بين أفراد المجتمع يكون بأشكال وطرق مختلفة، من بينها تقديم الأجور للعمال، إذن فإن خلق مناصب عمل من شأنه أن يعمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، والتخفيف من البطالة والفقر، وتطوير نسبة التشغيل، وهذا ما يستدعي تكوين مؤسسات جديدة.

وكما رأينا في النقطة السابقة، فقد سجلت الجزائر ارتفاعا ملحوظا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة، وهذا ما تبعه زيادة في عدد مناصب الشغل المنشأة كما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (9):

تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة [2003-2007]

السنة / القطاع	2003	2004	2005	2006	2007
المؤسسات الخاصة	550.386	592.758	642.987	708.136	771.037
المؤسسات العامة	74.763	71.826	76.283	61.661	57.146
المجموع	625.149	664.584	719.270	769.797	828.183

المصدر:
* وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
* وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 10، مرجع سبق ذكره، ص 5.
* وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية، رقم 12، مرجع سبق ذكره، ص 7.

نلاحظ من خلال الجدول أنه في ظرف خمس سنوات استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أن تنشأ 203.034 منصب شغل جديد، هذا تطور هام ولكن غير كاف، إذا ما قورن بنظيره في أوروبا مثلا، حيث أن كل جيل جديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينشئ حوالي 500 ألف منصب شغل في فترة 4 سنوات، إذن فهناك علاقة قوية ما بين تكوين المؤسسات وتطوير نسبة التشغيل، هذا ما جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية تشغّل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حوالي 140 مليون شخص في 19 مليون مؤسسة.[1]

ولمعرفة مسار تكوين مناصب الشغل الجديدة سنويا، ندرس نسبة التطور في ظرف السنوات الخمس الأخيرة، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): المعدل السنوي لاختلاف نسب التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة [2002-2007]

	الفوارق العددية للتشغيل	نسبة زيادة التشغيل (%)
2003/2002	12.331	2,01
2004/2003	39.435	6,30
2005/2004	54.686	8,22
2006/2005	50.527	7,07
2007/2006	58.386	8,17

المصدر: جدول من استنتاج الطالبة من خلال الجدول الخاص بتطور عدد العمال في المؤسسات المصغرة.

وإذا ما أردنا أن نقوم بمقارنة بين نسب الزيادة في تطور التشغيل، ونسب الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نخلص إلى البيان الموالي من خلال مقارنة الجدولين رقم (8) ورقم (10):

البيان رقم (3): نسب الزيادة في التشغيل وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة [2007-2003]

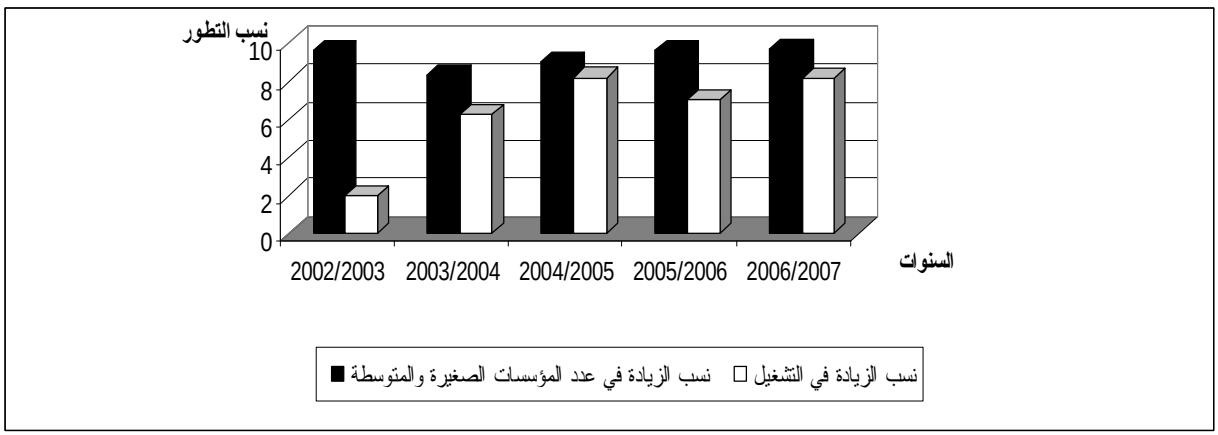

المصدر: بيان من استنتاج الطالبة.

[1] Gilles le citre, **la PME l'entreprise de l'avenir**, édition gualino, Paris, 2006, p 109.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من خلال البيان نلاحظ أن هناك تباينا في نسب تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسب تطور التشغيل، خاصة في عام 2003، حيث سجل تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة تطور وصلت إلى 9,66%، في حين أن نسبة التشغيل لم تواكبها، إذ عرفت تطورا ضعيفا قدّر بـــ 2%، هذا راجع إلى كون المؤسسات المنشأة حديثا لا تشغّل يدا عاملة كبيرة، كما تختلف نسب التشغيل باختلاف القطاعات الاقتصادية، وإذا ما درسنا مختلف هذه القطاعات، نجد أن قطاع البناء والأشغال العمومية يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشغلين، إذ يمتلك أكبر نسبة قدّرت سنة 2002 بـــ 28.93%، ووصلت إلى 32% في سنتي 2004 و2005، لترتفع إلى 33,61% سنة 2006 من مجموع مناصب الشغل، وهذا ما يفسّر تطور مناصب الشغل من سنة لأخرى، بالإضافة إلى عوامل إضافية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **q** تطور أنشطة المؤسسات من سنة لأخرى يجعلها تحتاج إلى أيدي عاملة أكثر.
- **q** زيادة الأنشطة التجارية مع زيادة تحرير الاقتصاد، إذ يعتبر ثاني قطاع بعد البناء الذي يستقطب يدا عاملة كبيرة، إذ قدّرت في سنة 2002 بـــ 11,87% من مجموع مناصب الشغل.
- **q** انضمام أنشطة جديدة للقطاع الخاص كالمحروقات، المياه والطاقة، أدت إلى تأسيس مؤسسات خاصة جديدة تشغّل عددا لا بأس به من الأجراء.
- **q** خوصصة المؤسسات العمومية وتفكيكها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة، منها لصالح العمال، وأخرى لخواص وطنيين وأجانب، سمحت بإعادة إدماج العمال المسرّحين وتشغيل عدد آخر من الأجراء.

3. **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام**:

يرتبط مفهوم التنمية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي، وبالتالي ارتفاع الثروات الإنتاجية وزيادة المنفعة، ليأخذ بذلك مفهوما كميّا بالدرجة الأولى، لذلك تتم دراسته من خلال دراسة الناتج الداخلي الخام، الذي هو عبارة عن القيمة السوقية الإجمالية لمقدار ما ينتجه المجتمع من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون السنة، بعد استبعاد السلع والخدمات الوسيطية (من الإنتاج الكلي الخام)، ويتكون من المنتجات النهائية للسلع والخدمات الاستهلاكية، المنتجات المصدّرة للخارج، المنتجات النهائية من السلع الاستثمارية، إضافة إلى إنتاج الفروع غير

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الإنتاجية من وجهة نظر النظام الجزائري (التجارة، القطاع المالي، الإدارات العمومية)، إذ أن هذه الأخيرة تستطيع أن تكون موضوعا للتبادل، وعلاقته[1] تكون على الشكل التالي:

الناتج الداخلي الخام = الإنتاج الداخلي الخام + إنتاج الفروع غير الإنتاجية من وجهة نظر النظام الجزائري - الإيجارات

إذا نظرنا إلى إحصائيات الناتج الداخلي الخام في الجزائر للسنوات الماضية، نلاحظ أنه في حالة تطور مستمر وبمعدلات مهمّة، حيث انتقل من 2.830.490,7 مليون دينار سنة 1998 إلى 4.257.047,6 مليون دينار سنة 2001، ليصل إلى 7.498.628 مليون دينار سنة 2005[2]، ففي ظرف ثماني سنوات ازداد بثلاث أضعاف تقريبا. (أنظر الملحق رقم 2)

أما بالنسبة لتطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، فهو أقل بكثير مما ذكرناه سابقا، وتطوره ضعيف مقارنة بتطوره مضافا إليه قطاع المحروقات، حيث أنه في ظرف خمسة سنوات من 2002 إلى 2006 تطور بنسبة 36,58%، إذ انتقل من 2184,1 مليار دينار إلى 3444,11 مليار دينار، وقد يساهم القطاع الخاص فيه بأكبر نسبة قدّرت بحوالي 78% في هذه الفترة، ووصل سنة 2006 إلى حوالي 79,56%، في حين اكتفى القطاع العام بحوالي 20%.[3]

وبما أن أكثر من 99% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تابعة للقطاع الخاص، نستنتج أن لهذا النوع من المؤسسات مساهمة كبيرة في الناتج الداخلي الخام للجزائر، وبالتالي في مساراتها في خلق الثروة وتنمية الاقتصاد الوطني.

والجدول الموالي يوضح تطور الناتج الخام خارج المحروقات في الفترة ما بين 2002 و2006 حسب الطابع القانوني:

---

[1] أ. قاسم قادة وقدي عبد المجيد، **الوجيز في المحاسبة الوطنية**، أطلس للنشر، الجزائر، 1990، ص 31.

[2] Office nationale de statistiques, thème statistique, (on line) produit intérieur brut et ses emplois, 11/03/2008, avaible from internet : http://www.ons.dz.

[3] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية، رقم 12، مرجع سبق ذكره، ص 45.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (11): تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني في الفترة [2002-2006]

الوحدة: مليار دينار جزائري

الطابع القانوني	2002		2003		2004		2005		2006	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	505	23,12	550,6	22,9	598,65	21,8	651	21,59	704,05	20,44
نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	1679,1	76,9	1884,2	77,4	2146,75	78,2	2364,5	78,41	2740,06	79,56
المجموع	2184,1	100	2434,8	100	2745,4	100	3015,5	100	3444,11	100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية، رقم 12، مرجع سبق ذكره، ص 45.

أما بالنسبة للقيمة المضافة أي فائض قيمة الإنتاج للفروع الاقتصادية الوطنية، والتي تكون بعد استبعاد الاستهلاك الإنتاجي (الوسيط) من الإنتاج الخام، التي تعبّر عن القيمة التي تمّت إضافتها من قبل القطاع خلال عملية الإنتاج، فهي توضح مساهمة القطاع المعني في الإنتاج الداخلي الخام الذي هو عبارة عن مجموع القيم المضافة الخامة مضافا إليها مجموع الرسوم الوحيدة الإجمالية على الإنتاج ومجموع حقوق الجمارك[1]. والملحق رقم (3) يبيّن تطور القيمة المضافة بين [2002-2006] في عدّة قطاعات إنتاجية، إذ تتفاوت قيمها من قطاع نشاط إلى آخر، تتصدّرها التجارة، الزراعة، البناء، النقل والمواصلات، النصيب الأكبر للفائض يعود للقطاع الخاص بنسب وصلت إلى أكثر من 99% في الزراعة، وأكثر من 90% في التجارة.

على ضوء التطور الذي شهده الناتج الداخلي الخام للجزائر في السنوات الأخيرة، تحسّن معه نصيب الفرد منه، وبالتالي مستوى دخله، إذن المستوى المعيشي إذا ما قورن بالإحصائيات في الجدول التالي:

[1] أ. قاسم قادة وقدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 55.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (12): تطور الناتج الداخلي الخام حسب كل فرد في الفترة [2001-2004]

السنوات	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام لكل فرد بالدينار الجزائري	137.984,1	144.978,9	165.322,3	189.250,1
الناتج الداخلي الخام لكل فرد بالدولار	1786	1819,4	2136,1	2626,3

Source:

Office national de statistique, **annuaire statistique de l'Algérie**, volume N° 22, 2006, p 391.

من خلال الجدول نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ارتفع من 137.984,1 دينار سنويا سنة 2001 إلى 189.250,1 دينار سنة 2004، وقد كان سنة 1998 يقدّر بـــ 5926,1 دينار.

ولكن هناك عوامل تجعل هذه الأرقام لا يمكن اتخاذها كمؤشر لتفسير تحسّن المستوى المعيشي للأفراد، فإذا نظرنا إلى تطور دخول العمال خلال خمسة سنوات، من الأجراء والأفراد المستقلين نجد أنها تتزايد بصفة كبيرة خاصة في القطاع الاقتصادي، إذ انتقلت من 450,3 مليار دينار بالنسبة للأجراء إلى 613,9 مليار دينار، وارتفعت بصفة أكبر بالنسبة للأفراد المستقلين حيث انتقلت من 563,4 مليار دينار إلى 1106,6 مليار دينار.

لكن التوزيع غير العادل للدخل الوطني، يجعل النمو الاقتصادي الظاهر غير حقيقي، فالزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام لا تعني أن كل فرد من المجتمع زاد دخله، فقد تحصل طبقة قليلة على كل الزيادة وتحرم منها الطبقة العريضة من الفقراء، إضافة إلى عامل آخر يجعل هذا النمو الظاهر لا يعكس تحسّن معيشة الأفراد وهو المؤشر العام للأسعار. وإذا حللنا هذه النقطة من وجهة نظر الاقتصاديين " فريدمان وفال "، فإن الأفراد لا تهمّهم مستويات الأجور الإسمية التي يحصلون عليها، في حين تهمهم مستويات الأجور الحقيقية أي عدد السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها، وحسبهم، فإن الأفراد يتوهّمون حين ترتفع دخولهم بأن قيمة النقود ارتفعت لديهم، وهذا ما يعرف بنظرية الوهم أو الخداع النقدي، لهذا فإن على الأفراد المطالبة برفع الأجور الحقيقية بنفس نسبة ارتفاع الأسعار، حيث أن:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

$$\text{الأجور الحقيقية} = \frac{\text{الأجر الإسمي}}{\text{مستوى الأسعار}}$$

وعلى هذا الأساس، وإذا افترضنا أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يُعبّر عن الدخل أو الأجر الإسمي لهذا الأخير سنويا، وإذا لاحظنا معدلات التضخم ومنها استخرجنا مستوى الأسعار، نجد أن الدّخول الحقيقية للأفراد تتناقص مقارنة بالدخول الإسمية بالشكل التالي:

الجدول رقم (13): تغيرات الدخل الحقيقي للأفراد مقارنة بمستوى الأسعار ومعدلات التضخم في الفترة [2001-2005]

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
معدلات التضخم (%)	4,2	1,4	2,6	3,6	3,5
مستوى الأسعار (%)	1,042	1,014	1,026	1,036	1,035
الدخل الحقيقي للفرد (دج)	132.422,36	142.977,21	161.132,64	182.673,84	220.137,91
نسبة الاختلاف (%)	4,03	1,38	2,53	3,47	3,39

Source: office national de statistique, annuaire statistique de l'Algérie, Op.cit, p 391.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أن الأجور الحقيقية للعمال تختلف عن الأجور الإسمية باختلاف معدلات التضخم، وبالتالي المستوى العام للأسعار، إذ أن دخل الفرد الحقيقي أقل من دخله الإسمي بنسب تتفاوت من سنة لأخرى، فنلاحظ أن نسبة الاختلاف كانت كبيرة نوعا ما سنة 2001، ونقصت كثيرا في 2002 و2003 بسبب انخفاض مستويات الأسعار مقارنة بسنة 2001، ولكنها عادت للارتفاع في 2004 و2005، وبالتالي تنقص القدرة الشرائية للأفراد نتيجة نقص دخلهم الحقيقي رغم ارتفاع دخلهم الإسمي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالإضافة لهذا، فإن هذه المداخيل الفردية ما هي إلا متوسطات، والانحرافات فيما بينها مع الدخول الفعلية كبيرة جدا نظرا للتوزيع غير العادل للمداخيل.

لذا فعلى المؤسسات المنتجة، وعلى وجه الخصوص المؤسسات الخاصة التي تساهم بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام، أن تراعي هذا الجانب، وتحاول أن تحسّن من مستويات دخول أجرائها، لرفع قدراتهم الشرائية عن طريق تكييف منتوجاتهم، بالسيطرة على تكاليفها وحسن تسييرها، وبذلك تستطيع أن تساهم بشكل إيجابي في تحسين المستوى المعيشي الفعلي للعمال، وبالتالي المساهمة الفعالة في تنمية الاقتصاد الوطني.

II. الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعي الاستثمار والتجارة الخارجية:

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب تجسيدا أفضل للموارد الاستثمارية المتاحة، وفتح آفاق هذا المجال الذي يعتبر محرّك الاقتصاد ومفتاح التنمية، لاسيما أن زيادة المشاريع الاستثمارية كفيلة بخفض نسب البطالة بشكل كبير، كما أنها تزيد من الإنفاق، بالإضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسمح بنقل التكنولوجيا بمعناها الواسع الذي يشمل العمليات العلمية، المهارات التنظيمية، الإدارية والتسويقية، هذا ما يؤدي إلى تطوير المؤسسات والاقتصاد بصفة عامة، بالإضافة إلى العمل على إحلال الإنتاج المحلي محلّ الواردات وتنمية الاقتصاد التصديري، وبالتالي التجارة الخارجية للبلدان.

1. وزن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاستثماري التنموي:

لقد كرّست السلطات الجزائرية سنة 1993 قانون الاستثمار الذي يتضمن عددا من المبادئ والمزايا الاستثمارية لصالح المستثمرين، الوطنيين والأجانب، وقد أفضت هذه المزايا إلى رفع عدد المشاريع بنسبة كبيرة، كما في الجدول الموالي الذي يبيّن تطور المشاريع الاستثمارية منذ 1993 إلى غاية 2006، في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (14): تطور مشاريع الاستثمار المصرّح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الفترة [1993-2006]

السنوات	عدد المشاريع	%	مناصب الشغل	%	قيمة المشاريع (مليار دج)	%
1994/1993	694	0,97	59.606	2,72	114	1,97
1995	834	1,17	73.818	3,37	219	3,78
1996	2075	2,92	127.849	5,85	178	3,08
1997	4989	7,02	266.761	12,21	438	7,57
1998	9144	12,87	388.702	17,79	912	15,78
1999	12.372	17,42	351.981	16,11	685	11,85
2000	13.105	18,45	336.169	15,39	798	13,8
2001	5018	7,06	113.983	5,21	279	4,82
2002	3109	4,37	96.545	4,41	369	6,38
2003	7132	10,04	107.566	4,92	450	7,78
2004	3379	4,75	67.442	3,08	231	3,99
2005	2171	3,05	70.295	3,21	398	6,88
2006	6975	9,82	123.583	5,65	708	12,25
المجموع	70.997	100	2.184.305	100	5779	100

المصدر:

* الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
* وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره.
* النسب (%) من استنتاج الطالبة.

في ظرف 12 سنة، ومنذ إنشاء وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار وتحويلها إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى غاية 2006، تم تسجيل 70.997 مشروع استثماري، بتكلفة إجمالية قدّرت بـــ 5779 مليار دينار جزائري، وبالتالي إنشاء ما يزيد عن 2.184.305 منصب شغل.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولقد تميّزت مرحلة وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار [1993-2001] تسجيل أكبر عد من المشاريع قدّرت بـــ 48.231 مشروع، من بينها 440 مشروع شراكة، أما عدد المشاريع منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فهي منخفضة خاصة سنة 2005، باستثناء سنتي 2003 و2006 اللتين عرفتا تطورا معتبرا خاصة سنة 2006، حيث قدّرت تكلفة الاستثمارات بحوالي 708 مليار دينار وهي ثالث أكبر قيمة في هذه الفترة.

كما نلاحظ من خلال النسب أنه في الفترة [1993-1998] كان ارتفاع نسب المشاريع يصاحبه ارتفاع في نسب المبالغ المستثمرة فيها، وارتفاع أكبر في نسب مناصب الشغل التي أنشأت، فمثلا سنة 1996 عرفت زيادة تقدّر بـــ 2,92% من المشاريع صاحبها ارتفاع في قيمة الاستثمارات المنفقة قدّر بـــ 8,08%، وهذا أدى إلى زيادة نسبة مناصب الشغل المنشأة بـــ 5,85%. ولكن ابتداء من سنة 1999 انقلبت الأوضاع، حيث أن زيادة عدد المشاريع صاحبته زيادة أقل لمناصب الشغل المنشأة، وكذا القيمة الإجمالية للاستثمار، مثلا سنة 2003 عرفت زيادة معتبرة جدا في عدد المشاريع المقامة قدّرت بـــ 10,04%، لكن في نفس الوقت صاحبته زيادة قليلة لمناصب الشغل التي أنشأت على إثرها، إذ قدّرت بـــ 4,92%، وهي من بين النسب المنخفضة، كما أن القيمة الإجمالية للمشاريع عرفت زيادة 6,32%، وهذا دليل على أن المشاريع المقامة هي مشاريع صغيرة، تتكوّن في أغلبها من عاملين، ولا تتطلب رأس مال كبير لإنشائها، انطلاقا من هذه النقطة يمكن أن نربط العلاقة ما بين المبلغ المستثمر ودرجة نجاح المؤسسات.

كما تجدر الإشارة أيضا أن هذه المعطيات والمقدّمة من طرف وكالة (ANDI) بقيت في أغلبها مجرد (نوايا) ولم تتحقق على أرض الواقع.

إن تحقيق النمو الاقتصادي يتأتى باستخدام الموارد المتاحة، وعن طريق زيادة رأس المال المستثمر لزيادة الكفاءة الإنتاجية. هذه إحدى القوانين الرئيسية للرأسمالية، وبالتالي للمؤسسات الخاصة، إذ يجب وضع حجم كبير من رأس المال لاجتياح السنوات الأولى الصعبة لأيّ استثمار، وهذا ما نلاحظه في الجدول السابق، فانخفاض قيمة الاستثمار منذ سنة 1999 أدى إلى انخفاض متزايد في عدد المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل المنشأة، إذ أن هذه القيم المنخفضة جعلت مشاريع كثيرة تعرف الفشل.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما يمكن بيان تطور الحصيلة الاستثمارية من جهة أخرى، في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب منذ 30 أكتوبر 1997 إلى غاية ديسمبر 2006، حسب قطاعات النشاط من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (15): حصيلة المؤسسات المصغرة المموّلة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب حسب قطاعات النشاط [1997-2006]

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	%	عدد الأجراء	قيمة المشاريع (10^6 دج)
الخدمات	22.857	29,2	63.084	41.379
نقل المسافرين	12.023	15,36	30.095	21.131
الصناعة التقليدية	11.852	15,14	41.897	23.529
نقل البضائع	10.832	13,84	22.226	22.105
الزراعة	9731	12,43	25.059	19.038
الصناعة	4152	5,3	15.060	11.930
البناء والأشغال العمومية	3141	4,01	12.677	7785
الأعمار الحرّة	1955	2,5	4869	2528
الصيانة	1232	1,57	3396	1899
الصيد	284	0,36	1307	1260
الهيدروليك	219	0,28	953	1107
المجموع	78.278	100	220.623	153.689

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 10، مرجع سبق ذكره، ص 29.

استطاعت الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في ظرف عشر سنوات إنشاء ما يفوق 78 ألف مؤسسة، تشغّل ما يزيد عن 220 ألف منصب عمل، بقيمة استثمارية إجمالية قدّرت بـــ 153689. 10^6 دينار، يحتل فيها قطاع الخدمات الرّيادة بنسبة قاربت 30% أي ما يعادل 22.857 مشروع، وبالتالي تمكّن من تشغيل 63.084 عامل وهو ما يمثل نسبة 28,5%، باستثمارات فاقت 41 مليون دينار، وهو يمثل تقريبا ضعف المبلغ المستثمر في النقل.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثم تلاها على التوالي، قطاع نقل المسافرين، الصناعة التقليدية، نقل البضائع والزراعة، وهذا ما يبيّن أن التوجه العام للشباب هو نحو المشاريع التي لا تتطلب مهارات عالية، وإنما تكوينا مهنيا بسيطا، بالإضافة إلى نشاطات تتطلب إجراءات بسيطة (رخصة السياقة، رخصة استغلال)، وما يمكن ملاحظته كذلك أن قطاع الصناعة التقليدية يأتي في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع المنشأة، ولكنه يشغّل عمالا أكثر من القطاع الثاني (نقل المسافرين)، فالاستثمار في الصناعة التقليدية له دور كبير في التخفيف من نسب البطالة إذا تلقى الدعم الكافي.

2. مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية أسلوبا فعّالا لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لجميع دول العالم، ولصالح الدول النامية بصفة أخص في ظل النظام العالمي الجديد، كونها تسمح باستيراد ما ينقص من المنتجات الأولية والمصنّعة. كما تسمح بتصدير منتوجاتها، وبهذا تتغلب على إشكالية ضيق السوق المحلية، مما يسمح لها بتوسيع وحداتها الإنتاجية، وبالتالي خفض تكاليفها وأسعار منتجاتها، وتحسين نوعيتها للتصدي للمنافسة الدولية، كما يسمح التصدير بجلب العملة الصعبة التي تمكّن بدورها من تمويل عمليات التنمية.

في الجزائر، تسجل السنوات الأخيرة فائضا في الميزان التجاري، نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار البترول التي وصلت سنة 2006 إلى 78 دولار للبرميل الواحد، ويمكن ملاحظة التطورات الحاصلة في التجارة الخارجية الجزائرية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (16): تطور المبادلات التجارية الخارجية للجزائر في الفترة [2004-2006]

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2004	2005	2006
الصادرات	32.148,49	46.001,74	54.613,44
الواردات	18.283,66	20.357,09	21.456,23
الميزان التجاري	13.854,83	25.644,69	33.157,21
معدل تغطية التجارة الخارجية	1,75	2,25	2,54

Source: Commerce extérieur de l'Algérie, **le forum du commerce extérieur**, revue de l'agence algérienne de promotion du commerce extérieur, N° 2, septembre 2007, p 7.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عرفت سنة 2006، معدلات قياسية للتجارة الخارجية الجزائرية، حيث وصلت إلى حدود 54,61 مليار دولار، بارتفاع يقدّر بحوالي 18,72%، في حين قدّرت الواردات بـــ 21,45 مليار دولار بارتفاع يقدّر بحوالي 5%، وبالتالي:

$$\text{إذا كان معدل تغطية التجارة الخارجية}[1] = \frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}}$$

فإن الصادرات غطت الواردات بمعدل 2,54% سنة 2006، وبالتالي فإن الميزان التجاري يعرف فائضا يقدّر بـــ 33,15 مليار دولار مقابل 25,64 مليار دولار سنة 2005.

لكن إذا قمنا بدراسة التبادلات الخارجية حسب مجموعات النشاط، نجد أن قطاع الطاقة والمناجم يحتل النصيب الأكبر من الصادرات حيث تفوق في السنوات الأخيرة 96% من القيمة الإجمالية، وصلت سنة 2006 إلى 97,8%. من هنا يمكن القول أن بقية القطاعات وبالتالي القطاع الخاص وبصفة أخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها مساهمات مهمّشة وضعيفة جدا في هذا المجال الحيوي، رغم تطورها في سنة 2006 بـــ 22,6%[2] عن سنة 2005.

يجب أن يحظى هذا المجال بأهمية كبيرة، لأن دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية لا يستهان به، وإذا عملت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل جدّي، وجعلت التصدير من أولوياتها، فإنها تستطيع تحقيق أغراضها الخاصة بتصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية، وبالتالي توسيع أسواقها، تحسين إنتاجها والقدرة على مواجهة المنافسة، وبالتالي الحصول على عوائد من العملة الصعبة تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني ليحقق أغراضه التنموية.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على ترقية الصادرات من خلال ترقية وتطوير المناولة، وبصفة خاصة في مجال إنتاج المواد نصف المصنّعة، والتي تمثل حاليا 69,58%[3] من الصادرات خارج المحروقات، إذ تدخل في إنتاج مواد مصنعة أخرى، كما يمكنها ترقية صادراتها من خلال استهداف المنتوجات ذات الميزة التنافسية، من خلال إستراتيجية واضحة كالمنتوجات الغذائية (التمور، زيت الزيتون...) والتي

[1] أ. قاسم قادة وقدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 87.
[2] Commerce extérieur de l'Algérie, septembre 2007, op.cit, p 8.
[3] Ibid, p 8.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمثل حاليا 6,36%[1] من الصادرات خارج المحروقات، وهي نسبة يمكنها أن ترتفع بشكل كبير من خلال تشجيع الاستثمار والشراكة في هذا المجال، حيث أن نجاح أيّ برنامج تصديري يشجع ويقوّي المنتجين الجزائريين وينمّي مشاريعهم الاقتصادية.

III. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق عدالة تنموية محلية ومستقبلية:

تبحث الجماعات المحلية على تنمية المؤسسات الجديدة التي تعتبر أحد المفاتيح الاقتصادية الرئيسية لخلق مناصب الشغل، إذ أن إنشاء مؤسسة يعني الرفع من درجة استعمال الموارد، تسريع الإنتاج، وتشجيع الابتكار في المجال التنظيمي والتكنولوجي، بعيدا عن الطاقة، للوصول إلى منتجات صديقة للبيئة، وهذا شيء أساسي لتحقيق التنمية الدائمة.

1. التوزيع الجغرافي للمشاريع ودوره في التنمية المحلية:

إن ترسيخ روح المقاولة وجذب الاستثمار هما العمودان الرئيسيان لمعظم الاستراتيجيات التنموية المحلية والجهوية، لهذا اتخذت الدولة عدّة تدابير جبائية تحفيزية لصالح المستثمرين لممارسة أنشطتهم في المناطق الجنوبية والمعزولة، في إطار سياسة التوازن الجهوي، وتخفيف حدّة تمركز الاستثمارات بالشمال. إذ قامت بتخصيص نظام استثنائي في الأمر الخاص بتطوير الاستثمار رقم 01-03 الصادر في 2001، بهدف تشجيع الاستثمار في المناطق الواجب ترقيتها، والاستثمارات التي لها أهمية اقتصادية، حيث منحت لها مزايا جبائية وشبه جبائية، تغطي مرحلتي الإنتاج والاستغلال لفترة عشر سنوات، إضافة إلى تكفل كلي أو جزئي للدولة بالنفقات المرتبطة بالهياكل الخارجية.[2]

[1] Commerce extérieur de l'Algérie, septembre 2007, op.cit, p 8.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما أنشأت صندوق تنمية المناطق الجنوبية والهضاب العليا، وفقا للمرسوم التنفيذي رقم (200-242) الصادر في أفريل 2000، والخاص بترقية الصندوق، وقد رصد له 21,2 مليار دينار، منها:

- 16,7 مليار دينار حسب قانون المالية 2003.
- مؤخر سنة 2002 بـــ 4,5 مليار دينار.

استفادت 23 ولاية من هذا الصندوق والتي تضم خمس ملايين و640 ألف ساكن منها:

- 258 بلدية في الجنوب الكبير.
- 90 بلدية في الهضاب العليا.

يهتم هذا الصندوق بإنشاء مشاريع تحقق الأهداف التالية: الشراكة، الديمومة، خلق مناصب الشغل كالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بهدف الرفع من الديناميكية المحلية.[1]

غير أن هذه التدابير لم تحقق التوازن الجهوي المطلوب، إذ تشير الإحصائيات إلى ميول الاستثمار الخاص للتمركز في الشمال، فإذا أخذنا التوزيع الولائي المرتب تنازليا حسب كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال ثلاث سنوات، من 2004 إلى 2006 (أنظر الملحق رقم 4)، نجد أن المراتب العشرة الأولى تحتلها ولايات شمالية حضارية، ذات كثافة سكانية معتبرة، وتحظى بمنشآت تنموية مناسبة للاستثمار، وهي تغطي نسبة تفوق 50% من مجموع تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تحتل الجزائر العاصمة المرتبة الأولى دائما بفارق يصل تقريبا إلى الضعف بالنسبة للولاية الثانية وهران، وحوالي أربعة أضعاف عن تيزي وزو التي تحتل المرتبة الثالثة، أما إذا حاولنا قراءة كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بعدد السكان في كل ولاية، نجد تحليلا آخر، والجدول الموالي يبيّن لنا ذلك:

[1] Ministère de la PME et de l'artisanat, actes des assises nationales de la PME, op.cit, p 384.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (17): كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الولايات وعدد السكان في كل ولاية في الفترة [2005-2006]

الرقم	الولاية	عدد السكان حسب إحصائيات 1998	عدد المؤسسات ص و م سنة 2005	عدد المؤسسات ص و م سنة 2006	عدد المؤسسات لكل 100 ساكن سنة 2005	عدد المؤسسات لكل 100 ساكن سنة 2006
1	أدرار	311.615	2076	2366	6,7	7.59
2	الشلف	85.896	6882	7316	80,1	8.52
3	الأغواط	317.125	2264	2530	7,2	7.98
4	أم البواقي	519.170	2321	2610	4,2	5.03
5	باتنة	962.623	5033	5912	5,2	6.14
6	بجاية	856.840	10.167	11.312	11,9	13.2
7	بسكرة	875.858	2937	3233	3,4	5.61
8	بشار	225.546	3462	3682	15,3	16.32
9	البليدة	784.183	7838	8511	10	10.85
10	البويرة	629.560	4076	4683	6,5	7.44
11	تمنراست	137.175	1281	1452	9,3	10.59
12	تبسة	549.066	3911	4264	7,1	7.77
13	تلمسان	842.054	4509	5033	5,4	5.98
14	تيارت	725.853	3978	4286	5,5	5.9
15	تيزي وزو	1.108.708	13.170	14.434	11,9	13.02
16	الجزائر	2.562.428	30.257	32.872	11,8	12.83
17	الجلفة	797.706	3715	4080	4,7	5.11
18	جيجل	573.208	4694	5123	8,2	8.94
19	سطيف	1.311.413	9968	11.088	7,6	8.46
20	سعيدة	279.256	2648	2847	9,5	10.19
21	سكيكدة	786.154	5217	5754	6,6	7.32
22	سيدي بلعباس	525.632	3988	4427	7,6	8.42
23	عنابة	557.818	6660	7233	11,6	12.97
24	قالمة	430.000	2651	2990	6,2	6.95
25	قسنطينة	810.913	7499	8439	9,2	10.41
26	المدية	802.078	3354	3824	4,2	4.77
27	مستغانم	631.058	3769	4233	6	6.71
28	المسيلة	805.719	5065	5500	6,3	6.83
29	معسكر	676.192	4933	5151	7,3	7.62
30	ورقلة	445.619	3433	3931	7,7	8.82
31	وهران	1.213.839	16.227	17.255	13,4	14.22
32	البيض	168.789	1307	1416	7,7	8.39
33	إليزي	34.108	697	794	20,4	23.28
34	برج بوعريريج	555.403	4494	5130	8,1	9.24
35	بومرداس	647.389	8258	9090	12,8	14.04
36	الطارف	352.588	2433	2618	6,9	7.43
37	تندوف	27.061	791	327	29,2	30.56
38	تسمسيلت	264.240	1826	1937	6,9	7.33
39	الواد	504.401	2602	2830	5,2	5.61
40	خنشلة	327.918	3200	3528	9,8	10.76
41	سوق أهراس	367.454	2897	3138	7,9	8.54
42	تيبازة	506.053	8111	9149	16	18.08
43	ميلة	674.480	3994	4432	5,9	6.57
44	عين الدفلى	660.342	4372	4660	6,6	7.06
45	النعامة	127.314	1792	1937	14,1	15.21
46	عين تيموشنت	327.331	2861	3078	8,7	9.4
47	غرداية	300.516	4229	4597	14,1	15.3
48	غليزان	642.206	3965	4274	6,2	6.66
	المجموع	29.101.068	245.842	269.806	8.6	9,27

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية رقم10، مرجع سبق ذكره، ص 12.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بعد تحليل الجدول نلاحظ أن الولايتين الأكثر كثافة من ناحية عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل ألف ساكن هما تندوف إليزي، تتراوح ما بين 2% و3%، وهذا رغم قلة عدد المؤسسات فيها إذا ما قورنت بكبريات المدن الجزائرية، والسبب يعود لقلة عدد السكان فيها، إذ تستطيع بذلك المؤسسات الموجودة أن تلبي الطلبات المحلية لمناصب الشغل، وكذا تحقق الاكتفاء الذاتي المحلي من نوعية المنتوجات التي تقدّمها، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، إذا ما قارنا هذه النسب بكثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإتحاد الأوروبي لكل ألف ساكن، والتي قدّرت بـــ 5,6%، نجدها مقبولة جدا. أما بالنسبة للولايات التي تحتل المراتب الأولى في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتويها، فكثافتها مقارنة بعدد السكان ضعيفة جدا، إذ لا تفوق في الجزائر وعنابة 1,2%، في حين لا تتجاوز في سطيف 0,21%.

هذا يعني أن سياسة التوازن الجهوي، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عدد السكان، فهنا نلاحظ أن المناطق التي لها كثافة عالية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مناطق الجنوب، إذ استطاعت أن تلبي بصفة كبيرة حاجيات هذه المناطق في ميدان التشغيل، وبالتالي إذا تواصلت هذه الوتيرة في الإنشاء، ستقلل من النزوح الريفي وتثبّت السكان في مناطقهم، في حين تحتاج المدن الكبرى إلى مضاعفة عدد المؤسسات فيها لتستطيع الوصول إلى نموّها الاقتصادي، خاصة وأن العلاقة بين إنشاء المؤسسات ومناصب الشغل في الاقتصاديات المحلية وطيدة، وهو شرط مهمّ وغير كاف لتحقيق النموّ الجهوي. هذا من جانب، ولكن إذا قارنا بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساحة الجغرافية، من جانب آخر، فنجد أنه على الدولة أن تتدخل لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة عمومية تغطي بها قطاعات النشاط الناقصة في الجنوب والمناطق المعزولة، وتعمل على امتصاص العمالة في المدن الكبرى المكتظة بالسكان.

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية مستدامة:

إن استعمال الموارد الطبيعية، وتحسين معيشة شعوب العالم، يجب أن يتم في إطار يقدّر البيئة ويحميها، لهذا نشأ مفهوم جديد في أوائل التسعينات وهو ما يعرف بالتنمية المستدامة، وقد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تم تعريفه رسميا من طرف اللجنة العالمية للبيئة كما يلي " التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لمتطلبات الحاضر بدون حرمان الأجيال المستقبلية من الاستجابة لمتطلباتهم ".[1]

إن إدارة البيئة في المؤسسات لها نفس أهداف الإدارة والتسيير الاقتصادي، وهي الرفاهية المستدامة، إذ تعنى عمليات القيمة المضافة الرفاهية لأصحاب رأس المال الاقتصادي، في حين أن رأس المال البيئي تشترك فيه كل المجتمعات، إضافة إلى الأجيال المستقبلية.

لهذا فقد جمعت المؤسسات الكبيرة، وخاصة المتعددة الجنسيات منها موارد ضخمة للتسيير البيئي، في حين أنه من الصعب وضع هذا النوع من الإدارة الخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة محدودية مواردها، إضافة إلى نقص الكفاءات في هذا المجال.

لقد شجعت منظمة الإيزو مسارات التنمية المستدامة، باقتراح مواصفات جديدة خاصة بالبيئة منذ سنة 1993، إضافة إلى مختلف الأنشطة التي تقوم بها عبر العالم من أجل تسهيل مبادلات السلع والخدمات ما بين الدول بإيجاد مواصفات دولية معترف بها، تسمح بمقارنة نفس الإنتاج في نفس الظروف.

إن الحديث عن إدارة الجودة التي تخص مواصفات عائلة الإيزو 9000 في الجزائر، تقودنا إلى دراسة المؤسسات التي تحصلت على هذا النوع من المواصفات، إذ وصلت حتى أوت 2006 إلى 265[2] مؤسسة جزائرية فقط، هذا عدد ضعيف جدا، إذا ما قورن بعدد المؤسسات بصفة عامة، وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، إذ أن الإنتاج الجزائري في معظمه لا يستجيب للمواصفات العالمية، وبالتالي لا يعطي استهلاكيا نوعيا للمستهلك الوطني، إذ لا يحقق له الرفاهية الاقتصادية المطلوبة.

أما إذا درسناها من جانب حصولها على مواصفات في جانب البيئة، نجد أن هناك 13 مؤسسة فقط، وكلّها مؤسسات كبيرة، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ليست لها مساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وأن مستوى الإدارة البيئية فيها معدوم، إلا في حالات نادرة تكون الصناعة في حدّ ذاتها غير ملوثة، كالمؤسسة الخاصة بالصناعة التقليدية.

---

[1] Paolo Baracchni**, guide de la mise en place du management environnemental en entreprise selon ISO 14001**, 2éme édition, presse polytechniques et universitaires ramandes, Italie, 2004, p 3.

[2] Ministère de l'industrie, direction générale de la régulation et de normalisation, annuaire des entreprises certifies ISO 9001/14001.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة الفصل:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا أفقيا، يضم كل قطاعات النشاط، استفاد من النظم التشريعية والإجراءات والإمتيازات التحفيزية المتضمنة في منظومات الدعم والمرافقة الخاصة بالقطاع، ضمن برامج متخصّصة سمحت برفع مستوى الأداء الاقتصادي للمؤسسات، لتتمكن من مواجهة العولمة التي تفرض أن تكون المنافسة على قواعد السوق المتعلقة بالجودة والسعر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، استفادت من دعم هيئات غير تابعة للقطاع، والمتمثلة في أجهزة دعم الاستثمار والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى صناديق الدعم المتعدّدة.

لقد سمحت هذه الجهود لتنمية القطاع، بزيادة إنشاء المؤسسات بنسبة 86,57% منذ إصدار القانون التوجيهي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 إلى غاية سنة 2007، مما أدى إلى رفع عدد المستخدمين إلى 1,04 مليون عامل، فيما تطورت مساهمة القطاع الخاص والذي شمل أكبر نسبة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الناتج الداخلي الخام، إذ قدّرت بـــ 78,4%، في حين بقي قطاع المحروقات يسيطر على صادرات الجزائر بنسب وصلت إلى 96%.

أدت إستراتيجية الجزائر لتطوير القطاع إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي تلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية الإقتصادية، رغم النقائص والصعوبات، من خلال تأثيرها على معدل نمو الإقتصاد الوطني، التشغيل، إحداث التوازن الجهوي، وبالتالي التنمية المحلية، ما سيؤدي إلى زيادة التماسك الإجتماعي والإقتصادي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث

واقع قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمهيد:

رغم ما يتمتع به قطاع الصناعة التقليدية والحرف من إمكانيات تؤهله ليلعب دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية للبلاد، إلا أنه لم يحظى بالاهتمام والرعاية اللازمة من طرف الدولة منذ الاستقلال، حيث ظل القطاع يتأرجح بين عدة وصايا ليس لها القدرة على كفالته، فلم ينظر إلى القيمة الاقتصادية للقطاع، بل تم الاكتفاء بإحياء قيمته الجمالية والتراثية فقط.

ومن المنطلق الحديث، القائم على أن " التنمية الدائمة لا تبنى على التطور الصناعي، بل يغذيها التراث الثقافي وموارد الطبيعة والمهارة اليدوية "، وضعت السلطات العمومية مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنظيمية لترقية مساهمة القطاع التنموية، بداية من وضع أمرية تحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، ثم إلحاق القطاع بوصاية جديرة به وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبغرض تغيير طريقة التعامل مع القطاع وجعله ذو فعالية اقتصادية، تم وضع إستراتيجية طويلة المدى لتحقيق تنمية مستدامة للصناعة التقليدية والحرف، بالإضافة إلى عدّة إجراءات لدعم المؤسسات المؤطرة له والحرفيين على حدّ سواء.

إن قياس مجهودات السلطات المركزية على مردودية قطاع الصناعة التقليدية تستوجب دراسة مساهمة هذا الأخير في مسارات التنمية في الجزائر، بداية بتوسع نشاطاته، ثم توسع القاعدة الحرفية أي مناصب الشغل التي توفرها، ثم إنتاجية القطاع ومدى مساهمته في إشباع الحاجات الأساسية للمستهلكين المحليين خاصة، وانتهاء بمساهمة القطاع في إبعاد الجزائر عن التبعية لقطاع المحروقات في مواردها من العملة الصعبة.

ولإظهار واقع الصناعة التقليدية في الجزائر، وتحليل وضعيتها قسّمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تشخيص قطاع الصناعة التقليدية والحرف الجزائرية.

المبحث الثاني: إستراتيجية تطوير الصناعة التقليدية والحرف.

المبحث الثالث: الدور التنموي لمشاريع الصناعة التقليدية والحرف.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول:

تشخيص قطاع الصناعة التقليدية والحرف الجزائرية

يتوقف التشخيص الصحيح لقطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر على استعراض أهم المفاهيم التي تعرّفه عبر العالم عامة، ثم في الجزائر خاصة. وعلى هذا الأساس يمكن استخلاص أهميته في الاقتصاد الوطني، وأهم المشاكل التي تحول دون لعب دوره كقطاع اقتصادي فاعل، وتثمين كل هذا بسرد أهم المراحل التاريخية التي مرّ بها القطاع منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

I. ماهية الصناعة التقليدية والحرف:

إن فهم الخصائص الاقتصادية للصناعة التقليدية، يستوجب دراسة مميزاتها الخاصة المرتبطة بماهيتها كصناعة تجمع بين الإرث الثقافي والفعالية الاقتصادية.

1. تعاريف الصناعة التقليدية والحرف:

تختلف مفاهيم الصناعة التقليدية والحرفية في العالم باختلاف أهدافها واستعمالاتها، ومن أهمها:

أ. تعريف المنظمة الدولية للتجارة والتنمية « CNUCED »:

قدمت المنظمة سنة 1969 تعريفا عن الصناعات اليدوية، ميّزت فيها الصناعة التقليدية كالآتي: " يطبّق تعريف المنتوجات المنتجة باليد على كل الوحدات المنجزة بمساعدة الأدوات والوسائل البسيطة، وكل المعدّات المستعملة من طرف الحرفي والتي تحتوي في جزء كبير منها على عمل اليد "، وتتميز الصناعات التقليدية عن اليدوية بما يلي:

- الخصائص الفنية أو التقليدية المرتبطة بمنطقة جغرافية أو البلد المنتج.
- منتوجات حرفيين يمارسون غالبا عملهم في المنازل.[1]

[1] صديقي شفيقة، **دفع صادرات الزرابي التقليدية الجزائرية بتطبيق مقاربة التسويق الدولي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، سنة 2002، ص 73.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب. تعريف منظمة اليونسكو:

قدمت منظمة الأمم المتحدة " اليونسكو " سنة 1997، تعريفا للصناعة التقليدية كما يلي:

تعتبر المنتوجات تقليدية إذا كانت مصنوعة من طرف الحرفيين يدويا، و/أو عن طريق مساعدة آلة يدوية أو حتى آلة ميكانيكية، بشرط أن تشكل المساهمة اليدوية للحرفي المركب الأكثر أهمية في المنتوج النهائي، تنتج هذه المواد بدون تحديد في الكمية، وباستعمال مواد أولية مستخرجة من موارد طبيعية دائمة.

إن الطبيعة الخاصة للمنتوجات التقليدية، تتمخض من خصائصها المختلفة، والتي تجعلها ذات أهمية استعمالية، تجميلية، فنية، إبداعية وثقافية، ما يجعل المنتج التقليدي يجمع بين الناحية الاجتماعية والاقتصادية على حدّ سواء.[1]

ج. تعريف المجلس العالمي للصناعة التقليدية:

أعطى المجلس العالمي أربع تقسيمات للصناعة التقليدية[2]، وعرّف كل مجموعة على حدى:

- **الإبداعات ذات الطابع الفني للحرفيين**: وهي أنشطة تتعلق بمواد منتجة لها محتوى إبداعي، وتستعمل مهارات وتقنيات مرتفعة جدا.
- **الفنون الشعبية والفلكلورية**: وهي كل التعابير المستوحاة من الثقافات المحلية والوطنية، والمواد الاستعمالية او التزيينية، والتي تعكس نظرة مشتركة للحياة، وتتطلب درجة عالية من الكفاءة والتقنيات اليدوية.
- **الصناعة التقليدية ما قبل التصنيع**: وهي ورشات لإنتاج المواد المستوحاة من التقاليد ومهارات الفنون الشعبية، ولكنها مصنوعة يدويا وبكميات كبيرة، وعندما تكثف هذه الطريقة إلى حدّ الوصول إلى توسيع تقسيم العمل، لا تعتبر آنذاك مواد للصناعة التقليدية، ولكن منتوجات مصنوعة بالسلسلة، وتحمل ذوقا محليا وموجهة إلى السوق الواسع.
- **الإنتاج الصناعي**: وهو يخص كل نماذج الصناعات التقليدية أو المواد المعاد إنتاجها بواسطة آلات أوتوماتيكية وبكميات كبيرة.

---

[1] Unesco, culture, (on line) artisanat traditionnel, 03-12-2007, (from internet) http://www.portail.unesco.org.

[2] صديقي شفيقة، مرجع سبق ذكره، ص 55.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

د. التعريف الجزائري للصناعة التقليدية:

تم تعريف الصناعة التقليدية في الجزائر بمقتضى الأمر رقم (01-96) الصادر في 10 جانفي 1996[1]، الذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف وقد عرّفها هذا الأخير في المادتين 5 و6 كما يلي:

" الصناعة التقليدية والحرف هي نشاط إنتاج أو إبداع، أو تحويل، أو ترميم فني، أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي، ويمارس بصفة دائمة ورئيسية، وفي شكل مستقر أو متنقل أو معرضي، ويكون هذا النشاط إما فردي، أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية أو ضمن مقاولة للصناعة التقليدية ".

وتنقسم الصناعة التقليدية حسب مجالات نشاطاتها إلى:[2]

- **الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية**: هما كل صنع يغلب عليه العمل اليدوي ويستعين فيه الحرفي أحيانا بآلات لصنع أشياء نفعية و/أو تزيينية ذات طابع تقليدي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة تميز بالأصالة والإبداع والطابع الانفرادي.
- **الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد أو الصناعة التقليدية الحرفية النفعية الحديثة**: هي كل صنع لمواد استهلاكية عادية، لا تكتسي طابعا فنيا خاصا، وتوجّه للعائلات وللصناعة والفلاحة.
- **الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات**: هي مجمل الأنشطة التي يمارسها الحرفي والتي تقدم خدمة خاصة بالصيانة أو التصليح أو الترميم الفني.

وعموما يمكن التمييز بين صنفين من الصناعة التقليدية:

- **منتوج حرفي نفعي**: وهو منتوج يستخدم للاستعمال العادي.
- **منتوج حرفي فني**: وهو منتجات تدخل عليها رسومات، نقوشات مميزة، مستمدة من حضارات غابرة للمجتمع، تستخدم للتزيين والاستعمال في المناسبات.

---

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مدوّنة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف لسنة 2005، الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 19 شعبان 1416هـ الموافق لـ 10 يناير 1996، المحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، ص 35.

[2] المرجع نفسه، ص ص 36-37.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2. الأهمية الاقتصادية للصناعة التقليدية والحرف:

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية والحرف قطاعا متكاملا، يجمع بين الموروث الثقافي والحضاري الوطني وبين الفعالية الاقتصادية، فهو يمثل رافدا للثروة الوطنية ويعتبر اقتصادا قائما بذاته، إذ يشكل أحد الركائز الأساسية للنمو والتنمية الاقتصادية الدائمة باعتبارها تنبع عن مهارة الفرد وعبقريته، وتعكس ثقافة المجتمع وتراثه، فهي تشكل قاعدة للانطلاق نحو الإبداع، بمدّ السوق الوطنية والدولية بمنتجات أصلية ذات قيمة مضافة عالية، كما تساهم الصناعة التقليدية في الاقتصاد الوطني من خلال المجالات التالية:

أ. المساهمة في الناتج الداخلي الخام:

تحقق الصناعة التقليدية جزء هاما من القيمة المضافة التي تكون مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى نتيجة اعتمادها على العمل اليدوي، والموارد المحلية، ما يساهم في زيادة ثروة البلاد، وهذا ينعكس على مسار النمو الاقتصادي. إذ تساهم الصناعة التقليدية في تونس بـــ 3% من الناتج الداخلي الخام، في حين تساهم في المغرب بـــ 15%.

ب. إنشاء مناصب الشغل:

تستطيع الصناعة التقليدية والحرف تعبئة اليد العاملة بصفة كبيرة وبتكاليف بسيطة، إذ تمتلك البلدان الأوروبية قرابة سبعة ملايين مؤسسة حرفية تشغل 22 مليون عامل، وتشكل ألمانيا وحدها 5,3 مليون شخص، وهو ما يعادل 15% من القوى النشيطة، في حين يشغل القطاع في سوريا 500 ألف عامل، وفي تونس 265 ألف عامل أي 11% من القوى النشيطة، أما في المغرب فيشغل حوالي مليون حرفي، فهو يعيل مواطنا مغربيا من كل خمسة مواطنين.[1]

ج. المساهمة في إيرادات الدولة من الصادرات:

إن قطاع الصناعة التقليدية قطاع إنتاجي يتميز بمردود اقتصادي هام من خلال توظيف استثمارات بسيطة، وما يجعلها تمتلك قدرة تصديرية هو ميزتها النسبية مقارنة بالبلدان المستوردة لها، وبالتالي فهي توفر للدول عائدات دائمة، وزيادة في الدخل من العملة الصعبة.كمثال على

---

[1] سعدون بوكابوس، **دور القطاع السياحي في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر**، وقائع الملتقى الدولي حول واقع ومستقبل الصناعة التقليدية في الجزائر، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، دار الثقافة، بشار، 20-21 ديسمبر 2003، ص 229.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ذلك، القدرة التصديرية في فرنسا وإيطاليا وصلت سنة 1997 إلى أكثر من ثلاثة مليار دولار، في حين وصلت في تونس سنة 1999 إلى 206 مليون دولار، وهو ما يعادل 3,5% من مجموع صادراتها.[1]

د. تثمين القطاع السياحي:

تلعب الصناعة التقليدية دورا مهمّا في تدعيم وترقية القطاع السياحي، إذ يسعى السوّاح لاكتشاف البلدان والتعرف على إرثها الثقافي والحضاري من خلال اقتناء منتوجاتها التقليدية التي وصلت إيراداتها إلى 10% من إيرادات السياحة حسب إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة.

هـ. تقليص النزوح الريفي:

يستجيب قطاع الصناعة التقليدية للأهداف الوطنية المتعلقة بإحداث نوع من التوازن في التوزيع الديمغرافي للسكان، وتوزيع الدخل في المحيط الريفي من خلال تهيئة وإنشاء مناطق نشاط مصغرة للصناعة التقليدية، تسمح بتخفيف الضغط الديمغرافي على المدن، وتعمل على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية، وتساهم في تغطية الحاجات الأساسية للمستهلكين، وكذا تحافظ على الحرفة التقليدية في الأرياف.[2]

3. مشاكل قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر:

رغم الأهمية الاقتصادية للصناعة التقليدية، وقدرتها على تحقيق التنمية الوطنية والمحلية، إلا أن هذا القطاع في الجزائر يواجه عراقيل كثيرة تحول دون تطوره، وبالتالي الأداء الأمثل لمهامه الاقتصادية، نوجزها فيما يلي:

أ. ظروف العمل غير المناسبة:

تمارس معظم نشاطات الصناعة التقليدية والحرف في محلات مهنية غير لائقة نظرا لقدمها، أو عدم تهيئتها، وكذا عدم توفرها على أدنى شروط الأمن والنظافة، ما يحول دون ممارسة نشاط منظم ومطوّر. بالإضافة إلى هذا، يلجأ الحرفيون إلى استعمال تجهيزات وعتاد وأدوات غير مناسبة لنوعية النشاط أو مهترئة، ما يترتب عنه إساءة إلى نوعية المنتوج وعدم

[1] صديقي شفيقة، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[2] المرجع نفسه، ص 65.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

القدرة على احترام الآجال[1]، كما أن صغر الورشات، وقلة الحرفيين المستخدمين يجعل حجم المنتوج صغيرا جدا، ويتخذ صفة الإنتاج المعاشي.

ب. غياب روح المقاولة لدى الحرفيين:

إن تكوين الحرفيين في الجزائر يركز أكثر على جانب التمهين، كل حرفي حسب قطاع النشاط الذي يرغب في احترافه، ولكن لا يستفيد الحرفيون في الغالب من دورات تكوينية في مجالات التسيير والتسويق التي تمكّنهم من تحسين عمل مؤسساتهم وتطويرها (إلا بنسب قليلة في إطار مشروع « GERME »[(*)])، وبالتالي تحسين مردوديتها الاقتصادية، مما يعطيها سمعة محلية ودولية، تمكنهم من مواجهة المنافسة بكل أنواعها، فالمقاول الحرفي يجب أن يستثمر بفكرة أن المنتوج لوحده لا يكفي لتحقيق النجاح.

ج. عدم تنافسية منتوجات الصناعة التقليدية الجزائرية:

وهذا راجع لعدة أسباب منها:

- **السعر**: يعكس الحرفي كل تكاليف الإنتاج المتعلقة خاصة بالمواد الأولية المستوردة، بأثمان عالية ونوعية تتأرجح بين الرفيعة والرديئة، خاصة بعد تذبذب التنظيم الخاص بالتموين على المستويين المحلي والخارجي، الناتج عن غياب شبكة التوزيع (SNAT سابقا)، إضافة إلى تكاليف أخرى كالضرائب والإيجار، مما جعل أسعار منتوجات القطاع مرتفعة ونوعيتها منخفضة، إذا ما قورنت بنظيراتها في الأسواق العالمية، ما يجعلها غير قادرة على مواجهة المنافسة.[2]

ولهذا الغرض فإن مشاركة الحرفيين في التظاهرات الدولية يكون لغرض واحد هو بيع عيّناتهم فقط وليس الحصول على طلبيات يستجاب لها على مدار السنة، لهذا فهم يطبقون سعرا مرتفعا.

---

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستديمة للصناعة التقليدية آفاق 2010**، شركة اتصالات وإشارات، الجزائر، 2003، ص 21.

[(*)] سنعود لتعريف هذا البرنامج فيما بعد.

[2] بن زعرور شكري، **إشكالية التسويق في قطاع الصناعة التقليدية والحرف**، تقرير الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية، ديسمبر 2007، ص 6.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **الجودة والنوعية**: عادة ما يسعى الحرفي للتكيف مع الأسواق التي تتغير بتغير أذواق المستهلكين وبيئتهم ومستواهم المعيشي وثقافتهم، هذا ما يجعل بعضهم يصنع المنتج التقليدي على هذا الأساس، وعادة يقضي بذلك على أصالة المنتوج وعراقته عبر التاريخ، وتصبح بذلك هذه المنتوجات تستجيب لمعايير مختلف الأسواق.[1]

كما أن استعمال مواد أولية غير ملائمة أو ذات نوعية رديئة من طرف الحرفيين، تجعل منتوجاتهم ذات جودة سيئة، بالإضافة إلى كل هذا، فعدم توفر القطاع على مراكز التكوين المهني والهياكل ذات التكوين الممتاز، وغياب التكوين في بعض الأنشطة الحرفية، جعل بعض الحرفيين يقومون بعمل غير متقن.

- انفصال النشاط التقليدي عن بقية قطاعات النشاط كالصناعة، السياحة، البناء، وحتى الزراعة جعله يفقد خاصية تنموية هامة، هي الترابط بين مختلف القطاعات والاندماج فيما بين الفروع وعدم الاستفادة من الآثار الإيجابية التي تفرزها القطاعات بعضها لبعض.[2]

د. <u>إشكالية التسويق لمنتوجات الصناعة التقليدية</u>:

تصطدم المنتوجات التقليدية بمشكل اقتطاع سوق وإيجاد مستهلكين لها على مستوى الحدود الجغرافية الوطنية بسبب ما يلي:

- عدم تمكنهم من الحصول على محلات تجارية على مستوى الجماعات المحلية، التي تفضل أن تمنحها للتجار بغرض الحصول على مداخيل مرتفعة، متجاهلين بذلك قدرة هذه المحلات في تحقيق التنمية المحلية على المدى المتوسط والطويل، فهي تستعمل لإنتاج القيمة المضافة وليس لتبادلها.

- عدم إشراك الحرفيين في المناقصات، خاصة تلك المتعلقة بالبناء والعمران، بغرض استعمال طابع معماري يبيّن أصالة كل منطقة وحضارتها وعراقتها، مما يعطيها جانبا من التفرد والإمتياز بشكل يشجع السياحة ويزيد من مواردها، وفي نفس الوقت ينقص من تكاليف

---

[1] بن زعرور شكري، **إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية**، مجلة الحرفي، الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف، الجزائر، العدد 3، السنة 2004، ص 16.

[2] سعدون بوكابوس، مرجع سبق ذكره، ص 231.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

البناء ويعمل على استغلال المواد الأولية المحلية من خلال إعادة الاعتبار لعدد من الحرف الخاصة بصناعة المواد الأولية المحلية.

هـ. إشكالية تصدير منتوجات الصناعة التقليدية:

تتمتع الصناعة التقليدية الجزائرية بميزة نسبية مقارنة بالمنتوجات الأخرى، تمكّنها من أن تكون قطاعا اقتصاديا بديلا للتصدير في الجزائر خارج المحروقات، خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية، وتخفيض قيمة العملة الوطنية التي تجعل من أسعار المنتوجات منخفضة، لكنها تصطدم بعدد من العوائق نوجزها فيما يلي:

- **فاتورة التوطين لدى التصدير Domiciliation**: التي يفرضها النظام الجمركي على كل المصدّرين، بغرض تجميد مبلغ مالي يعادل قيمة السلع المصدّرة في البنك لضمان تسوية الملف عند العودة، من أجل تمكين الدولة من الاستفادة من 50% من قيمة المبيعات بالعملة الصعبة، وبما أن رأسمال الحرفي قليل فإن هذا الإجراء يسبب له أضرارا تلحق بإنتاجه، لأن تجميد هذا المبلغ من المال سيجعله لا يستطيع تعبئة الموارد المالية اللازمة للإنتاج خاصة إذا تحصل على سوق أجنبي.
- **دراسة السوق**: لمعرفة الأسواق التي تتيح فرصا حقيقية للمنتوجات التقليدية الجزائرية من حيث حجم السوق وتجاوبه مع المنافسة التي تواجهه، والمشاركة في الصالونات والمعارض التي تتيح الفرص لتوسيع السوق الخارجية للحرفي المقاول، وليس المشاركة لبيع العينات المعروضة فقط.[1]
- غياب دراسات خاصة بحجم الصادرات المتوقع سنويا والذي يصبو القطاع إلى تحقيقه، ما يجعل الجهد الموجّه إلى ترقية التصدير صعبا.
- عدم وجود ميكانيزم خاص بتأمين المنتجات المصدّرة في حالة تعرّضها للتلف.
- عدم مراعاة طرق الشحن والنقل خاصة وأن مواد الصناعة التقليدية كثيرا ما تكون هشّة وسهلة التلف.
- نظام جبائي وتمويلي غير مناسب مع أهداف تطوير القطاع.

[1] بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية، مرجع سبق ذكره، ص 16.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أضعف قدرات تسيير الوحدات العمومية.[1]

إن كل العوائق السابقة الذكر، تجعل من قطاع الصناعة التقليدية قطاعا ضعيف المردودية، ولا يمتلك حصة سوقية واسعة، ومؤسساته معرضة للإفلاس ولمزيد من المشاكل، كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم (4):

نتيجة العوائق الخارجية والداخلية التي تواجه المؤسسات في الصناعة التقليدية

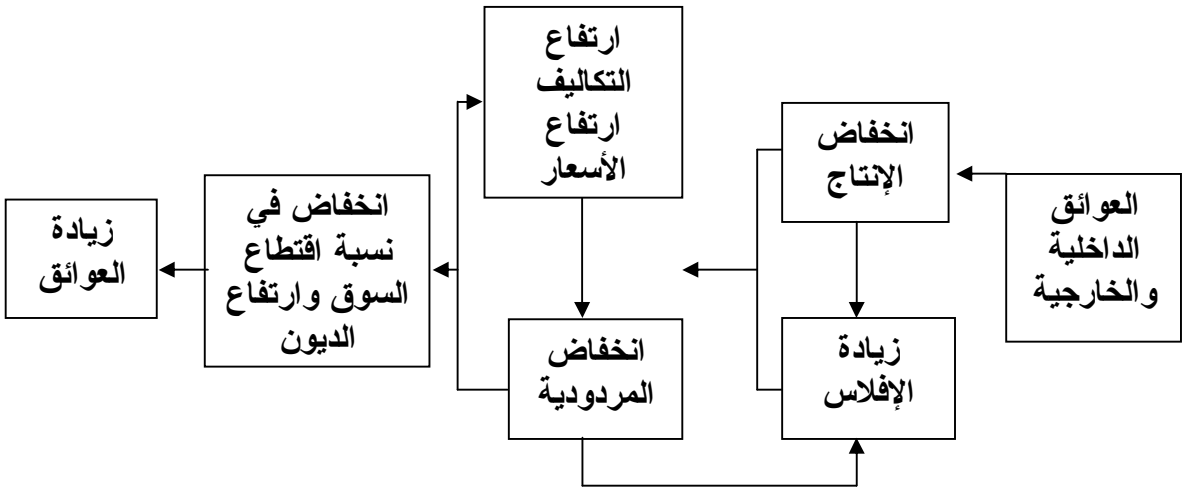

Source:

Centre national d'étude et d'analyses pour la population et développement, op.cit, p 6.

II. مراحل تطور الصناعة التقليدية الجزائرية:

اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض تحسين أداء النظام الإنتاجي، وإنشاء مجموعة من الهياكل تسمح بالتلاؤم مع متطلبات المجتمع الجديدة عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية بالاستثمار المباشر، أو عن طريق تطوير القطاع بوضع مجموعة من الشروط الخاصة بالتقييس، التكوين والتنظيم التجاري، أو عن طريق إرشاد عمل الوحدات الإنتاجية من خلال

[1] Centre national d'étude et d'analyses pour la population et développement, **enquêtes préliminaire et historique du secteur de l'artisanat traditionnel**, rapport de fin de phase II, année 1992, p 5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجباية، القروض والأسعار... ولتحليل السياسة المتبعة لتطوير قطاع الصناعة التقليدية، نقسّم مراحل تطورها إلى أربعة كما يلي:

1. **المرحلة الأولى** (1962-1969):

كان تدخل الدولة في قطاع الصناعة التقليدية جدّ محدود، حيث لم يعتبره أولوية تنموية، خاصة في ظل الصعوبات التي كان يعاني منها، وكانت أهدافه مقتصرة فقط على ما يلي:

- إحياء بعض القيم الثقافية والجمالية.
- المساهمة في تنمية التشغيل في بعض المناطق النائية، خاصة وأن مناصب الشغل في القطاع لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة.

ولتحقيق هذه الأهداف تم اتباع السياسات التالية:

أ. الإمكانيات التنظيمية:

في سنة 1963 تم إنشاء الديوان الوطني للصناعة التقليدية « ONATA »[(*)]، وأوكلت له مهام التدخل في محيط وحدات الإنتاج التقليدية، بتسويق منتوجاتها، المساعدة في جانب التموين، ومراقبة نوعية المنتوجات خاصة تلك الموجهة للتصدير. وتم إلحاق القطاع بوزارة الشباب والرياضة والسياحة، كما أنشئ مركز للمساعدة التقنية للصناعة التقليدية « CATA »[(**)] مكلف بالمساعدة التقنية للحرفيين في جانب وسائل الإنتاج والإمكانيات[1]، ثم أنشئت مديرية الصناعة التقليدية والحرف تحت وصاية وزارة التصنيع والطاقة سنة 1965، مكلفة بتطوير مؤسسات الصناعة التقليدية، وتطوير كل أشكال التعاون الإنتاجي الحرفي.[2]

ب. الإمكانيات المالية:

قبل الاستقلال وفي سنة 1961، تم وضع آلية لمنح القروض للحرفيين، عن طريق المجلس الجزائري للقرض الشعبي، وقد خصص له مبلغ يقدّر بخمسة مليون دينار، وتمنح ثلاث أنواع من القروض وهي:

(*) ONATA: Office National de l'Artisanat Traditionnel.
(**) CATA: Centre d'Aide Technique pour l'Artisanat.
[1] Centre national d'étude et d'analyses pour la population et développement, op.cit, p 28.
[2] بن زعرور شكري، **كتاب الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 1962-2007**، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية، (لم ينشر)، ص 5.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- قروض بفائدة منخفضة.
- إجازات للتجهيز غير معوّضة.
- قروض خاصة بوسائل الإنتاج.

إلا أنه تم إلغاء هذه الآلية سنة 1963، وأصبحت وحدات الصناعة التقليدية مثل الوحدات الصناعية الأخرى مطالبة باللجوء إلى نظام القروض التقليدي لدى البنوك[1]، وهذا يبيّن التهميش الذي تعرض له القطاع في هذه الفترة.

2. المرحلة الثانية (1970-1981):

عرفت هذه المرحلة زيادة معتبرة في الموارد المالية الجزائرية، هذا ما سمح للدولة وعزز رغبتها في زيادة سيطرتها على المجال الاقتصادي وقد أثر ذلك على الصناعة التقليدية من جانبين:

أ. التحكم المباشر في محيط وحدات الإنتاج للصناعة التقليدية:

وقد تحققت هذه السيطرة من خلال ما يلي:

– **المؤسسة الوطنية للصناعة التقليدية [(*)]« SNAT »**: أنشئت تحت وصاية وزارة الصناعة في أوت 1971، وقد كلفت بمهام (ONATA) مع توسيعها، بهدف تطوير الصناعة التقليدية ذات النوعية الرفيعة، وبالتالي تنمية صادراتها، ولتسهيل مهمّة المؤسسة تم تزويدها بدور للصناعة التقليدية، وهي عبارة عن مراكز لتسويق المنتجات.

– **إنشاء ورشات إنتاجية**: في مختلف الميادين، الطرز، الحلي، السلل، المغاربيات، الخزف والفخار... كما تحققت السيطرة من خلال مؤسسات عمومية على المستوى الولائي، تسيّر من قبل الجماعات المحلية، وهي مؤسسات متخصصة حسب قطاعات النشاط، تخضع هذه الوحدات لنظام اقتصادي مثل الذي تخضع له مختلف المؤسسات العمومية في مجال الجباية، التمويل والجمارك، في حين كان القطاع يحتاج إلى أدوات تمويل خاصة نظرا لهشاشته الاقتصادية.[2]

---

[1] Centre national d'étude et d'analyses pour la population et développement, op.cit, p 31.
[(*)] SNAT: Société Nationale de l'Artisanat Traditionnel.
[2] Centre national d'étude et d'analyses pour la population et développement, ibid, pp 31-36.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

– **هياكل أخرى لتطوير القطاع**: وهي عبارة عن تعاونيات تقليدية مسيّرة من طرف مؤسسة زراعية، ما يسمح بتقليص نفقات التسيير. وقد أضيفت سنة 1973، الحرف لمديرية الصناعة التقليدية بعدما كانت من صلاحيات الديوان الوطني للملكية الصناعية[1] (ONPI)[(**)].

ب. <u>التدخل في تطوير إمكانيات الإنتاج العمومية بوضع سياسة استثمارية للقطاع</u>:

تم التوجه لتشجيع الاستثمار في القطاع بغرض التوسع في التشغيل وعدالة أحسن في تقسيم العمل، بغرض تصحيح الآثار السلبية الناتجة عن الحيازات الصناعية التي تميزت بتركيز رأسمالي كبير، وتكاليف ضخمة لإنشاء مناصب الشغل، في حين الاستثمار في قطاع الصناعة التقليدية جدير بإنشاء مناصب عمل بتكاليف ضئيلة، يغرض إحياء الاقتصاديات المحلية التي بقيت بعيدة عن المشاريع الاستثمارية الضخمة.

وبالتالي في الفترة ما بين (1967-1973) ومن خلال مخططات الدولة، تم إنجاز 67 مشروع استثماري في القطاع، شمل الأنشطة التالية: النسيج، الخشب، الجلود، النحاس، الحدادة، الحليّ والفخار. بعدها سجل القطاع فترة راحة بسبب محدودية سوق الصناعة التقليدية، وبالتالي تفادي إشكالية بيع المنتوجات، ففي الفترة ما بين 1974 و1976، تم إنشاء 22 مشروع في الطرز والأثاث المنحوت، بالإضافة إلى إقامة مراكز للبيع.

إن هذه الاستثمارات لم تأخذ بعين الاعتبار الطابع الخاص للقطاع الذي يتميز بما يلي:

– تعدد الجهات المتدخلة فيه.
– ضعف إمكانيات التسيير للمقاولين.
– غياب سياسة طويلة الأمد للقطاع.
– التبعية للخارج من جانب التجهيزات والمواد الأولية خاصة في بعض قطاعات النشاط (النسيج).
– بطء مسارات القرار خاصة المتعلقة بالتموين والتمويل.

كل هذه الصعوبات جعلت الحرفيين الأكثر كفاءة يغادرون القطاع، خاصة في ظل توفر مناصب الشغل في المؤسسات العمومية، كما تم توجيه منتوجات الصناعة التقليدية للسوق المحلية وإهمال السوق الخارجية أي التصدير، التي كانت تحظى بمكانة هامة في نهاية الستينات، فقد

[1] Ibid, p 43.
[(**)] ONPI: Office National de la Propriété Industrielle.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كانت الجزائر تصدّر 400 مليون دينار من الزرابي مقابل 150 مليون دينار للمغرب، لكن عكست الإحصائيات نتيجة رفع قيمة الدينار، وبالتالي ارتفاع قيمة الزرابي وعدم تنافسيتها سعريا، بالإضافة إلى غياب سياسة ديناميكية للتصدير.[1]

3. المرحلة الثالثة (1982-1995):

بداية من الثمانينات تم تخلي الدولة عن القطاع الذي أكمل مرحلة الراحة التي سبقتها، وقد تم ترجمة هذا التخلي بإيقاف الاستثمار في القطاع وتكملة المشاريع التي تم البدء فيها فقط، كما تم حل الشركة الوطنية للصناعة التقليدية (SNAT) سنة 1987، والتي كانت بمثابة مؤطر القطاع وممونّه بالمواد الأولية.

أ. الإطار التشريعي:

تم وضع إطار تشريعي جديد في محاولة لإعادة هيكلة القطاع من خلال إصدار مجموعة من القوانين:

- القانون الأساسي للحرفي الذي صدر في أوت 1982، يهدف إلى إعطاء مفهوم دقيق للقطاع من خلال تعريف الحرفي وحقوقه وواجباته، وقواعد ممارسة الأعمال الحرفية ومجالها، وتحديد تنظيم التعاونيات الحرفية بغرض تحرير المبادرة الخاصة في القطاع، خاصة وأن تدخل الدولة أصبح لا يجدي بسبب متطلبات القطاع من المرونة.
- المرسوم الخاص بتنظيم سجل الصناعات اليدوية والحرفية، والمرسوم الذي يبين كيفية إعداد الفهرس الوطني للحرفيين والتعاونيات، بغرض جمع المعلومات الخاصة بهم على المستوى الولائي سنة 1985.
- مرسوم خاص بإعادة ضبط سجل الصناعات اليدوية والحرف من طرف المجالس الشعبية البلدية بدل الوالي سنة 1988.[2]

ب. الهياكل التنظيمية:

إن تنامي إشكالية البطالة جعلت الدولة تعمل على تعزيز العمل القطاعي المشترك في مجال دعم وترقية الصناعة التقليدية بداية من التسعينات بإنشاء ما يلي:

---

[1] بن زعرور شكري، كتاب الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] المرجع نفسه، ص 6.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، وثمانية غرف جهوية سنة 1992، وقد بدأت نشاطاتها ميدانيا سنة 1994، وكانت مقراتها بالولاية، تقوم بالتشاور مع الحرفيين والسلطات العمومية بغرض الدفاع عن مصالح القطاع.
- الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية في جانفي 1992، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المدنية، والاستقلال المالي، وتهدف إلى الحفاظ على مجمل الأنشطة المتعلقة بالصناعة التقليدية وترقيتها.
- الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية في جانفي 1993، وهي تقوم بتمويل الأنشطة المرتبطة بترقية الصناعة التقليدية[1] من خلال:
  - التمويل الجزئي للأجهزة، وأدوات ترقية مشاريع النشاط التقليدي.
  - تدعيم الأسعار لتحفيز الإبداع التقليدي.
  - تدعيم التكفل برفع كفاءة ورسكلة الممتهنين والحرفيين.[2]
- إنشاء المصالح الخارجية للوزارة المكلفة بالصناعة التقليدية لتعزيز التأطير المحلي بـــ 48 مديرية ومفتشية للصناعة التقليدية والسياحة.

ج. <u>أدوات ترقوية أخرى</u>:

لقد عرفت نهاية الثمانينات انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق، وبالتالي الانسحاب التدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي، وإبراز دور القطاع الخاص في التنمية الوطنية، لذا فتحت السلطات العمومية الباب لكل من يملك مؤهلات مهنية أن يمارس الأنشطة الحرفية عن طريق الحصول على بطاقة الحرفي في البلديات، كما قامت بإصدار العديد من الإجراءات نذكر منها:

- تخصيص رسم القيمة المضافة التفاضلي 7% لبعض أنشطة الصناعة التقليدية والفنية (أنظر الملحق رقم 6).
- إعطاء الحق للحرفيين بالحصول على العملة الصعبة قصد استيراد احتياجاتهم من المواد الأولية الضرورية.

---

[1] مدوّنة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-76.

[2] محمد زيدان، واقع قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر وإستراتيجية ترقيته، مرجع سبق ذكره، ص 209.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- ترقية منتجات الصناعة التقليدية بالمشاركة في عدة معارض دولية.
- تنظيم جلسات الصناعة التقليدية سنة 1994 بهدف تحديد وضعية القطاع وأهم العراقيل التي تعانيها والاستماع إلى مقترحات الحرفيين.[1]

4. **المرحلة الرابعة** (1996-2007):

في هذه المرحلة حظي القطاع باهتمام متزايد من طرف الدولة ولهذا تم إصدار العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية للقطاع من أجل ترقية مسارات التنمية في الجزائر.

أ. الإطار التشريعي:

يعتبر الأمر رقم 96-01، الذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والصادر في جانفي 1996 كإطار عام يسير على وفقه القطاع، حيث حدد مفهوما دقيقا وشاملا للصناعة التقليدية والحرف، وكيفية تنظيم نشاطاتها، قواعدها ومجالاتها، بغرض حمايتها، تثمينها وترقية حرفييها، من خلال تحديد صفة الحرفي من غيره، ويطبق هذا الأمر على مجالات النشاط التالية:

- الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية.
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد.
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج الخدمات.

تمارس هذه الأنشطة إما فرديا، أو بشكل منظم في إطار تعاونية أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف، بغرض الوصول إلى أفضل تنظيم للقطاع والاستفادة من كل امتيازاته في مجال الجباية، القرض، التموين والتكوين، وفي نفس الوقت الالتزام بواجبات الحرفي من ممارسة نفس النشاط واحترام مقاييس النوعية.[2]

في مارس 1997، تم إصدار القانون الأساسي النموذجي لتعاونية الصناعة التقليدية والحرف، الذي يحدد المبادئ العامة التي تحكم التعاونيات، وكيفية إدارتها وتسييرها.

وفي أفريل من نفس السنة، صدر المرسوم التنفيذي رقم 97-140، ليحدد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف، بالإضافة إلى مراسيم تنفيذية أخرى تعمل على تنظيم القطاع والحرفيين على حدّ سواء.

---

[1] بن زعرور شكري، كتاب الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-12.

[2] مدوّنة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-57.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما جاءت عدّة قرارات وزارية تصبّ كلها في تشجيع الصناعة التقليدية، كالقرار رقم 01 الصادر في جانفي 1999، الذي يحدد كيفيات تنظيم المسابقة الوطنية للصناعة التقليدية ومبالغ جوائزها.[1]

كما تم إعداد منشور وزاري مشترك بين وزارتي المؤسسات الصغيرة والصناعة التقليدية مع وزارة الفلاحة في فيفري 2003، المتضمن ترقية النشاطات التقليدية في إطار جهاز التنمية الريفية، حيث تم منح إعانات في حدود 100 ألف دينار من أجل ترقية بعض الأنشطة وتشجيع العمل البيتي.[2]

ب. <u>الإطار التنظيمي</u>:

عرف القطاع إعادة تنظيم من قبل وزارة السياحة والصناعة التقليدية التي تولّت سنة 1997 القيام بتوسيع عدد غرف الصناعة التقليدية وتنظيمها، بعدما كانت عبارة عن غرف جهوية للحرف. تعمل غرف الصناعة التقليدية كهياكل لمتابعة انشغالات واهتمامات الحرفيين من خلال جعلهم يستفيدون من تكوين يحسّن مستواهم ويجدّد معلوماتهم.

إن السمة الأساسية لتنظيم هذه الغرف هي الجمع بين الجانب الإداري مع التمثيل الحرفي المنتخب، وقد انتقل عددها من ثمانية غرف سنة 1992 إلى عشرين غرفة سنة 1997، ليصل سنة 2007 إلى 31 غرفة للصناعة التقليدية بميزانية تجاوزن 180 مليار دينار، وهي تعمل تحت إطار الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية، كما تم تحويل سجلات الصناعة التقليدية من المجالس الشعبية البلدية إلى غرف الصناعة التقليدية، وهي سجلات تسمح بوضع مؤشرات إحصائية حول الصناعة التقليدية.[3]

إن الفعالية الاقتصادية لقطاع الصناعة التقليدية وقدرتها على إنشاء مؤسسات تكوّن النسيج الاقتصادي الوطني، جعل الحكومة الجزائرية تعلن في جوان 2002 انتقال الوصاية إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] وزارة السياحة والصناعة التقليدية، القرار رقم 1 المؤرخ في 2 جانفي 1999، يحدد كيفيات تنظيم المسابقة الوطنية للصناعة التقليدية ومبالغ جوائزها.

[2] محمد زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 209.

[3] بن زعرور شكري، كتاب الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 13.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني:

إستراتيجية الجزائر لتطوير مشاريع الصناعة التقليدية

تعتبر الصناعة التقليدية نشاطا اقتصاديا تنتج عنه قيمة مضافة فعلية من خلال تثمين الإمكانيات الوطنية، وتحقيق التوازنات الاجتماعية، وتدعيم النسيج الاقتصادي الدائم، وإنشاء مناصب الشغل، وضمان الاندماج للشباب المقاول، هذا ما جعل الدولة تسعى لإعطائها دورها الحقيقي في حركية التنمية الوطنية من خلال برامج وإستراتيجية شاملة وطويلة المدى.

I. إستراتيجية التنمية المستدامة لقطاع الصناعة التقليدية آفاق 2010:

في إطار المخطط الوطني للإنعاش الاقتصادي، سطّرت الحكومة عدة أهداف اقتصادية واجتماعية لتطوير مختلف القطاعات منها قطاع الصناعة التقليدية، ولهذا تم تشخيصه بغرض تحديد النتائج المتوقعة من الإجراءات المقترحة لتنمية الصناعة التقليدية في بلادنا، مدعّما بأمثلة مستخلصة من تجارب دول طوّرت صناعتها التقليدية والحرفية.

1. رهانات القطاع آفاق 2010:

كان هذا البرنامج محلّ مشاورات واسعة من خلال ملتقيات جهوية نظمت في قسنطينة، الجزائر، أدرار وتلمسان، والتي ضمّت الحرفيين، غرف الصناعة التقليدية والحرف، وكل المؤسسات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع القطاع (التكوين المهني، الثقافة، السياحة، الضرائب، الضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، وكالة التنمية الاجتماعية ...الخ)، ما سمح بإغناء هذه الإستراتيجية بمجموعة من التوصيات واقتراح إجراءات تنظيمية، مالية وتقنية.

أ. أهداف الإستراتيجية:

إن إنجاز مشروع برنامج العمل للتنمية المستدامة للصناعة التقليدية من شأنه أن يحقق الأهداف التالية:

- تنمية تشغيل الشباب في قطاع يحتاج إلى استثمار ضعيف مقارنة بالاستثمار الصناعي.
- تنوّع الأنشطة الاقتصادية المحلية، التي تعتبر مصدرا متنوعا للموارد الاقتصادية،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الثقافية والعمرانية، ما ينمّي الطلب المحلي ويغطي الحاجات الأساسية للمواطنين.

§ تطوير مستوى التأهيل المهني والتقني، وتشجيع المبادرة الشخصية والإتكال على النفس من طرف الشباب.

§ المساهمة في مجهودات الدولة لتطوير استقلاليتها الاقتصادية، من خلال الاندماج الاقتصادي، إحلال منتوجاتها محل الواردات، محاربة التبذير عن طريق استرجاع واستعمال المواد الأولية المحلية، بالإضافة إلى تطوير الصادرات خارج المحروقات.

§ تهيئة الإقليم من خلال إنشاء مناطق نشاط للصناعة التقليدية، ما يسمح بتثبيت السكان في مناطقهم الريفية، وبالتالي التقليص من النزوح الريفي.[1]

ب. <u>الإجراءات المقترحة في الإستراتيجية</u>:

اتخذت السلطات العمومية تدابير تساهم في وصول القطاع لتحقيق الأهداف المسطّرة في آفاق 2010، من خلال تحديد عدة إجراءات تطبيقية وميدانية متعددة الجوانب، نذكر منها:

§ تنفيذ وتطبيق كل الشروط الصادرة في الأمر رقم 96-01، لاسيما المتعلقة بالنوعية والدمغة، بالإضافة إلى إثراء قائمة الأنشطة التقليدية التي من شأنها تليين الإجراءات التشريعية والتنظيمية.

§ إنشاء مؤسسات لدعم القطاع (شبكة غرف الصناعة التقليدية والحرف) بغرض تقريب الإدارة من الحرفيين عن طريق العمل الجواري.

§ ترقية الموارد البشرية عن طريق إعداد برامج تكوينية ملائمة بالتنسيق مع قطاع التكوين والتعليم المهنيين، ووضع مراكز للتكوين المهني متخصصة في قطاع الصناعة التقليدية.

§ إعادة الاعتبار لوحدات الإنتاج للصناعة التقليدية عن طريق برامج تكوينية للحرفيين في مجالات التسيير.

§ وضع شبكة لتموين القطاع بالمواد الأولية والتجهيزات والعتاد، وكذا تسويق المنتوجات النهائية للقطاع.

§ أخذ تدابير وإجراءات تحفيزية وتشجيعية في مجال الجباية، الجمركة والتمويل.

---

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **مخطط العمل من أجل التنمية المستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010**، سنة 2003، ص ص 31-34.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

§ دعم وتعزيز نشاطات الصناعة التقليدية على المستوى المحلي، وفسح المجال للأعمال الجوارية للحرفيين.

§ تنمية العمل بالبيت الذي يعتبر إحدى خصوصيات الصناعة التقليدية، والممارس في الغالب من طرف حرفيات في المناطق الريفية.

§ وضع سياسات وطنية للصيانة والمناولة، قصد خلق تكامل بين الحرف ومختلف المؤسسات.

§ دعم الصناعة التقليدية على مستوى التسويق والترويج على المستويين الوطني والدولي.

§ تسهيل حصول الحرفيين على قروض عن طريق:

- إنشاء صندوق لضمان قروض القطاع.
- تحسين جهاز الإعلام الذي يسمح للحرفين بالحصول على قروض مصغرة، والقروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.
- تقليص نسب الفائدة.[1]

2. النتائج المتوقعة للإستراتيجية:

سيسمح تطبيق مخطط العمل بإنشاء بيئة اقتصادية، ملائمة ومستديمة للقطاع في الجزائر، إذ يجمع بين التكوين، الإعلام، التأطير والاندماج ضمن المسار التنموي الوطني.

إن تنفيذ هذا البرنامج سينعكس إيجابيا على الحرفي، المجتمع والاقتصاد الوطني، حيث ينتظر من ورائه في آفاق 2010 ما يلي:

أ. الحرفي:

سوف تسمح له برامج التكوين والتأطير والإعلام بـــ:

- اكتساب مهارات عالية، وتحسين نوعية منتوجاته.
- تحسين مداخيله وبالتالي وضعيته الاجتماعية والاقتصادية.
- ممارسة نشاطه الحرفي في إطار شرعي ومنظم.

---

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مخطط العمل من أجل التنمية المستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010، مرجع سبق ذكره، ص ص 35-51.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب. المجتمع:

سينبثق من هذه الإستراتيجية ما يلي:

- تثبيت الأفراد في مناطقهم الأصلية.
- تثمين العمل اليدوي المنزلي.
- إعادة الاعتبار للتراث الوطني وحمايته.
- محاربة الآفات الاجتماعية الناتجة عن البطالة كالانحراف.

ج. الاقتصاد الوطني:

إن نجاح هذه الإستراتيجية سينجم عنها ما يلي:

*** في ميدان التشغيل:**

- دعم وتأمين نشاطات الحرفيين المسجلين بسجل الصناعة التقليدية والحرف، سواء كحرفيين فرديين، تعاونيات أو مؤسسات للصناعة التقليدية، ما يجعل أنشطتهم دائمة.
- تشجيع الحرفيين الناشطين في القطاع غير الرسمي، وإدماجهم في الإطار القانوني، وقد قدّر عددهم سنة 2003 بحوالي 113 ألف حرفي، فعودة جزء أو كل هؤلاء الحرفيين ستكون لها آثار إيجابية على مستوى التطهير لنشاطات القطاع، فضلا عن المداخيل المعتبرة التي ستجنيها الخزينة العمومية.
- إنشاء أنشطة جديدة، وخلق مناصب شغل جديدة، تقدّر بـــ 280 ألف منصب، بوتيرة نمو تفوق تلك المسجلة بين سنتي (1998-2000) بنسبة 20%، بمعدل 10 آلاف نشاط جديد، ينجم عن كل نشاط ثلاثة مناصب شغل، وبالتالي في سنة 2010 سيضم قطاع الصناعة التقليدية 510 ألف حرفي موزعين كالتالي:
  - 130 ألف منصب موجود حاليا.
  - 100 ألف منصب شغل ناتج عن تسوية القطاع غير الرسمي.
  - 280 ألف منصب عمل جديد.[1]

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مخطط العمل من أجل التنمية المستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-68.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

*** في ميدان الإيرادات:**

يقدّر الوعاء الضريبي للحرفي بـــ 10 آلاف دينار سنويا (خارج فترات الإعفاء المقترحة)، وبما أن طاقة التشغيل في آفاق سنة 2010 سوف تصبح 510 ألف منصب شغل، فإن الصناعة التقليدية سوف تسمح بجلب مداخيل للخزينة العمومية تقدّر بحوالي خمسة مليار دينار سنويا.

*** في ميدان الصادرات خارج المحروقات:**

أنجزت دراسة من طرف مكتب دراسات متخصص تحت إشراف وزارة التجارة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، وجدت أن القدرات الإنتاجية في مجال الصناعة التقليدية بإمكانها تحقيق رقم أعمال سنوي قدره 5,5 مليون دولار من الصادرات.

انطلاقا من هذه المعطيات، ومن تجربة القطاع في مختلف التظاهرات الدولية، مع احتمال 50% من النمو، فإن هذه الإيرادات قد تصل سنة 2010 إلى 66 مليون دولار، وإذا أضيفت له قيمة المشتريات من طرف السيّاح (حوالي 1,2 مليون سائح بنفقة متوسطة تقدّر بـــ 80 دولار للسائح) ما يعادل رقم الأعمال 96 مليون دولار، وهذا ما يجعل الإيرادات الناتجة عن التصدير تقدّر بـــ 162 مليون دولار أي حوالي 12 مليار دينار جزائري سنويا.[1]

3. تقييم أولي لإستراتيجية الصناعة التقليدية (2003-2010):

منذ جوان 2002، عرف قطاع الصناعة التقليدية مرحلة هامة، إذ تم إلحاقها بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمديرية عامة، حيث تم بذلك الاعتراف ببعدها الاقتصادي، إضافة إلى بعدها التاريخي. وقد تميزت هذه المرحلة بموافقة مجلس الحكومة في جوان 2003 على وضع مخطط عمل من أجل التنمية المستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010، والذي يعتبر الممرّ الرئيسي للقطاع ليثبت ديناميكيته الاقتصادية الوطنية، خاصة وأنه يجمع بين الحرفي، المجتمع والاقتصاد الوطني.

---

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مخطط العمل من أجل التنمية المستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-69.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أ. نتائج المخطط في ميدان التشغيل:

عرف قطاع الصناعة التقليدية توسّعا معتبرا في الفترة ما بين (2003-2007) بزيادة تقدّر بحوالي 55%، وهي زيادة إيجابية، لكن تبقى بعيدة نوعا ما عن تقديرات الإستراتيجية لسنة 2010، التي تهدف إلى ضم 510 ألف حرفي للقطاع، ولتحقق هذا الهدف يجب أن يكون عدد المسجلين بين سنتي (2008-2010) أكثر من 276 ألف حرفي جديد، وهو أمر صعب التحقيق في ظرف سنتين، إذا ما لاحظنا أنه في ظرف خمس سنوات ارتفع عدد الحرفيين بـــ 103 ألف فقط، وهو ما يعادل نسبة 20,1% من النتائج المرتقبة.

أما إذا حللنا النتائج بالنسبة للقاعدة الحرفية، نجد أنها وصلت إلى أكثر من 116 ألف نشاط يشغّل أكثر من 233 ألف حرفي، ما سمح بإنشاء 5934[1] نشاط في مجال الصناعة التقليدية الفنية، خاصة في المناطق الريفية، فتم تنشيط بعض الاقتصاديات المحلية، وبالتالي تثبيت السكان في مناطقهم.

ب. تطوير التأطير والهياكل:

استفاد القطاع في إطار مخطط التنمية المستدامة للصناعة التقليدية من تحسين هياكل الدعم المتمثلة في الغرف الجهوية للصناعة التقليدية والحرف، إذ تم تكييفها حسب محيطها المحلي، لتؤطّر وتؤهّل الأسرة الحرفية وتكون إلى جانبها. كما استفاد القطاع من إنجاز وتهيئة بعض الهياكل، إذ تم استلام ثلاث دور للصناعة التقليدية في كل من تمنراست، البيض والجلفة، وتقدمت الأشغال بدور أخرى في كل من الوادي، الأغواط، بسكرة وغرداية، بالإضافة إلى مراكز لدمغ الزرابي، متاحف الصناعة التقليدية، مراكز تثمين المهارات، السويقات، ومراكز العرض والبيع، إضافة إلى هياكل الدعم والتأطير المذكورة آنفا، كما تم وضع قائمة لنشاطات الصناعة التقليدية بعد تحديثها وفق المرسوم التنفيذي 07-339، الصادر في أكتوبر 2007، وقد طبعت في شكل كتاب.[2]

---

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الإحصائية**، مؤشرات عام 2007، رقم 12، ص 33.

[2] الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، مجلة الحرفي، مجلة دورية للصناعة التقليدية، الجزائر، العدد 4، فيفري 2008، ص ص 45-46.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ج. في مجال التكوين والتمهين:

عملت الهيئات المشرفة على القطاع على تحسين مستوى تأهيل الحرفيين الشباب الحاملين لمشاريع، من خلال ضمان تمويلها من طرف الصندوق الوطني لترقية الأنشطة الحرفية من خلال تنظيمها لـــ 482 دورة تدريبية إلى غاية ماي 2008، تم من خلالها تأهيل 6874 حرفي، منها:

- تكوين 2389 حرفي حامل لمشروع جديد يتضمن أحسن الأساليب لإنشاء مؤسسة من خلال 151 دورة تدريبية.
- تأهيل 4485 حرفي في كيفية تسيير المؤسسة من خلال تنظيم 331 دورة تدريبية.[1]
- كما قام المكتب الدولي بتكوين 48 مكوّن مؤهّل، وهم إطارات بمختلف الغرف، بالإضافة لتأهيل 29 مفتش رئيسي للصناعة التقليدية يمكنهم التحكم بالجوانب التنظيمية والتشريعية المسيّرة للقطاع.
- إضافة إلى هذا، تم تكوين 70 إطارا في الجانب التقني المتعلق بمراقبة الجودة ودمغ الزرابي.
- مرافقة من طرف الإيطاليين في مجال الحليّ، الجلود، الفخار، الزجاج، شملت 52 حرفيا، إلى جانب مشاركة الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي في تقنيات الإنتاج والطهي، وفي تكوين حرفيين في الفخار والخزف.[2]

II. برنامج تنشيط الإنتاج المحلي « SPL »[(*)]:

إن تحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، ووضع حدّ لمختلف المشاكل التي يعاني منها القطاع، سيساهم وبشكل فاعل في تحقيق التوازن الاقتصادي المحلي، وتثبيت الأفراد في مناطقهم، ولهذا الغرض فقد تم طرح منهجية لتحقيق الديناميكية الاقتصادية المحلية، وفق أنظمة إنتاج محلية مشتركة بين الحرفيين.

---

[1] Ministère de la PME et l'artisanat, **bilan des séminaires par chambre**, arrête au 14-05-2005.

[2] الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، مجلة الحرفي، العدد 4، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[(*)] SPL: Système de Production Locale.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

1. ماهية أنظمة الإنتاج المحلية:

يقوم هذا النظام على أساس العمل التساهمي المشترك بين السلطات العمومية، هياكل دعم القطاع، والحرفيين أنفسهم، لتطوير إنتاجهم الحرفي، وتحدّي مشاكلهم خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي يواجهونها في إطار الحرية الاقتصادية والعولمة.

أ. التجارب الدولية السابقة:

طـــوّرت أنظمة الإنتاج المحلية في البرازيل سنة 1991، في إطار ما يعرف بمنهجية « Nucleus »، من خلال التعاون البرازيلي الألماني لدعم روح المقاولة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البرازيلية، من خلال غرف الحرف والصناعات الصغيرة لـــ (ميونيخ) الألمانية، ومجموعة من غرف التجارة والصناعية بالمدينة الفيدرالية (سانتا كاترينا) البرازيلية، وبذلك تم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف هياكل الدعم المتخصصة بتوطين هذه الطريقة على 900 غرفة، أنتجت في نهاية سنة 2005 ما يعادل 45 ألف مجموعة تضم 50 ألف مؤسسة مشتركة.

وقد عمّمت هذه الطريقة على مجموعة من دول العالم، منها فرنسا التي أصبحت تسمّيها نظام الإنتاج المحلي، والتي تضم أربعين مجموعة حرفية، أما في المغرب ففي ظرف أربع سنوات تم دعم ثلاث مجموعات في الخشب، الخزف والجلود.

ب. مفهوم نظام الإنتاج المحلي:

هو عبارة عن مجموعة من المقاولين الحرفيين من نفس النشاط الحرفي أو القطاع الإنتاجي، ينشطون في نفس المنطقة، تربطهم علاقة تعاون، يقومون بعمل جماعي مشترك تحت إشراف هياكل دعم كغرف الصناعة التقليدية والحرف، أو الجماعات المهنية، وهي مدعمة من طرف السلطات المحلية بهدف إنجاز مشاريع مشتركة تؤثر إيجابيا على التنافسية الفردية والقطاعية في الصناعة التقليدية والحرف.[1]

[1] Programme d'appui à l'artisanat algérienne, Pierre Paris, (on line) mise en œuvre de la stratégie d'appui au secteur de l'artisanat, programme stratégique (from Internet), Mars 2007, http// :www.pierre.e.paris.fr.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ج. طرق تنشيط التنمية المحلية من خلال الصناعة التقليدية:

إن نجاح هذا النظام في الجزائر يستدعي تضافر جهود الكلّ، بداية من السلطات العمومية، هياكل دعم القطاع، والحرفيين أنفسهم، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (5): طرق تنشيط التنمية المحلية حسب كل نشاط حرفي

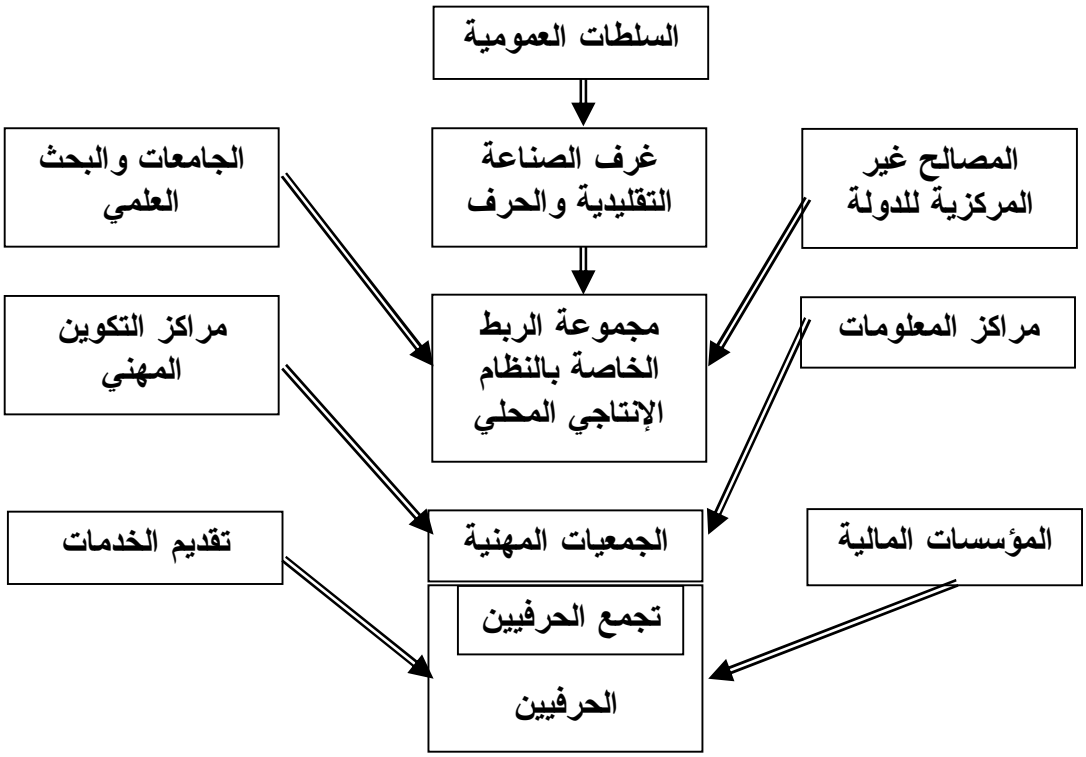

Source:

Programme d'appui à l'artisanat algérienne, Pierre Paris, (on line) mise en œuvre de la stratégie d'appui au secteur de l'artisanat, programme stratégique (from Internet), op.cit.

يحتاج تطبيق نظام الإنتاجية المحلية إلى معرفة خاصة في الشؤون الاقتصادية، قصد تسهيل ما يلي:

- تنمية التعاون ما بين المؤسسات التي تنشط في نفس النشاط الحرفي المرغوب.
- ربط الهياكل والمؤسسات التي تدعم النشاط الحرفي.
- وضع مخطط عمل وإستراتيجية مشتركة.
- تمويل وتطبيق البرامج الجماعية المقرّرة من طرف النظام التنموي المحلي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2. **تنفيذ برنامج الإنتاج المحلي في الجزائر**:

انطلقت برامج نظام الإنتاج المحلي في الجزائر سنة 2007، وقد اتبعت ما يلي:

- اختيار النظم الإنتاجية المرغوبة والمتكونة من خمسة إلى سبعة مجموعات، يتم تركيز الدعم عليها من خلال دراسة مقترحة لخمسة عشر غرفة للصناعة التقليدية.
- تحليل جميع نقاط القوة والضعف لدى المجموعات لتحديد الإجراءات التي يجب تطبيقها من خلال البرنامج لدعمها.
- تكوين منسقي مجموعات الحرفيين.
- تطوير الجمعيات المهنية القطاعية.

أ. الدعم المباشر للحرفيين:

من خلال ما يلي:

- تطوير المنتوجات الحرفية عن طريق وضع ورشات للإبداع، المسابقات والصالونات، وتوفير مجالات للبيع وعرض المنتوجات التقليدية.
- تطوير الخدمات العمومية بالتكوين في كيفية إنشاء المؤسسة وتسييرها، بالإضافة إلى تكوين الحرفيين المعلمين لتحسين أدائهم التقني.
- تسهيل الحصول على التمويل.
- تنمية التعاون ما بين الحرفيين من خلال تنشيط تجمعات ولقاءات خاصة بهم.

ب. الدعم المؤسساتي:

وذلك بـــ:

- وضع الدراسات الإستراتيجية لمعرفة القدرات التنموية وإمكانيات الفروع الإنتاجية.
- تنشيط الروابط في المجموعات الإنتاجية التنموية.
- تقوية هياكل الدعم العمومية من خلال دعم غرف الصناعة التقليدية، وتنمية المصالح الخاصة.
- تقوية الجمعيات المهنية للحرفيين.
- تطوير نظام المعلومات للحرفيين وتطويره على شبكة الانترنيت.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ج. تحسين الإطار العام للقطاع:

عن طريق:

- تفعيل الحوار بين قطاع الصناعة التقليدية والدولة، بتنظيم ورشات وملتقيات جهوية ووطنية.
- تجديد الإطار التشريعي والتنظيمي والتحفيزي للقطاع.
- إنشاء الهياكل القاعدية للحرفيين كدور الصناعة التقليدية عبر الولايات، مراكز حرفية ...الخ.[1]

د. الاحتياجات المالية للبرنامج:

قدمت هذه التقديرات لفترة أربع سنوات من 2008 إلى 2011 بغرض تمويل سبع مجموعات إنتاجية محلية بدون احتساب التقديرات المالية للهياكل القاعدية. وهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (18):

تقديرات الحاجيات المالية لبرنامج الإنتاج المحلي ما بين (2008-2011)

الوحدة: ألف دينار

	الميزانية المركزية	الميزانية لكل مجموعة SPL	الميزانية العامة
الدعم المباشر للحرفيين	139.820	139.320	1.115.060
الدعم المؤسساتي	150.920	71.400	65.070
تحسين الإطار العام للقطاع	22.200	3940	49.780
المجموع	312.940	214.660	1.815.766

Source:

Programme d'appui à l'artisanat algérienne, Pierre Paris, (on line) mise en œuvre de la stratégie d'appui au secteur de l'artisanat, programme stratégique (from Internet), op.cit.

[1] Programme d'appui à l'artisanat algérienne, op.cit.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثالث:

الدور التنموي لمشاريع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر

تلعب الصناعة التقليدية دورا هامّا في عملية التنمية في المجتمعات المحلية، من خلال قدرتها على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متباينة، بحشد الموارد والإمكانيات المحلية من مواد أولية، خبرات ومهارات، ما يتيح فرص عمل تسمح برفع الدخل الحقيقي لأبناء المجتمع، ويجسد سياسة الاعتماد على الذات على المستوى المحلي، ويدعم نسيج العلاقات الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي، وبالتالي الاقتصادي للمجتمع. كما يشكل قطاع الصناعة التقليدية قطبا تنمويا هاما يمكّنه من استحداث ديناميكية اقتصادية من خلال الاستثمار فيه والتوسع في إنتاجه، خاصة وأن القطاع يتميز بقيمة مضافة عالية، يمكنها جلب العملة الصعبة للجزائر.

I. مساهمة مشاريع الصناعة التقليدية والحرف في التنمية الاقتصادية:

تساهم المشاريع الصغيرة في تغطية السوق والأنماط الاستهلاكية، ومختلف عادات الشراء، فضلا عما تتميز به من خصائص وما تقدمه من دعم للناتج الداخلي الخام، وخلق فرص عمل جديدة، ولعل أكثر المشاريع قدرة على خلق الثروة والمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية نجد مشاريع الصناعة التقليدية.

1. تطور تعداد مشاريع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر:

إن تحليل النسيج المؤسساتي لقطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر منذ إلحاقه بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع مخطط العمل من أجل التنمية المستدامة للقطاع سنة 2003 إلى غاية سنة 2007، يجعلنا نستنتج أنه في ظرف خمس سنوات توسعت القاعدة الحرفية بنسبة 68,63%، حين انتقلت من حوالي 80 ألف نشاط حرفي إلى أكثر من 116 ألف نشاط تابع إلى نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما سيوضحه الجدول الموالي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (19): توزيع مشاريع الصناعة التقليدية حسب نوعية النشاط في الفترة ما بين (2003-2007)

السنة / نوعية النشاط	2003	2004	2005	2006	2007
الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	43.435	45.126	50.139	52.336	54.139
الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات	26.151	30.140	32.574	38.500	44.308
الصناعة التقليدية الفنية	10.264	11.466	13.359	15.386	17.900
المجموع	79.850	86.732	96.072	106.222	116.347

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **نشرية المعلومات الإحصائية**، رقم 08، سنة 2005، ص 19.
وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **نشرية المعلومات الإحصائية**، رقم 10، سنة 2006، ص 16.
وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **نشرية المعلومات الإحصائية**، رقم 12، سنة 2007، ص 20.

إن القراءة المباشرة للجدول أعلاه تبين لنا ما يلي:

سمح تطبيق الإجراءات والتدابير المقترحة في إطار الصناعة التقليدية آفاق 2010، إنشاء أنشطة جديدة بمعدل يصل إلى حوالي 10 آلاف نشاط سنويا بنسبة زيادة قدّرت بحوالي 10%، إذ تحتل الصناعة التقليدية لإنتاج المواد أكبر عدد من الأنشطة، حيث كانت تمثل سنة 2003، 54,39% من مجموع الأنشطة، في حين أصبحت تمثل سنة 2007، 46,53%، كما كانت الصناعة التقليدية الفنية سنة 2007 تمثل 15,38% فقط من مجموع الأنشطة، رغم أنه قطاع يتميز بميزة نسبية ناتجة عن غنى التراث الجزائري وأصالته، لكن إذا درسنا التطور السنوي لفترات سابقة نجد أن التحليل سيختلف:

الجدول رقم (20):

نسب الزيادة في مشاريع الصناعة التقليدية سنويا في الفترة (2003-2007)

النسبة بين السنوات	2004/2003	2005/2004	2006/2005	2007/2006
الفوارق العددية	6882	9340	10.150	10.125
نسبة الزيادة (%)	8,61	10,76	10,56	9,53

المصدر: الجدول من استنتاج الطالبة انطلاقا من الجدول رقم (19).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن تحليل هذه النتائج في الفترة ما بعد 2003، ومقارنتها بنتائج الأنشطة المسجلة ما بين سنتي (1998-2000) قبل وضع الإستراتيجية وإعطاء الصناعة التقليدية بعدها الاقتصادي، نجدها متقاربة جدا، إذ أنه في الفترة المذكورة، كان معدل النشاطات الجديدة سنويا يقدّر بـــ 10 آلاف نشاط. إذن فإن التطور الذي لمسناه في إنشاء الأنشطة الجديدة في ظرف خمس سنوات والذي قارب 65%، ما هو إلا نتاج تراكم لتعداد هذه الأنشطة، وليس زيادة في نسب الأنشطة الجديدة المضافة إلى الاقتصاد الوطني، وبالتالي إلى التنمية والرفاهية الاقتصادية، هذا يعني أن تطبيق الإستراتيجية لم يأتي بثماره المرجوّة، إذ بقيت نسب تطور الأنشطة ثابتة ولم تعرف الزيادة المنتظرة رغم ما جنّد لذلك، ابتداء من إلحاق الصناعة التقليدية بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإعطائها الدافع الاقتصادي الذي يبقى غائبا عن القطاع لحدّ الآن.

2. إنشاء مناصب الشغل في الصناعة التقليدية والحرف:

الصناعة التقليدية حرفة يدوية يتطلب إنجازها وإنجاحها الموارد البشرية قبل تدخل الآلة، ما جعلها تكتسب مكانة قوية في أنشطة المجتمع الجزائري، فهي مصدر للثروة بمداخيلها وإنشاء لمناصب الشغل.

كما رأينا في النقطة السابقة، أن القاعدة الحرفية توسعت لتصل سنة 2007 إلى 116.347 مشروع حرفي ينشئ أكثر من 233 ألف منصب عمل، وهو ما يمثل نسبة تفوق 17% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في الجزائر، وهي نسبة معتبرة جدا من هذه الناحية.

ويمكن ملاحظة تطور عدد مناصب الشغل في قطاع الصناعة التقليدية والحرف خلال الخمس سنوات الأخيرة من خلال الجدول الموالي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (21): تطور عدد مناصب الشغل في قطاع الصناعة التقليدية والحرف حسب الطابع القانوني في الفترة (2003-2007)

السنوات		الحرفيين الفرديين	التعاونيات الحرفية	المؤسسات الحرفية	مجموع الحرفيين
2003	أرباب العمل	78.990	807	53	79.850
	مناصب الشغل	157.980	1614	530	160.124
2004	أرباب العمل	85.888	787	57	86.732
	مناصب الشغل	171.776	1574	570	173.920
2005	أرباب العمل	95.208	789	75	96.072
	مناصب الشغل	190.416	1578	750	192.744
2006	أرباب العمل	105.365	782	75	106.222
	مناصب الشغل	210.730	1564	750	213.044
2007	أرباب العمل	115.508	767	72	116.347
	مناصب الشغل	231.016	1534	720	233.270

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **نشرية المعلومات الاقتصادية لسنة 2003**، العدد 4، ص 15.
وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **نشرية المعلومات الاقتصادية لسنة 2004**، العدد 6، ص 17.
وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **نشرية المعلومات الاقتصادية لسنة 2005**، العدد 8، ص 20.
وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **نشرية المعلومات الاقتصادية لسنة 2006**، العدد 10، ص 17.
وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **نشرية المعلومات الاقتصادية لسنة 2007**، العدد 12، ص 21.

ملاحظة:

إن تقدير مناصب الشغل الحقيقية التي ينشئها قطاع الصناعة التقليدية يتم من خلال عملية حسابية تقوم على الأساس التالي:

- كل حرفي فردي مرفق بصانع مؤهل، وبالتالي يُضرب مجموع الحرفيين الفرديين في اثنان.
- كل تعاونية مكوّنة على الأقل من حرفيين، وبالتالي يضرب مجموع التعاونيات في اثنان.
- كل مؤسسة حرفية تقليدية تحتوي على معدل عشر أشخاص فيضرب مجموع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المؤسسات في عشرة.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن زيادة الأنشطة الحرفية من 2003 إلى 2007 أدى إلى مضاعفة عدد مناصب الشغل الممنوحة في القطاع من حوالي 160 ألف إلى أكثر من 233 ألف منصب عمل بزيادة تفوق 70 ألف منصب عمل جديد خلال خمس سنوات، وبمعدل زيادة وصل إلى أكثر من 20 ألف منصب جديد سنويا، حسب ما يبينه البيان التالي:

الشكل رقم (6): الزيادة السنوية في مناصب الشغل المتوفرة في قطاع الصناعة التقليدية في الفترة (2003-2007)

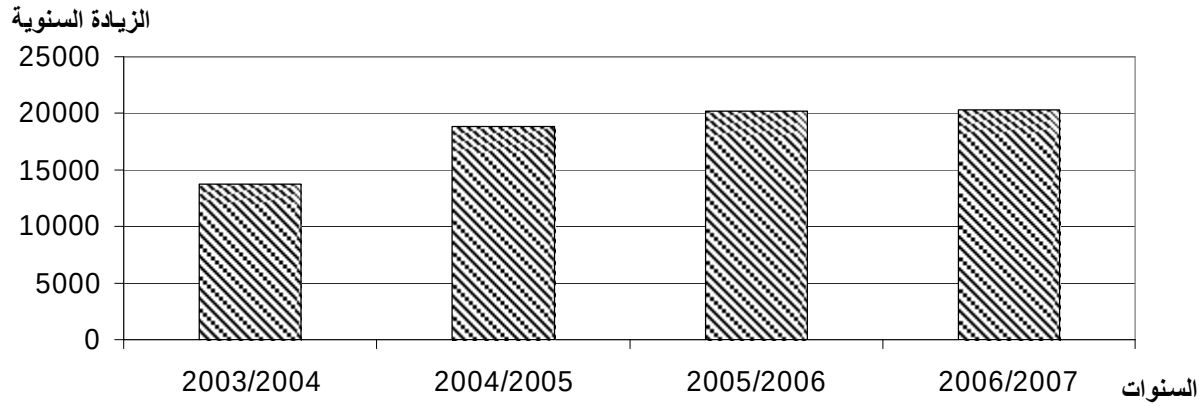

المصدر: البيان من استنتاج الطالبة انطلاقا من الجدول السابق.

لكن من الملاحظ هو أن تطور عدد المشغلين في القطاع كان نتيجة تطور الحرفيين الفرديين الذين ينشطون فيه سنويا، في حين نلاحظ أن التعاونيات والمؤسسات الحرفية[*] خاصة، هي في تناقص ملحوظ من سنة لأخرى، إذ انتقلت من 103 مؤسسة حرفية سنة 2002 لتصل إلى 72 مؤسسة فقط عبر التراب الوطني سنة 2007، خاصة وأن هذه الأخيرة كفيلة بتوفير مناصب شغل أكبر، وبالتالي امتصاص البطالة وتقليص الفقر وإحداث التنمية على المستوى المحلي.

تبقى هذه الإحصائيات تقديرية في ظل تهرّب الحرفيين من التسجيل المزدوج في السجل التجاري والحرفي بغرض التخفيف من الأعباء.

[*] سنعود لتعريف التعاونيات والمؤسسات الحرفية في الفصل الرابع.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما لاحظنا عدم تقارب في الإحصائيات بين تلك المقدمة من طرف الوزارة، وتلك المقدمة من طرف مكتب الدراسة والاستشارة « Ecotechnics » المكلف بدراسة ميدانية من طرف الوزارة، فحسب تقرير وضعه هذا الأخير حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية سنة 2007، وجد أن 25% من الحرفيين أرباب العمل متوقفون عن النشاط، وبالتالي فالعدد الحقيقي للحرفيين هو حوالي 84 ألف حرفي في نهاية 2007، 14,3% منهم فقط يشتركون في الضمان الاجتماعي.

كما كشف التقرير، أن الأجر الإسمي للحرفي الدائم انتقل ما بين سنتي 2006 و2007، من 200 ألف دينار سنويا إلى 220 ألف دينار سنويا، هذا ما يعني الانتقال من 16 ألف دينار شهريا إلى حوالي 18 ألف دينار شهريا، بزيادة قدّرت بـــ 10%، وهي زيادة ضعيفة إذا ما قورنت بتضخم الأسعار، وبالتالي القدرة الشرائية للحرفي الأجير ومنه رفاهيته الاقتصادية.

وعلى أساس ما ذكر سابقا، فقد قدّرت القيمة الإجمالية لأجور الحرفيين المثبتين بـــ 11,5 مليار دينار سنة 2006، ووصلت سنة 2007 إلى 13,3 مليار دينار، في حين ارتفعت في نفس الفترة بالنسبة لجميع أجراء القطاع بما فيهم غير المثبتين والموسميين، إذ انتقلت من 19,2 مليار دينار إلى 123 مليار دينار.[1]

إذن فمساهمة الصناعة التقليدية في تقليص الفقر، والرفع من المستوى المعيشي للأفراد معتبرة نسبيا، وهي مرشحة للارتفاع، إذا ما وجد القطاع الظروف الملائمة، والمساعدة الفعالة من الدولة، لأنه قطاع لا يمكن له أن ينهض وينمو إلا إذا تدخلت الدولة بسياسات فعالة أكثر، واتخذت خيار الاستثمار المجدي، لا خيار زيادة الإنفاق بدون فعالية اقتصادية واضحة.

3. مكانة مشاريع الصناعة التقليدية في الاستثمار والإنتاج:

تتطلب التنمية الاقتصادية الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الناشطة في مختلف المجالات بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وزيادة الاستثمار، وفي هذا الصدد يعرف قطاع الصناعة التقليدية ارتفاعا ملحوظا في مجموع استثماراته خلال الثلاث سنوات الأخيرة، إذ

[1] Ecotechnics, **étude et conseil, la conjoncture économique dans le secteur de la PME en 2007**, rapport final, étude pour le ministère de la PMEA, Avril 2008, p 48.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ارتفعت من 2005 إلى 2006 بـــ 1,1 مليار دينار، في حين وصل الاستثمار سنة 2007 إلى 12,4 مليار دينار[1]، ولكن ورغم التطور في حجم الاستثمار الإجمالي لم يوافقه التطور في الإنتاج، فبعكس حجم الاستثمار الذي زاد بنسبة 14,6% ما بين (2006-2007)، فإن الإنتاجية بقيت مستقرة نوعا ما، إذ عرفت زيادة قدّرت بـــ 3%، في حين أن الفترة التي سبقتها لم تعرف زيادة في الاستثمار إلا بنسبة 1,5%، لكن في المقابل عرفت زيادة في الإنتاج بما يعادل نسبة 18%، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (22): قيم الإنتاج والاستثمار في الصناعة التقليدية والحرف في الفترة (2005-2007)

الحجم	2005	2006	2007
الإنتاج (مليار دج)	53,9	63,6	65,5
الاستثمار (مليار دج)	71,2	72,3	84,7

Source: Ecotechnics, 2007, op.cit, p 48.

إن ثبات إنتاجية القطاع رغم الزيادة الملحوظة في الاستثمار، يؤكد أن قطاع الصناعة التقليدية، قطاع لا يحتاج إلى الإنفاق بقدر ما يحتاج إلى الاستثمار الحقيقي بتأطير أحسن للقطاع، وتنظيم أفضل للحرفيين، من أجل المساهمة في إشباع حاجات المجتمع السلعية والخدمية.

إن 30% من الاستثمارات في قطاع الصناعة التقليدية مموّلة من طرف الحرفيين أنفسهم، في حين تنعدم التمويلات البنكية، كما أن 70%[2] منها ممولة عن طريق الاقتراض من طرف مصادر عائلية، وهياكل دعم التشغيل، منها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب التي موّلت إلى غاية نهاية 2007 ما يساوي 13.380 مشروع، أنشأت من خلالها 46.509 منصب عمل، باستثمار إجمالي يفوق 27 مليار دينار.[3]

[1] Ecotechnics, 2007, op.cit, p 48.
[2] Ibid, p 49.
[3] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الاقتصادية لسنة 2007، مرجع سبق ذكره، ص 30.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلال سنة 2006، كان المنتوج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات يمثل 3444,11 مليار دينار[1]، تساهم الصناعة التقليدية فيه بـــ 63,6 مليار دينار، إذن فمساهمة هذه الأخيرة في المنتوج الداخلي الخام خارج المحروقات تعادل نسبة 1,82%، وهي نسبة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بإمكانيات القطاع الإنتاجية.

4. مساهمة مشاريع الصناعة التقليدية في الصادرات خارج المحروقات:

يشكل قطاع الصناعة التقليدية الفنية قطبا تنمويا حيويا يمكنه استحداث ديناميكية اقتصادية من خلال تفعيل الصادرات خارج قطاع المحروقات، وما ينجرّ عنه من دخول العملة الصعبة للبلاد من جهة، وتوسيع الاستثمار وبالتالي الطاقة الاستيعابية للقطاع على مستوى التشغيل من جهة أخرى، وما يحققه من مداخيل للحرفيين تؤثر مباشرة على مستواهم المعيشي.

إن تنمية صادرات المنتوجات التقليدية تكون من خلال ما يلي:

- **تنمية قطاع السياحة:**

فالعلاقة بين السياحة والصناعة التقليدية الفنية تبرز من خلال الاستثمار في القطاع السياحي الذي يمثل بدوره سوقا لمنتوجات الصناعة التقليدية الفنية، وبالتالي فهو يساهم في توسيع قدرات القطاع من ناحية الطلب.

- **المشاركة في الصالونات والمعارض الدولية:**

وعدم تركيز الاهتمام على البيع المباشر، وإنما محاولة اكتساب أسواق وصفقات على المدى البعيد تسمح بتصدير كميات معتبرة من المنتوجات.

لقد تم إحصاء 33 مؤسسة في الصناعة التقليدية تلجأ إلى التصدير في الجزائر، منها 11 تختص في مختلف المنتوجات الحرفية، خمس مؤسسات في المنتوجات النسيجية، أربعة في الحليّ، سبعة مؤسسات في الخزف والفخار، خمس مؤسسات في الملابس التقليدية ومؤسسة واحدة في الطلاء والتزيين.

---

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الاقتصادية لسنة 2007، مرجع سبق ذكره، ص 45.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أثبتت دراسة أنجزت من طرف مكتب دراسات متخصص تحت إشراف وزارة التجارة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية « PNUD » سنة 1997، أن الطاقة الإنتاجية لقطاع الصناعة التقليدية تستطيع أن توفر رقم أعمال سنوي موجّه للتصدير يقدّر بـــ 5,5 مليون دولار، ووفق هذه المعطيات، واستنادا لتجربة الجزائر في التظاهرات الدولية والتي تمثل 50% من إيرادات تصدير القطاع، فقد قدّر أنها ستصل إلى 66 مليون دولار في آفاق 2010، يضاف إليها رقم الأعمال المحقق من طرف السوّاح الأجانب بـــ 96 مليون دولار بمصاريف قدّرت بـــ 80 دولار للسائح، وبالتالي فالحجم الإجمالي للإيرادات الموجهة للتصدير آفاق 2010، تصل إلى 162 مليون دولار أي حوالي 12 مليار دينار.[1]

هذا بالنسبة للتقديرات، أما بالنسبة للحقائق، فنجد أن الإحصائيات في مجال الصادرات لمنتوجات الصناعة التقليدية في الصالونات الدولية في الفترة (1997-2002) هي كالتالي:

الجدول رقم (23): صادرات الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية في الفترة (1997-2002)

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002
صادرات الصناعة التقليدية الفنية (دولار)	6000	57.000	41.000	26.500	50.000	25.000

المصدر: الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، **استبيان قاعدة الصناعة التقليدية في الدول العربية**، سبتمبر 2003، ص 4.

بلغت صادرات الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف ذروتها سنة 1998 لتصل 57 ألف دولار فقط، فأين هذا الرقم من الطاقة التصديرية المقدّرة بـــ 5,5 مليون دولار، وإذا طبقنا مقاربة أن 50% من الصادرات تكون في المعارض الدولية، فأين هذا الرقم من مليونين و750 ألف دولار، إذن فقيمة هذه الصادرات لا تمثل سوى 20% من إمكانيات القطاع في مجال التسويق في المعارض الدولية.

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مخطط العمل من أجل التنمية المستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010، مرجع سبق ذكره، ص 69.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ملاحظة:

يلجأ الحرفيون إلى تخفيض قيمة فواتيرهم شهريا تهرّبا من الضرائب وإجراءات التوطين.

إن انتقال الصناعة التقليدية إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2002، والمباشرة بتطبيق مخطط العمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية سنة 2003، سمح بوضع عدّة إجراءات تحفيزية للقطاع ليستطيع الوصول في آفاق 2010 إلى تصدير ما قيمته 66 مليون دولار كأحسن تقدير.

وبغرض تحليل نتائج الإجراءات المطبقة، وإصدار تقييم أوّلي لها، نقوم بدراسة حصيلة صادرات الجزائر من المنتوجات التقليدية في الفترة (2003-2007):

الجدول رقم (24): قيمة وكمية صادرات الجزائر لمنتوجات الصناعة التقليدية في الفترة (2003-2007)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
الكميات (ألف طن)	0,034	0,069	0,616	2,997	4,091
القيمة (مليون دولار أمريكي)	0,027	0,024	0,069	0,528	1,168

المصدر: الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية « ALGEX »، 2008.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن انتعاش الصناعة التقليدية بدأ بشكل ملحوظ في سنتي (2006-2007)، حيث عرف ارتفاعا محسوسا في الكمية المصدّرة، قدّرت نسبتها سنة 2006 بـــ 79,44% مقارنة بسنة 2005، أما سنة 2007 فقد ارتفعت بـــ 26,74% مقارنة بسنة 2006، في حين سجلت صادرات ضعيفة سنتي 2003 و2004 تراوحت ما بين 0,034 و0,069 مليون طن.

أما بالنسبة للقيمة أي المداخيل من العملة الصعبة، فقد انتقلت من 0,027 مليون دولار سنة 2003 إلى 0,528 مليون دولار سنة 2006 لتصل سنة 2007 إلى 1,168 مليون دولار.

إن هذه الزيادة في قيمة الصادرات دليل على أن القطاع يتطور، وله القابلية والقدرة، وإمكانياته أكبر بكثير من هذا، إذا ما قورن بتقديرات 2010، إذ لا يمثل هذا الرقم سوى نسبة ضعيفة جدا تقدّر بـــ 1,76% من إمكانيات الجزائر.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما إذا قارناه بصادرات الجزائر خارج المحروقات (التي هي أصلا ضعيفة)، والتي وصلت سنة 2007 إلى 1312 مليون دولار، فقيمة صادرات الصناعة التقليدية ضعيفة جدا ويمكن القول أنها مهملة إذ قدّرت نسبتها بـــ 0,089%.

إن التطور في صادرات الصناعة التقليدية، يبقى بعيدا جدا عن إمكانيات القطاع وقدراته على جلب العملة الصعبة للاقتصاد الوطني، وبالتالي المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

II. دراسة استشرافية لإمكانيات القطاع في التشغيل:

إن تحليل الصناعة التقليدية الجزائرية يظهر أن إمكانياتها التنموية كبيرة، نظرا لتنوع المنتوجات التقليدية وجودتها وجماليتها، وإن توسع نشاطات القطاع وتنظيمه بشكل فعال، سيجعل الجزائر تحظى بقطاع يمتص البطالة بشكل فعال وبإمكانيات متاحة، ويمكنه كذلك أن يساهم في جلب العملة الصعبة بإنتاج فعلي ودائم، وبالتالي يخفف من حدّة الاعتماد على المحروقات.

لكن في الوقت الحاضر، لا يساهم القطاع إلا بقدر ضئيل جدا من إمكانياته، نظرا لغياب إستراتيجية فعالة وعملية تتعامل مع القطاع، وتأخذ بعين الاعتبار هشاشته وحاجته الدائمة إلى دعم الدولة.

إن قدرة الصناعة التقليدية على التصدي للبطالة سترتفع إذا ارتفعت أنشطتها من ناحية، كما أنها ستتزايد إذا وجد جميع المتخرجين من قطاع التكوين المهني أماكنهم عند حرفيين أسّسوا نشاطهم الخاص، أو إذا دُعّموا ليُؤسّسوا أنشطتهم الذاتية.

1. تقدير إمكانيات قطاع الصناعة التقليدية على امتصاص المتخرجين من قطاع التكوين المهني:

يمكن تقدير إمكانيات القطاع كمحرك للقوى العاملة، إذا ما قارنا عدد المتخرجين السنوي من مراكز التكوين المهني، مع عدد الحرفيين المسجلين سنويا في كل ولاية وحسب نشاط كل واحد منهم، فإذا تم توزيع كل المتخرجين سنويا على الحرفيين المسجلين ليصبحوا صنّاع أجراء، حسب قدرات كل حرفي، وحسب إمكانيات كل ولاية، يمكن أن يشغّل معظم المكوّنين سنويا من جهة، ومنح كل حرفي مسجل في سجل الصناعة التقليدية إمكانية إضافية للنجاح والحصول على

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حرفي متكوّن ومؤهل في مجال عمله.

ومثالا على ذلك ندرس عدد المتخرجين والحرفيين المسجلين سنتي 2006 و2007، وسنجد إمكانيات كل ولاية في امتصاص البطالة، ونقائصها في مجالات أنشطة الصناعة التقليدية والحرف من خلال الطرح التالي:

لتقدير عدد مناصب الشغل التي يمكن لقطاع الصناعة التقليدية توفيرها، اعتمدنا على الفرضية التالية: إذا وفّر كل حرفي(*) أنشأ نشاطا، عددا من مناصب الشغل للمتخرجين من التكوين المهني حسب إمكانياته الاستيعابية والإنتاجية، سيحصل معظم المتخرجين سنويا على منصب عمل، باعتبار أن الموارد البشرية المؤهلة هي أحد أهم العناصر لنجاح أيّ نشاط حرفي تقليدي، ويبقى على الدولة دعم الحرفيين من ناحية توفير المواد الأولية وإيجاد قنوات تسويقية للمنتوجات التقليدية، بداية بشرائها من طرف الدولة لسدّ حاجياتها بدل شراء مواد مستوردة، فاجتماع المادة الأولية ذات النوعية باليد العاملة المؤهلة يعطي إنتاجا وفيرا وجيّدا، وتوسع القنوات التسويقية، سيوسّع من الأنشطة الحرفية، وبالتالي ستوسّع قدرات القطاع على امتصاص اليد العاملة البطّالة.

ملاحظة:

* إن تقدير المتخرجين في الصناعة التقليدية لإنتاج المواد كان عن طريق جمع مجالات التمهين التالية: صناعة الخشب والأثاث، صناعة الجلود، الخياطة والملابس.

* العلامة (-) تعني أن هناك نقصا في عدد المتكونين في مجال الصناعة التقليدية مقارنة بعدد المسجلين في سجل الصناعة التقليدية والحرف في نفس السنة، أي أن هناك مناصب شغل شاغرة في هذا المجال.

* اعتبار أن كل نشاط حرفي جديد ينجم عنه ثلاث مناصب شغل على الأقل بالنسبة للحرفيين الفرديين، و10 مناصب شغل على الأكثر بالنسبة للمؤسسات الحرفية.

* حساب مناصب الشغل المطلوبة لمتخرجي قطاع التكوين المهني في مجال الصناعة التقليدية كان بقسمة عدد المتخرجين السنوي على عدد المسجلين الجدد في سجل الصناعة التقليدية والحرف.

(*) حرفي: يمارس نشاطا تقليديا ، ويتولى بنفسه تنفيذ العمل، وإدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (25): مقارنة عدد الحرفيين الجدد مع عدد المتخرجين من مراكز التكوين المهني في الصناعة التقليدية الفنية لسنتي 2006-2007

الولايات	الصناعة التقليدية الفنية					
	2006			2007		
	المسجلين	المتخرجين	مناصب الشغل	المسجلين	المتخرجين	مناصب الشغل
أدرار	36	239	7	60	243	4
الشلف	21	207	10	37	105	4
الأغواط	11	36	3	24	151	6
أم البواقي	61	158	3	66	170	3
باتنة	39	153	4	40	139	3
بجاية	41	159	4	124	237	2
بسكرة	94	198	2	36	211	6
بشار	52	45	1(-)	34	0	0(-)
البليدة	59	266	5	44	317	7
البويرة	11	122	11	65	228	4
تمنراست	39	23	1(-)	60	70	1
تبسة	23	61	3	54	107	2
تلمسان	45	214	5	35	271	8
تيارت	26	46	2	24	102	5
تيزي وزو	127	328	3	244	388	2
الجزائر	157	482	3	168	358	2
الجلفة	22	222	10	143	147	1
جيجل	137	296	2	70	248	4
سطيف	114	232	2	90	229	3
سعيدة	33	27	1(-)	40	80	2
سكيكدة	102	166	1	97	347	4
سيدي بلعباس	10	226	22	13	154	12
عنابة	62	89	1	54	132	2
قالمة	23	78	3	41	138	3
قسنطينة	96	147	2	228	248	1
المدية	19	398	21	24	358	15
مستغانم	19	186	10	38	164	4
المسيلة	89	152	2	157	162	1
معسكر	14	81	6	18	107	6
ورقلة	69	168	2	46	323	7
وهران	61	100	2	50	155	3
البيض	20	120	6	24	111	5
إليزي	97	35	1(-)	107	42	1(-)
برج بوعريريج	148	58	1(-)	74	59	1(-)
بومرداس	18	49	3	19	171	9
الطارف	58	211	4	37	374	10
تندوف	8	19	2	17	27	2
تسمسيلت	8	6	1(-)	8	55	7
الوادي	34	66	2	43	120	3
خنشلة	54	139	3	85	111	1
سوق أهراس	11	137	12	10	143	14
تيبازة	41	177	4	46	123	3
ميلة	79	194	2	55	175	3
عين الدفلة	34	35	1	44	250	6
النعامة	7	78	11	34	42	1
عين تيموشنت	17	126	7	25	102	4
غرداية	13	181	14	57	222	4
غليزان	7	397	57	27	595	22
المجموع	2366	7333	3	2936	8811	3

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية، رقم 10، مرجع سبق ذكره، ص 18.
وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية، رقم 12، مرجع سبق ذكره، ص 24.
Ministère de la formation et de l'enseignement professionnels, direction du développement et de la planification, **annuaire statistique 2006**, Mai 2007, p 48.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بناء على الفرضية السابقة الذكر، وإذا درسنا مخرجات قطاع التكوين المهني في الصناعة التقليدية حسب نوع النشاط، وقارناه بعدد المسجلين السنوي في كل نشاط، نجد أن معدل المكوّنين في الصناعة التقليدية الفنية يتلاءم في المتوسط مع عدد المسجلين سنويا، باعتبار أن كل حرفي مسجل جديد في سجل الصناعة التقليدية والحرف، يمكنه الحصول على متوسط ثلاث صنّاع[*] مؤهّلين، مع تسجيل نقص في عدد المتكونين سنتي 2006 و2007 في بعض الولايات نسبة للمسجلين، كولايات بشار، إليزي وبرج بوعريريج، في حين نسجل فائضا كبيرا في ولايات أخرى كالمدية، سوق أهراس وغليزان.

[*] صانع: كل عامل أجير له تأهيل مهني مثبت.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (26): مقارنة عدد الحرفيين الجدد مع عدد المتخرجين من مراكز التكوين المهني في الصناعة التقليدية لإنتاج المواد لسنتي 2006-2007

الولايات	الصناعة التقليدية لإنتاج المواد					
	2006			2007		
	المسجلين	المتخرجين	مناصب الشغل	المسجلين	المتخرجين	مناصب الشغل
أدرار	23	414	18	10	367	37
الشلف	76	269	4	48	137	3
الأغواط	20	239	12	17	237	14
أم البواقي	73	133	2	48	158	3
باتنة	117	648	6	93	531	6
بجاية	88	376	4	68	677	10
بسكرة	71	400	6	69	469	7
بشار	30	153	4	56	180	3
البليدة	73	499	7	63	390	6
البويرة	16	593	37	15	616	41
تمنراست	22	125	6	10	122	12
تبسة	36	166	5	36	145	4
تلمسان	45	284	6	54	252	5
تيارت	29	108	14	17	318	19
تيزي وزو	82	232	3	74	367	5
الجزائر	212	562	3	198	1413	7
الجلفة	29	59	2	13	355	27
جيجل	133	404	3	112	526	5
سطيف	123	518	4	101	550	5
سعيدة	50	58	1	13	112	9
سكيكدة	100	436	4	93	769	8
سيدي بلعباس	26	260	10	18	124	7
عنابة	42	236	6	52	87	2
قالمة	48	310	6	64	314	5
قسنطينة	213	320	2	248	362	2
المدية	39	607	16	38	378	10
مستغانم	70	176	3	54	29	1(-)
المسيلة	89	462	5	141	203	2
معسكر	68	209	3	49	188	4
ورقلة	82	363	5	78	132	2
وهران	202	241	1	184	174	1(-)
البيض	21	128	6	19	337	18
إليزي	4	24	6	7	16	2
برج بوعريريج	134	167	1	76	376	5
بومرداس	35	440	13	29	421	14
الطارف	42	211	5	45	136	3
تندوف	16	30	2	12	0	0(-)
تسمسيلت	13	31	2	7	217	31
الوادي	63	426	7	38	40	1
خنشلة	42	101	2	25	208	8
سوق أهراس	31	96	3	35	137	4
تيبازة	32	248	8	49	172	4
ميلة	75	400	5	57	228	4
عين الدفلة	73	298	4	87	397	5
النعامة	12	132	11	19	65	3
عين تيموشنت	26	77	3	18	58	3
غرداية	24	217	9	24	283	12
غليزان	36	202	6	37	57	1
المجموع	3006	14247	5	2718	13550	5

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية، رقم 10، مرجع سبق ذكره، ص 18.
وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية، رقم 12، مرجع سبق ذكره، ص 24.
Ministère de la formation et de l'enseignement professionnels, direction du développement et de la planification, op.cit, p 48.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالنسبة للصناعة التقليدية لإنتاج المواد، فبمقارنة معدل المتكونين والمسجلين بين سنتي 2006 و2007 نجده مقبولا نوعا ما، إذ يمثل خمسة متكونين جدد لكل حرفي بدأ نشاطه، بالتأكيد في هذا الجانب، كل حرفي حسب إمكانياته الاستيعابية والإنتاجية، مع وجود نقص وزيادة في بعض الولايات، فإذا لاحظنا النقص سنة 2007، نجده فقط في ولايتي مستغانم ووهران، أما الزيادة فكانت في العديد من الولايات، نذكر منها: أدرار، الجلفة، وتسمسيلت، والتي سجلت أعلى النسب.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم (27): مقارنة عدد الحرفيين الجدد مع عدد المتخرجين من مراكز التكوين المهني في الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات لسنتي 2006-2007

الولايات	الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات					
	2006			2007		
	المسجلين	المتخرجين	مناصب الشغل	المسجلين	المتخرجين	مناصب الشغل
أدرار	67	0	0(-)	63	16	1(-)
الشلف	485	134	1(-)	247	17	1(-)
الأغواط	51	225	4	45	189	4
أم البواقي	96	127	1	87	151	2
باتنة	130	197	2	162	205	1
بجاية	323	64	1(-)	346	112	1(-)
بسكرة	117	104	1(-)	135	121	1
بشار	84	74	1(-)	101	14	1(-)
البليدة	139	226	2	206	199	1
البويرة	103	80	1(-)	93	69	1(-)
تمنراست	112	35	1(-)	101	18	1(-)
تبسة	136	158	1	106	114	1
تلمسان	103	189	2	176	242	1
تيارت	189	73	1(-)	163	82	1(-)
تيزي وزو	33	145	1(-)	398	73	1(-)
الجزائر	789	921	1	846	781	1
الجلفة	69	132	2	70	119	1
جيجل	231	242	1	208	220	1
سطيف	480	9	1(-)	427	0	0(-)
سعيدة	65	37	1(-)	39	64	2
سكيكدة	237	173	1(-)	231	116	1(-)
سيدي بلعباس	115	122	1	125	12	1(-)
عنابة	146	60	1(-)	183	54	1(-)
قالمة	74	85	1	80	74	1
قسنطينة	318	98	1(-)	323	176	1(-)
المدية	138	242	2	205	258	1(-)
مستغانم	197	224	1	225	141	1(-)
المسيلة	185	138	1(-)	257	122	1(-)
معسكر	109	35	1(-)	104	75	1(-)
ورقلة	128	98	1(-)	165	32	1(-)
وهران	25	197	1(-)	324	120	1(-)
البيض	39	93	2	51	134	3
إليزي	117	75	1(-)	124	0	0(-)
برج بوعريريج	391	88	1(-)	193	97	1(-)
بومرداس	142	236	2	103	189	1
الطارف	81	76	1(-)	88	38	1(-)
تندوف	25	8	1(-)	43	9	1(-)
تسمسيلت	29	70	2	36	65	1(-)
الواد	112	13	1(-)	100	68	1(-)
خنشلة	107	162	1	65	176	3
سوق أهراس	70	79	1	69	20	1(-)
تيبازة	162	146	1	286	181	1(-)
ميلة	135	110	1(-)	113	51	1(-)
عين الدفلة	222	70	1(-)	220	0	0(-)
النعامة	26	40	2	53	45	1(-)
عين تيموشنت	60	27	1(-)	113	71	1(-)
غرداية	54	183	3	80	156	2
غليزان	105	152	1	144	66	1(-)
المجموع	7881	6272	1(-)	8134	5352	1(-)

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية، رقم 10، مرجع سبق ذكره، ص 18.
وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية، رقم 12، مرجع سبق ذكره، ص 24.
Ministère de la formation et de l'enseignement professionnels, direction du développement et de la planification, op.cit, p 48.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تعرف الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات نقصا ملحوظا في عدد المتكونين مقارنة بعدد المسجلين سنويا، ففي سنة 2006، 27 ولاية لم تغطي حاجة المسجلين من المتكونين، أما في سنة 2007 فقد ارتفع النقص ليمسّ 31 ولاية.

إن صحة الفرضية المقترحة تستوجب التنسيق بين وزارتي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، والتكوين المهني والتمهين، باعتبارهما المعنيتين، فإذا قامت الأولى بوضع اقتراحات سنوية حول المقاعد البيداغوجية للمتكونين حسب قطاعات النشاط التي تعرف إقبالا من طرف الشباب، والتي تحتاج إلى أيدي عاملة مؤهلة لتدخل ضمنها، بمراعاة خصائص وحاجيات كل ولاية، سيحظى جميع المتكونين في هذا المجال بفرص كبيرة في العمل بعد التخرج مباشرة، في انتظار إقامة مشاريع خاصة بهم مستقبلا.

وبالتالي واستنادا على تحليل الجداول، نلاحظ نقصا في معدل المتخرجين في الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات، والذي يترجم إلى مناصب شغل شاغرة، في حين أن هناك فائضا في عدد المتخرجين في الصناعة التقليدية لإنتاج المواد، والذي يترجم إلى الزيادة في نسبة البطالة، هذا بصفة عامة. أما إذا درسنا كل ولاية على حدى، فنجد أن ولايات تسجل فائضا كبيرا في المتخرجين في الصناعة التقليدية لإنتاج المواد، في حين تقل أو تنعدم في الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات وهي التي توفر مناصب شغل لا يستهان بها، كولاية أدرار التي سجلت سنة 2006 مثلا، 18 متخرجا لكل مسجل واحد في الصناعة التقليدية لإنتاج المواد، في حين لم يتكوّن أيّ طالب في الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات، وولاية تسمسيلت التي سجلت 31 متخرجا لكل مسجل سنة 2007 في إنتاج المواد، في حين تعاني من نقص المتكونين في إنتاج الخدمات، أما بالنسبة للصناعة التقليدية الفنية، فإن هذا الإشكال لا يُطرح بشدة، إذ أن هناك ولايات قليلة لديها نقص أو فائض.

إن علاج هذا الاختلال بين مخرجات قطاع التكوين المهني في مجال الصناعة التقليدية، وما يمنحه القطاع من إمكانيات للتوظيف، يمكن أن يسوّى بمعرفة المجالات التي توفر فرص عمل أكثر سنويا والعمل على توفير التكوين اللازم فيها، مع تحديد عدد المقاعد في المجالات التي تعاني من فائض، وبالتالي من البطالة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن تحقيق هذه الفرضية لا يحتاج لمجهودات كبيرة، في حين سيُقدّم مساهمة فعالة للتخفيف من حدّة البطالة في الجزائر، بحلول دائمة وليست حلولا مؤقتة وظرفية.

2. **تقدير إمكانيات توجيه البطالين للتكوين والتشغيل في مجال الصناعة التقليدية**:

يمكن لقطاع الصناعة التقليدية والحرف أن يسدّ جزء معتبرا من حاجة المجتمع لمناصب الشغل إذا تم تنمية القطاع وإعطائه الأولوية، كونه قطاع لا يعتمد على الآلة، وبالتالي يحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة.

وبغرض تقدير المناصب التي يمكن أن يوفرها القطاع في الجزائر، اعتمدنا على فرضية ثانية نبيّنها في الآتي:

تعمل الدولة على تنمية نسيج مقاولاتي نشيط قادر على إنتاج ضخم لتلبية كل الطلبات المنتظرة، بالإضافة إلى تقديم الدعم لتنظيم الإنتاج من خلال مقاولات صغيرة ومتوسطة، وللوصول إلى تحقيق الهدف يمكن للسلطات العمومية أن تستفيد من تدابير اتخذتها الدولة للحدّ من البطالة، وهي إنشاء 100 محلّ في كل بلدية.

إن استغلال السلطات المحلية لهذه المحلات في إنتاج القيمة المضافة بدلا من تبادلها "محلات تجارية"، ستجعل الصناعة التقليدية تحظى بفرص كبيرة للتوسع والنجاح في تحقيق نهضة تنموية محلية ملحوظة، وذلك من خلال التكوين في الصناعة التقليدية للشباب العاطلين عن العمل، والذين يمتلكون مستويات تعليمية ضعيفة، وبالتالي ليست لديهم اختيارات كبيرة للتكوين، وبالتالي للعمل، فيشجع هذا الشباب المتكون بمنحهم محلات يقيمون فيها أنشطتهم التقليدية، ليصبحوا بذلك حرفيين يزاولون أنشطتهم بأنفسهم، ويديرونها ويتحملون مسؤوليتها. إن هذا الإجراء سيسمح بتحقيق تنمية بشرية لطبقة مهمّشة من المجتمع، يحققون بها ذاتهم.

ولدراسة هذه الفرضية على أسس إحصائية تعطي نظرة واقعية (نوعا ما) على هذا الجانب من المجتمع، قمنا بتحليل عدد طلبات العمل المقدّمة في السداسي الثاني فقط من سنة 2007، من الشباب ذوي مستوى تعليمي أساسي ودون مستوى تعليمي، وقارناه بعدد المتكونين في قطاع الصناعة التقليدية لسنة 2007، باعتباره مجالا لا يحتاج إلى مستوى تعليمي عالي، وسنوضحه فيما يلي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشكل رقم (7): مقارنة الطلب على مناصب الشغل حسب المستوى التعليمي والمتخرجين من التكوين المهني سنة 2007

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من خلال المقارنة بين الطلب على مناصب الشغل حسب المستوى التعليمي، والمتخرجين من مراكز التكوين المهني في الصناعة التقليدية والحرف، نجد أن مخرجات التكوين المهني في المجال فاقت 27 ألف متخرج سنة 2007، أما البطالين في السداسي الثاني فقط من نفس السنة، فقد وصل إلى أكثر من 123 ألف طلب على المستوى الوطني لفئة الشباب ذوي المستوى التعليمي الضعيف، وبالتالي فنسبة تغطية التكوين لهذه الفئة من البطالين ضعيف جدا ويقدّر بـــ 22,42%، تبقى بذلك فئة الشباب غير المؤهل تعليميا ومهنيا ضعيفة في الحصول على مناصب شغل والتخلص من شبح البطالة.

ينطبق هذا التحليل على معظم الولايات مع تفاوت في نسب تغطية التكوين في الصناعة التقليدية والحرف للبطالين ذوي المستوى التعليمي الضعيف، 5% كأقل نسبة سجلت في الشلف، والتي فاقت فيها طلبات الشغل أربع آلاف طلب في سداسي واحد، في حين وفي المقابل فإن مخرجات التكوين في الصناعة التقليدية والحرف لم تصل 300 متكوّن، وهو يبيّن أحد الأسباب الأساسية لتفشي البطالة في الولاية، إذ نلاحظ تسرّب مدرسي كبير تقابله نسبة تكوين ضعيفة.

وبناء على الفرضية الموضوعة، وإذا دعمناها بالمحلات التي تنجز في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، على أساس أنه توجد 1541 بلدية، إذن فعدد المحلات التي ستسلم بعد نهاية البرنامج هو 154.100 محل، وعلى افتراض أن تستثمر الجماعات المحلية جزء من هذه المحلات في إنتاج القيمة المضافة ولنقل 50% منها على الأكثر في الصناعة التقليدية والحرف، سيصبح لدينا 77.050 محل يحوّل إلى ورشات، كل واحدة تشغل من ثلاث إلى عشر صنّاع من مخرجات التكوين المهني، وبالتالي يصبح لدينا ما بين 231 ألف منصب عمل و7.705.000 منصب كحدّ أقصى، بشرط أن يتم توفير المنافذ التسويقية لمنتوجات الصناعة التقليدية على المستويين المحلي والدولي.

وفي هذا الإطار، إذا تم تكوين معظم البطالين دون المستوى، البطالين في الصناعة التقليدية ومختلف الحرف، لوجدوا أنفسهم بعد تخرّجهم قد تخلصوا من الفقر والبطالة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة الفصل:

إن عراقة التراث الجزائري وتنوعه، جعل الصناعة التقليدية والحرف غنية بالمنتوجات المقدّمة نوعا وكمّا، لكن إحجام السلطات العمومية عن دعم القطاع، جعله لا يساهم في الحياة الاقتصادية بشكل فعال، فعادة ما ارتبط بالفلكلور والتراث.

ولكن بداية من سنة 2002، تغيرت النظرة الإستراتيجية للقطاع ليستعيد مكانته على أساس أنه فاعل اقتصادي مهمّ، يمكن أن يحقق التوازن الاقتصادي المحلي، واستقرار المجتمع من خلال انتقاله إلى وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد بذلت الدولة لذلك مجهودات معتبرة لدعم الحرفيين ماديا، وتحسين ظروف عملهم، وإمدادهم بالتسهيلات ضمن إستراتيجية التنمية المستدامة للصناعة التقليدية، وبالرغم من كل التشريعات والتنظيمات المقترحة لتحسين مستوى أداء القطاع، لكنه يبقى بعيدا عن إمكانياته الحقيقية نظرا لعدم تطبيق كل ما شرّع نظريا على أرض الواقع.

لهذا فإن مساهمة القطاع في مسارات التنمية الاقتصادية الوطنية تبقى ضعيفة جدا مقارنة بما كان ينتظر منها، وبإمكانياتها الفعلية، خاصة من جانب توفير مناصب شغل جديدة، وجلب العملة الصعبة عن طريق تصدير منتوجاتها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الرابع

مؤسسات الصناعة التقليدية والحرفية في الجزائر

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمهيد:

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية والحرف أحد الركائز المتينة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تكوّن النسيج الاقتصادي الجزائري, فيصبح بذلك للموروث الثقافي فاعلية اقتصادية, ويفتح أبوابا واسعة للاستثمار غير المكلف ماديا, وذو مردود عالي اجتماعيا واقتصاديا.

إن تحقيق تنمية اقتصادية دائمة, يستوجب تثمين الاستثمار في الصناعة التقليدية, وإدماج الشباب ضمن هذه الأنشطة، وتمكينهم من إنشاء مؤسسة خاصة بهم والعمل على إنجاحها باستغلال كل الامتيازات المتاحة لهم, وبذلك يضمن دخلا يبعدهم عن شبح البطالة والفقر, كما يضمن تلبية حاجات المستهلكين من المواد المنتجة في منطقة النشاط المحلية.

وبغرض إعطاء نظرة واقعية وعملية عن هذا النوع من المؤسسات, ومعرفة مساهمتها الفعلية في الاقتصاديات المحلية, خاصة من ناحية امتصاص البطالة, الإنتاج, والمساهمة في رفع صادرات الجزائر خارج المحروقات, ولتقييمه ووضع تحليل واقعي لوضعية مؤسسات الصناعة التقليدية في الجزائر, قمنا بدراسة نظرية لها, ودعمناها بدراسة عملية لثلاث مؤسسات مختلفة النشاط في مجال الصناعة التقليدية, وبذلك قسّمنا الفصل الرابع إلى مبحثين:

المبحث الأول: دراسة نظرية لمؤسسات الصناعة التقليدية والحرفية.

المبحث الثاني: دراسة حالة لمؤسسات الصناعة التقليدية والحرفية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول:

دراسة نظرية لمؤسسات الصناعة التقليدية والحرفية

إن المساهمة الفعالة لقطاع الصناعة التقليدية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كمجال حيوي ومهمّ يعطي حلولا لبعض المشاكل التنموية كإنشاء مناصب شغل, استثمار الأموال, تثمين المعرفة عند المقاولين الشباب، وكذا الحفاظ على العادات والتقاليد العريقة، تتوقف على الإقبال على الاستثمار في المجال, لإنشاء مؤسسات حرفية للصناعة التقليدية خاصة بهم, والعمل على إنجاحها واستمرارها من خلال المعرفة الصحيحة لمقومات نجاح المؤسسة، بالإضافة إلى الاستفادة من مختلف وسائل الدعم والامتيازات التي تضمنها الدولة لهم.

I. ماهية مؤسسات الصناعة التقليدية والحرف:

تكمن قوة قطاع الصناعة التقليدية في قوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع, من خلال حشد الموارد والإمكانيات المحلية والوطنية اللازمة, وتوجيهها بشكل صحيح بغرض تعظيم دورها في التنمية الاقتصادية.

1. مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعة التقليدية والحرف:

تمارس نشاطات الصناعة التقليدية والحرفية, ضمن أشكال مختلفة تتخذ من خلالها صفة المؤسسة المصغرة, الصغيرة أو المتوسطة، ويمكن بيانها فيما يلي:

أ. الحرفيون الفرديون:

يعرّف القانون (82-12) الصادر سنة 1982, الحرفي كما يلي: " يعتبر حرفيا كل شخص له المؤهلات المهنية المطلوبة, ويملك أداة عمله, ويمارس نشاطا بغرض الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح, أو أداء خدمات مادية, ويتولى بنفسه إدارة نشاطه, وتحمل مسؤوليته، ويمكن أن يمارس هذا النشاط إما فرديا أو ضمن تعاونية "[1].

وعدّل هذا المفهوم سنة 1996 ليصبح كالتالي: " الحرفي هو كل شخص طبيعي مسجل في سجل الصناعة التقليدية, ويمارس نشاطا تقليديا يثبت تأهيلا, ويتولى بنفسه مباشرة تنفيذ

[1] بن زعرور شكري، كتاب الصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العمل, وإدارة نشاطه, وتسييره, وتحمل مسؤوليته, كما يمكن أن يتخذ صفة حرفي معلم, وهو كل حرفي مسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف, ويتمتع بمهارة تقنية خاصة وتأهيل عال على حرفته وثقافته المهنية.

وقد نصت المادة 11 من الأمرية رقم (96-01) على أنه يمكن للحرفي الفردي أن يشغل معه أفراد العائلة (زوج, أصول, وفروع) الذين يمكنهم الاستفادة من التغطية الاجتماعية، بالإضافة إلى إمكانية تشغيل اثنين إلى ثلاث ممتهنين "[1].

وهنا يظهر نوع من عدم التكامل في التشريعات إذا ما قارناه مع القانون التوجيهي (01-18) الصادر سنة 2001, الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, والذي يعرّف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال.[2]

ب. <u>مقاولة الصناعة التقليدية والحرف</u>:

لقد دخل لأول مرة مفهوم المؤسسة الحرفية في القانون (82-12) الصادر سنة 1982، والذي يعتبرها كل مؤسسة تستوفي الشروط التالية:

- § ممارسة نشاط غرضه الإنتاج أو التحويل أو التصليح أو الصيانة أو أداء خدمات.
- § تشغيل عدد من العمال الدائمين على ألا يتجاوز سبعة أفراد دون أن يحسب معهم:
  - أفراد العائلة المكفولين من الحرفي.
  - الممتهنين.

تخرج من مجال تطبيق هذا القانون كل مؤسسة يفوق استثمارها مليون دينار.[3]

ولقد ميّزت الأمرية رقم (96-01) بين نوعين من المقاولات:

* **مقاولة الصناعة التقليدية**: وهي كل مقاولة مكونة حسب الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري وتتميز بالخصائص التالية:

- § ممارسة أحد نشاطات الصناعة التقليدية.
- § تشغيل عدد غير محدد من العمال الأجراء.

---

[1] مدوّنة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 38-39.

[2] الجريدة الرسمية رقم 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[3] بن زعرور شكري، كتاب الصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

§ إدارة يشرف عليها حرفي أو حرفي معلم أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة عندما لا يكون لرئيسها صفة الحرفي.

* **المقاولة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات**[1]: هي كل مقاولة تنشأ وفق أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري وتتوفر على الخصائص التالية:

§ ممارسة نشاط الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات في ميدان الحرف لإنتاج المواد أو الخدمات.

§ تشغيل عدد من العمال الأجراء الدائمين أو صناع لا يتجاوز عددهم عشرة عمال, ولا يحسب ضمنهم:

- رئيس المقاولة.
- أشخاص لهم مع رئيس المقاولة روابط عائلية (زوج، أصول، فروع).
- ممتهنون لا يتعدى عددهم ثلاثة, ويربطهم بالمقاولة عقد تمهين.

§ تسيير الإدارة من طرف حرفي أو حرفي معلم بمشاركة حرفي آخر يقوم بالتسيير التقني عندما لا تكون لرئيسها صفة الحرفي.

ج. تعاونية الصناعة التقليدية والحرف:

تعاونية الصناعة التقليدية والحرف شركة مدنية يكوّنها أشخاص ولها رأس مال غير قارّ، وتقوم على حرية انضمام أعضائها الذين يتمتعون جميعا بصفة الحرفي, تهدف إلى إنجاز كل العمليات وأداء كل الخدمات التي من شأنها أن تساهم في تنمية النشاطات التقليدية والحرف, وترقية أعضائها وممارسة النشاطات جماعيا, حيث يتمتع المتعاونون بحقوق متساوية مهما كانت قيمة حصة كل واحد منهم في رأس المال التأسيسي.

تسجل التعاونية قانونيا في سجل الصناعة التقليدية والحرف, وهي تخضع لرقابة الوزارة المكلفة بالصناعة التقليدية بغرض ضمان مراعاة جميع الأحكام التنظيمية والتشريعية المطبقة على هذا النوع من الشركات.

يتحدد نشاط تعاونيات الصناعة التقليدية أساسا بحاجات منخرطيها المهنية, إذ يمكن أن تقوم بـــ:

[1] مدوّنة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-44.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- § إنجاز وتسهيل كل العمليات التي تتعلق بإنتاج منتوجات للصناعة التقليدية لمنخرطيها, وتحويلها وحفظها وتسويقها.
- § تموين منخرطيها وحدهم عن طريق مدّهم بكل عوامل الإنتاج والتجهيزات الضرورية لنشاطهم, أو جزء منها.
- § تقوم بكل العمليات التي تندرج في إطار مهنة تقليدية لحساب منخرطيها.[1]

2. معايير تقييم المنافع الاجتماعية الاقتصادية لمؤسسات الصناعة التقليدية:

تساهم المشاريع الصغيرة في تغطية السوق والأنماط الاستهلاكية, ومختلف عادات الشراء ...الخ, فضلا عما تتميز به من خصائص, وما تقدمه من دعم للناتج الداخلي الخام, وخلق فرص عمل جديدة, ولعل أهم المشاريع قدرة على خلق الثروة والمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نجد مشاريع الصناعة التقليدية.

أ. معايير التقييم الاجتماعية لمؤسسات الصناعة التقليدية:

إن تقييم منافع مؤسسات الصناعة التقليدية من الجانب الاجتماعي ودراستها, يستوجب استخدام المعايير التالية:

* **معيار العمالة**: وهو من المعايير الأساسية نظرا للأهداف الاجتماعية والاقتصادية لأيّ بلد, فهو معيار يقيس أثر المشروع على التوظيف, ومؤسسات الصناعة التقليدية تولّد وتتسع لفرص عمل أكبر، خاصة وأن الجزائر تتسم بمعدلات مرتفعة من البطالة,[2] إذ يوفر القطاع فرص عمل لنسبة كبيرة من الأيدي العاملة دون اللجوء إلى تعبئة رأس مال كبير. فعلى سبيل المثال منول (منسج) واحد للزرابي التقليدية, يشغل من خمسة إلى ستة أشخاص, و بالتالي فورشة متوسطة للزرابي من ثماني إلى عشرة مناول، يمكن أن توظف من 40 إلى 60 شخص بعدد قليل من المناول.[3]

---

[1] مدوّنة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 120-121.

[2] لسلوس مبارك، مؤسسات الصناعة التقليدية مشروع غالي المنافع الاجتماعية ضعيف المردودية المالية، مرجع سبق ذكره، ص 216.

[3] صديقي شفيقة، مرجع سبق ذكره، ص 60.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وإذا افترضنا أن المجالس الشعبية البلدية ستدعم القطاع بالمحلات التي تستعمل كورشات إنتاجية، وبافتراض أن كل بلدية تقدم محلا كل سنة لحرفي, إذن فهي تقدم 1541 ورشة أي مؤسسة مصغرة عبر الوطن, ففي خلال عشر سنوات يصبح عدد الورشات 15.410, وهذا ما يعني توفير 15.410 منصب عمل, وبافتراض أن كل حرفي باستطاعته إنشاء ثلاث مناصب عمل, وكذا عشر أماكن بيداغوجية للممتهنين, فهذا يجعل عدد المناصب المقدمة هو 46.230, بينما عدد الممتهنين 154.100 خلال عشر سنوات, فماذا إذا كان عدد المحلات المقدمة سنويا هو خمسة, ستصل مناصب الشغل المقترحة خلال نفس المدة 231.150 منصب، بفرضيات وإمكانيات بسيطة جدا, وفي متناول الجماعات المحلية[1]، وهذا ما يسمح بترقية معيشة الأفراد ومستواهم الاجتماعي والمعيشي.

* **معيار دعم نسيج العلاقات الاجتماعية**: بقياس الأثر التوزيعي بين الفئات والأقاليم, فكلما استطاع مشروع تحقيق العدالة الاجتماعية على المستوى المحلي, من خلال خفض التباين بين شرائح المجتمع بتوزيع أفضل للقيمة المضافة, كلما كانت له الأولوية. وبما أن الأساس الذي تعتمد عليه مؤسسات الصناعة التقليدية هو حشد الموارد والإمكانيات المحلية, من مواد خام, شبكة اجتماعية, خبرات ومهارات محلية ومصادر تمويل محلية, فإنها تحقق هذا المعيار في كل مجتمع محلي, هذا ما يجعلها عاملا لاستقرار المجتمعات في المناطق الريفية, حيث تساعد الحرف على المستوى البسيكولوجي من تحقيق الاستقرار والتوازن للبشرية.

* **معيار الآثار السلبية للمشروع**: إذ أن إنجاز وتشغيل مشروع يقاس بآثار هذا المشروع على المحيط أو القطاعات الأخرى, وهنا نجد أن مشاريع الصناعة التقليدية تمتاز عن بقية المؤسسات الصناعية في كونها تتعامل مع المحيط بشكل متكامل. فهي تستخدم موارد ولوازم طبيعية قليلة التلوث والخطورة على المستعملين, والإنتاج الذي تقدمه يتلاءم مع الظروف الطبيعية والحياتية للإنسان. [2]

---

[1] بن زعرور شكري، كتاب الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] لسلوس مبارك، مؤسسات الصناعة التقليدية مشروع غالي المنافع الاجتماعية ضعيف المردودية المالية، مرجع سبق ذكره، ص 214.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب. معايير التقييم الاقتصادية لمؤسسات الصناعة التقليدية:

يستدعي تقييم المنافع الاقتصادية لهذا النوع من المشاريع مجموعة من المعايير على المستويين الكلي والجزئي نوجزها فيما يلي:

* **معيار القيمة المضافة الوطنية**: وهي مدى مساهمة مؤسسات الصناعة التقليدية في تحقيق إضافة إلى الدخل الوطني على شكل عوائد لعوامل الإنتاج, أي مقدار التوظيف، مقدار استخدام رأس المال ومقدار الحاجة إلى العملة الصعبة، إن القيمة المضافة لمنتوجات الصناعة التقليدية مرتفعة نسبيا لأنها تعتمد على استهلاك المواد الأولية المحلية, كما أن الموارد المستخدمة فيها أقل بكثير من التكاليف التي تتطلبها الصناعات الأخرى.

* **معيار دعم ميزان المدفوعات**: وهو يهدف إلى قياس أثر مؤسسات الصناعة التقليدية على ميزان المدفوعات, خاصة وأن الفائض المالي الحالي قد يتلاشى وينخفض إذا ما انخفضت أسعار البترول. إن قطاع الصناعة التقليدية هو القطاع البديل في هذا المجال إضافة إلى القطاع الزراعي, إذ أن تكلفة الدخل من العملة الصعبة له أقل مقارنة بالصناعات الأخرى، فهو يساهم بشكل هام في تحقيق العملة الأجنبية كونه قطاعا يحقق قيمة مضافة عالية، فهو مصدر لتحقيق العملة الصعبة بشكل أرخص بنسبة 40 إلى 70%[1] من الصناعات الأخرى.

* **معيار المردودية التجارية لمؤسسات الصناعة التقليدية**: إن تقييم مردودية المنتوجات التقليدية تستدعي دراسة السوق, والطلب الكلي على هذه المنتوجات ومعدل نموه, والعوامل المؤثرة فيه, وكذلك نوعية السلعة التي يمكن تقديمها للزبائن, بالإضافة إلى السياسة السعرية التي ينبغي إنجازها, والمستهلكين المستهدفين من حيث الحجم, المداخيل, الأذواق, وسلوكاتهم الاستهلاكية. لكن نجد أن المنتوجات الصناعية التقليدية قليلة الجاذبية للطلب لعدة أسباب نذكر منها:

- ارتفاع سعر السلع المعروضة.
- قلة الجودة والتصميم والإتقان, وجودة السلع المنافسة.
- عدم تلبية استهلاك معين, فأغلبها موجّه للاستعمال المنزلي التزييني كالتحف والزرابي.

[1] لسلوس مبارك، المرجع السابق الذكر، ص ص 214-215.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

* **معيار الدراسة الفنية لمؤسسات الصناعة التقليدية**: حيث يلعب حجم المشروع التقليدي دورا مهما في الجدوى الاقتصادية له, فكلما كان الطلب مرتفعا كان مشجعا على زيادة الطاقة الإنتاجية, خاصة وأن كلفة الوحدة الإضافية أقل من السعر الإضافي, كما أن اختيار إقامة مشروع في موقع أقل تكلفة يضمن أقل كلفة في الإنتاج والتوزيع. تفتقر الوحدات التقليدية إلى الدراسة الفنية الواقعية, ما عدا بعض التوزيعات الجغرافية التي أريد منها التوازن الجهوي, أما الدراسة التي تتطلبها الوحدة الصناعية من حيث المكان ومدى علاقتها بسوق الاستهلاك, ونوعية العمالة والخبرة فهي منعدمة.

* **معيار المردودية المالية لوحدات الصناعة التقليدية**: تحتاج مؤسسات الصناعة التقليدية لكي تبقى في السوق إلى أن تغطي تدفقاتها النقدية الداخلة بتدفقاتها الخارجة (المصاريف) مع هامش الربح, ولكن تتسم هذه الوحدات بقلة الموارد المالية الداخلة, لهذا فهي غير قادرة على الاستمرار, إذا لم يكن هناك دعم من الحكومة والسلطات المعنية, إذ أن هذا النوع من المؤسسات يتميز بقلة الإيرادات المتتالية من بيع المنتجات، فالبيع في هذا المجال لا يتم بصفة مستمرة.[1]

II. إنشاء مؤسسات للصناعة التقليدية في الجزائر ووسائل دعمها:

يحتاج المستثمر في الصناعة التقليدية لمعرفة كل الالتزامات التي تقع على عاتقه من جهة, وكل الامتيازات الممنوحة له من جهة أخرى, ليستطيع أن يؤدي دوره في التقاول كطرف فاعل في القطاع من خلال اتباع خطوات واضحة, والاستفادة من وسائل دعم حكومية.

1. خطوات إنشاء أو ممارسة نشاط في مجال الصناعة التقليدية:

يستوجب إنشاء أو ممارسة نشاط في الصناعة التقليدية اتباع مجموعة من الخطوات نوجزها فيما يلي:

أ. شراء أو كراء محل:

* **امتلاك محل**: إن امتلاك الحرفي لمحل يمارس فيه نشاطه الحرفي يجعله يلتزم بما يلي:

§دفع حقوق التسجيل بنسبة 5% من مبلغ شراء المحل المصرّح به, يقسم بين

[1] لسلوس مبارك، مؤسسات الصناعة التقليدية مشروع غالي المنافع الاجتماعية ضعيف المردودية المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص 213-214.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المشتري والبائع بالتساوي.

§دفع رسم الإشهار العقاري بنسبة 1% من المبلغ الذي صرّح به المشتري أي الحرفي.

* **تأجير المحل**: تأجير محل مهني لممارسة النشاط الحرفي يكون وفق عقد كما يلي:

عقد لمدة محددة تدفع من خلالها حقوق الملكية بنسبة 2% من السعر الإجمالي للكراء مرفوقة بمختلف المصاريف.

§عقد لمدة غير محددة, يدفع من خلالها حقوق التسجيل بنسبة 5%.

§عقد المحل الإيجاري, يفرض عليه دفع رسم الإشهار العقاري بنسبة 0,5% من سعر التأجير.

* **إنشاء مؤسسة حرفية**: يستلزم دفع حقوق التسجيل, وحقوق الطابع بنسب ورسوم محددة على الشكل التالي:

§ حقوق التسجيل بنسبة 1% من مجموع رأس المال الاجتماعي.

§ حق الطابع من 20 إلى 60 دج.[1]

ب. <u>الحصول على بطاقة الحرفي</u>:

يستوجب ما يلي:

* **اختيار الحرفة**: يتم اختيار الحرفة التقليدية الخاصة بالشخص حسب قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف التي عرفت تحديثا كبيرا وفق المرسوم التنفيذي (07-339) الصادر في أكتوبر 2007.[2]

* **إعداد طلب التسجيل**: بالإضافة إلى إعداد ملف للتسجيل في البلديات, أين سيقوم بممارسة نشاطه, وقبول ورفض الملف يكون على مستوى الغرف الجهوية للصناعة التقليدية، وفي حالة قبول الملف يدفع الرسوم التالية:

§ الحرفيون الفرديون ألف دينار جزائري للحصول على البطاقة. (أنظر الملحق رقم 3)

---

[1] Chambre nationale de l'artisanat et des métiers, **guide du promoteur dans l'artisanat et les métiers**, imprimerie Zaiache, Mai 2002, p 7.

[2] نظام المعلومات في قطاع الصناعة التقليدية والحرف ونظام التكوين عن بعد، مجلة الحرفي، العدد 4، مرجع سبق ذكره، ص 42.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

§ التعاونيات الحرفية ألف و500 دينار للحصول على نسخة من سجل الصناعة التقليدية والحرف.

§ المؤسسات الحرفية ألفين دينار جزائري للحصول على نسخة من سجل الصناعة التقليدية والحرف. (انظر الملحق رقم 8)

التبليغ في مدة لا تتجاوز 30 يوما من بدء النشاط الحرفي في قباضة الضرائب الموجود فيها النشاط.

ج. <u>الضرائب والرسوم خلال استغلال النشاط الحرفي</u>:

* **الضرائب على الدخل**: إن المداخيل التي تكون من خلال ممارسة النشاط الحرفي تدخل ضمن مجال الربح التجاري والصناعي (BIC)، وهو خاضع لنوعين من الالتزامات الضريبية:

§ **النظام الجزافي**: وهو يطبق إذا كان رقم أعمال الحرفيين السنوي لا يفوق ثلاث ملايين دينار.

§ **النظام الحقيقي**: وهو يطبق إذا كان رقم أعمال الحرفيين, يتجاوز ثلاث ملايين دينار, في هذه الحالة الربح يكون ناتجا عن محاسبة يومية.[1]

إن الربح يتعرض لسلم الضريبة على العائد الإجمالي للمؤسسة كالتالي:

<u>الجدول رقم (28)</u>: سلم الضريبة على العائد الإجمالي للمؤسسة

تقسيم الربح (دج)	نسبة الإخضاع الضريبي (%)
من 0 إلى 60 ألف دينار	0
من 60.001 دج إلى 180.000 دج	10
من 180.001 دج إلى 360.000 دج	20
من 360.001 دج إلى 720.000 دج	30
من 720.001 دج إلى 1.920.000 دج	35
أكثر من 1.920.000 دج	40

<u>Source</u>: CNAM, guide du promoteur dans l'artisanat et les métiers, 2002, op.cit, p 12.

[1] CNAM, guide du promoteur dans l'artisanat et les métiers, op.cit, pp 9-12.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

* **الضرائب المهنية**:

§ **الدفع الجزافي (VF)**: عندما يشغل الحرفي أجراء, فإنه ملزم بدفع جزافي على قيمة الأجور المدفوعة بنسبة 6%.

§ **الرسم على النشاط المهني (TAP)**: وهي تفرض على مجال بيع المنتوجات, والدفع يكون شهريا أو فصليا, بعد 20 يوم من تحقيق رقم الأعمال.

§ **الرسم العقاري على ملكية المباني (TFPB)**: يفرض هذا الرسم على المحلات المستغلة لممارسة النشاط المهني للحرفي, ونسبتها تختلف باختلاف مساحة المحل.

* **الإخضاع على رقم الأعمال**:

§ **الرسم على القيمة المضافة (TVA)**: إذ أن مبيعات الحرفيين تخضع للرسم على القيمة المضافة.

§ **نظام الإخضاع على رقم الأعمال**: إذا كانت المبيعات تفوق ثلاثة ملايين دينار, في هذه الحالة يخضع الحرفي لنظام الدفع الحقيقي, أما إذا كانت تقل عن ذلك فهي تخضع لنظام الدفع الجزافي.

د. <u>الامتيازات الممنوحة للنشاط الحرفي</u>:

* **الإعفاء المؤقت**: يحظى قطاع الصناعة التقليدية الفنية بالأولوية حسب المخطط الوطني للتنمية لسنة 1993, ومنه يتمتع الحرفي بعدة امتيازات جبائية, إذ تستفيد منتجاتها من الإخضاع للمعدل المخفض للضريبة على القيمة المضافة التي تمثل نسبتها 7% بالإضافة إلى عدة امتيازات نذكر منها:

± **في مجال الضرائب المباشرة**:

§ الإعفاء من الضريبة على العائد الإجمالي (IRG) لمدة عشر سنوات.

§ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات ابتداء من نهاية بناء المحل, وفي حالة ما إذا كان النشاط ضمن المناطق الخاصة أي التي يُراد تنميتها, في هذه الحالة تصبح مدة الإعفاء هي ست سنوات.[1]

± **في مجال الرّسوم على رقم الأعمال**: الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة

[1] CNAM, guide du promoteur dans l'artisanat et les métiers, 2002, op.cit, pp 9-13.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

للتجهيزات المحلية والمستوردة الموجهة للاستغلال في الحالات التالية:

§ إنشاء النشاط الحرفي حديثا.

§ النشاط الحرفي يخضع للنظام الحقيقي.

§ توجيه التجهيزات لعمليات تخضع للرسم على القيمة المضافة.

± **في مجال التصدير**: إن منتجات الصناعة التقليدية الموجهة للتصدير معفاة من دفع:

§ الرسم على القيمة المضافة.

§ الرسم على النشاط المهني.

* تخفيض الجباية على الأرباح المعاد استثمارها في مجال الصناعة التقليدية بنسبة 30%.

هـ. الضمان الاجتماعي للحرفيين:

لتمكين الحرفيين من الاستفادة من تغطية اجتماعية, يلزمون بالاشتراك في المؤسسة المكلفة بالحماية الاجتماعية لغير الأجراء (CASNOS), في مدة أقصاها عشرة أيام من بداية نشاطه المهني, وعلى الحرفيين أن يسجلوا اشتراكهم في الفترة ما بين 1 مارس إلى 1 ماي من كل سنة، وهي تعتمد على قيمة الضريبة على العائد الإجمالي السنوي والأجر الأدنى المضمون، وعلى أساس قاعدة حسابية نجد الوعاء الحسابي الذي يطبق عليه نسبة 15% للاشتراك.[1]

2. وسائل الدعم الممنوحة للمستثمرين في قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر:

إن كل استثمار في مجال الصناعة التقليدية يمكن له أن يستفيد من مجموعة من الامتيازات المالية والجبائية عن طريق مجموعة من آليات ووسائل الدعم, نوجزها فيما يلي:

أ. الصندوق الوطني لترقية النشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT):

وقد أنشئ بموجب المادة 184 من قانون المالية لسنة 1992, وهو موجّه للدعم المالي للعمليات والأنشطة التي تهدف إلى ترقية الصناعة التقليدية, والذي تم تحديد طريقة عمله وموارده وفقا للمرسوم التنفيذي (93-06) الصادر في جانفي 1993.

يقوم الصندوق بتمويل مشاريع الصناعة التقليدية والفنية بتغطية المصاريف التالية:

[1] CNAM, guide du promoteur dans l'artisanat et les métiers, 2002, op.cit, pp 13-14.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

± تمويل التجهيزات والأدوية لحاملي مشاريع الصناعة التقليدية.

± المساهمة في التصدير على شكل أنشطة تسويقية, وترويحية, ومساعدة إعلامية (النشر، الإشهار...).

± تغطية جزء من التكاليف الخاصة بمشاركة الحرفيين في المعارض والصالونات الوطنية والخارجية.

± تمويل مسابقة الإبداع للصناعة التقليدية.

± التكاليف الخاصة بتأهيل الممتهنين والحرفيين على حدّ سواء.[1]

ب. <u>الدعم المقدّم لتسويق منتجات الصناعة التقليدية</u>:

تتمثل أجهزة الدعم المقدمة من طرف السلطات العمومية لتسويق منتجات الصناعة التقليدية، في مختلف الأروقة المخصصة لعرض وبيع تلك المنتوجات، المتواجدة في مختلف جهات الوطن على مستوى الغرف الجهوية, بالإضافة إلى الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية.

خصّصت هذه المساحات للحرفيين الذين لا يمتلكون نقاطا للبيع و/أو ينشطون في مناطق لا تسمح لهم بتصريف منتجاتهم، وسيجدون في هذه الأروقة متنفسا لمنتجاتهم.

يستفيد من هذه المساحات الترويجية كل الحرفيين معنويين كانوا أو فردين، الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

± التسجيل في السجل الوطني للصناعة التقليدية والحرف بالنسبة للحرفيين الفرديين, التعاونيات والمؤسسات الحرفية والحصول على القبول للجمعيات.

± الانخراط في غرف الصناعة التقليدية والحرف حسب منطقة النشاط.

± المنتوجات المعروضة في الأروقة يجب أن تكون ذات نوعية جيدة, ومن ميدان الصناعة التقليدية الفنية.[2]

تعمل مختلف الأروقة وفقا للأنظمة التالية:

± **إيداع وبيع**: أي أن الحرفي يودع منتوجاته ثم تباع في الأروقة.

---

[1] رابح ربيري، **تشخيص واقع الصناعة التقليدية في الجزائر**، وقائع الملتقى الدولي حول الصناعات التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-40.

[2] CNAM, guide du promoteur dans l'artisanat et les métiers, op.cit, p 37.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

± **شراء مباشر للمنتوجات من طرف الأروقة**: أي أن الأروقة تشتري المنتوجات من الحرفيين وتمتلكها, ثم تعيد بيعها.

± **تأجير جزء من مساحة الأروقة للحرفي**: يبيع فيها منتجاته الخاصة.

إن شروط العرض ومدته, وكذا هامش الربح يتحدد وفق العقد المبرم بين الأروقة والمقاول، سواء كان حرفيا فرديا, تعاونية أو مؤسسة أو جمعية.[1]

ج. <u>مختلف تدابير دعم الاستثمار</u>:

وقد تطرقنا إلى مختلف هذه التجهيزات في الفصل الثاني عندما تكلمنا عن وسائل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وسنوجزها فيما يلي:

* **الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSEJ)**: وهو مخصص للشباب بدون عمل, ويمتلكون تأهيل مهني و/أو معرفة في مجال معترف به, وهو داخل في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب, وقد سمح هذا الصندوق منذ نشأته إلى غاية ديسمبر 2007 بتمويل 13.380 مشروع مصغر في الصناعة التقليدية بقيمة تفوق 27 مليار دينار دج, مما سمح بإنشاء أكثر من 46 ألف منصب شغل.[2]

* **الصندوق الوطني لترقية الصادرات (FSPE)**: وهو موجه لإعطاء الدعم المالي لعمليات ترقية الصادرات خارج المحروقات, حيث تستفيد منها كل المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة, والتي تنتج مواد وخدمات, أو كل تاجر مسجل في السجل التجاري, أو كل حرفي مسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف, بهدف فتح مجال التصدير للإنتاج الوطني.

* **الصندوق الاجتماعي للتنمية (ADS)**: أنشئ هذا الصندوق كأداة لتنفيذ سياسة الدولة في مجال مساعدة الفئات المحرومة, باختيار المشاريع, تمويلها, ووضع خطة عملها في الميدان, ولهذا فجزء من عملها يرتكز على إعطاء القروض المصغرة الموجهة لشراء المعدّات الصغيرة[3], بهدف تشجيع العمل المستقل, العمل البيتي, والحرف الصغيرة للصناعة التقليدية للإنتاج والخدمات.

---

[1] Ibid, p 22.

[2] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، نشرية المعلومات الإحصائية، رقم 12، ص 30.

[3] CNAM, guide du promoteur dans l'artisanat et les métiers, ibid, p 22.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

III. عوامل نجاح مؤسسات الصناعة التقليدية:

تتميز المؤسسة الصغيرة للصناعة التقليدية بهشاشتها، نتيجة تميزها بالطابع الفردي في التسيير, حيث على المؤسس أن يأخذ على عاتقه جميع معاملات المؤسسة من إنتاج, تنظيم, تسويق وتطوير. إن تحليل مختلف هذه الأنشطة يقودنا إلى النقاط الرئيسية التي يجب اتباعها من أجل تقوية وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعة التقليدية.

1. زرع روح المقاولة لدى الحرفيين:

يحتاج الاستثمار في الصناعة التقليدية إلى عدة مقومات شخصية ومساعدات تدعم تسيير ونجاح مؤسسة نذكرها فيما يلي:

أ. مقومات نجاح المستثمر في الصناعة التقليدية:

يقول الاقتصاديون: " قوة المؤسسة الصغيرة, وبالتالي ضعفها يكمن في تراثها الأهم والأثمن, وهو الشخص الذي أسّسها ويسيّرها ".

إذن فالمؤسسة الحرفية تحتاج إلى حرفي مقاول يستطيع أن يأخذ على عاتقه كل ما يخص مؤسسته, بتوسيع معارفه فيما يخص التسيير والمقاولة, فالنجاح يحتاج إلى تحضير مسبق لمختلف العوامل التي تحقق له الأهداف المرجوّة, ثم يطبّق لاحقا[1], فلا توجد مخاطرة أكبر من عدم المخاطرة, ونجد أن هناك نوعان من الحرفيين المستثمرين كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (29): مميزات الحرفيين المقاولين

حرفي ديناميكي	حرفي غير ديناميكي
S يحاول بناء مؤسسة يمكنها أن تتطور بمرور الزمن S يرى أن هناك إمكانيات عديدة وهو مستعد لمواجهة المنافسة S يمارس أنشطته الحرفية دون أن ينسى أنه صاحب مؤسسة وتنتظره أنشطة أخرى S ينشط في إطار واسع ليتمكن من اقتناص الفرص التجارية، إذ يؤمن أن المنتج لوحده لا يكفي لتحقيق النجاح	S يبحث عن تأمين معاشه فقط S ضمان أجره بعد دفع جميع مستحقاته يعتبر نجاحا كبيرا S ذو طبيعة تقليدية، يقتصر في أنشطته على إعادة إنتاج حرفته مثلما تعلمها S ينشط في إطار جغرافي ضيق وجواري

Source:

Ben Zarrour Choukri, **création d'entreprise artisanales: le défi**, El hirafi, N° 3, 2004, pp 4-6.

[1] Ben Zarrour Choukri, création d'entreprise artisanales: le défi, op.cit, p 4.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فكما قال الخبير الاقتصادي في التسيير « Peter Drucker » منذ 15 سنة: " لا توجد بلدان متخلفة وإنما بلدان غير مسيّرة جيدا ", وهذا ما ينطبق على مؤسسات الصناعة التقليدية, فالحرفيون الفرديون يعانون في سوء تسيير مشاريعهم ليرتقوا بها إلى مصاف المؤسسات المزدهرة, وهذا بداية بتحليل البيئة الخارجية من أجل معرفة الإمكانيات المتاحة بغرض الاستفادة منها، معرفة الصعوبات بغرض التعايش معها, ومعرفة المخاطرة بغرض تجنبها. وعلى ضوء ما سبق يجب على الحرفي أن يحدد أهدافه في حدود إمكانياته, ويضع إستراتجية لتطوير مشروعه الحرفي بخطة عقلانية يعتمد فيها على العارفين للميدان.[1]

ب. برنامج تأهيل الحرفيين في الجزائر:

إن الدور الذي يضطلع به الحرفيون في التنمية الاقتصادية جعل تأطيرهم وتأهيلهم في ميدان التسيير من أولويات تطوير قطاع الصناعة التقليدية, لهذا فقد تم اعتماد برنامج للمرافقة الاقتصادية للحرفيين وفق منهجية « GERME », والذي يعني التسيير الحسن لمؤسستك وهو برنامج تكويني خاص بتسيير المؤسسات، معتمد من طرف المكتب الدولي للعمل, وزّع على أكثر من ثمانين دولة في العالم, ويعطي هذا البرنامج منهجية في التكوين بوسائل عمل أثبتت نجاعتها على المستوى الدولي, يهدف هذا الأخير إلى المساهمة في تطوير الاقتصاد وتوفير مناصب شغل من خلال دعم ومساندة هياكل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية, وكذا تحسين سيرورة هذه المؤسسات من خلال تكوين حاملي المشاريع ومسيّريها.[2]

لكن تبقى حصيلة هذا البرنامج ضعيفة جدا, إذا ما قورنت بعدد الحرفيين سنة 2007، إذ نجد أن نسبة الحرفين المؤهلين هي 2,33% من مجموع الحرفيين، أما الحرفيون الذين استفادوا من تجمعات تكوينية فنسبتهم 3,45%, لذا يجب تعميم هذا النظام ليضم معظم الحرفيين الممارسين أنشطتهم في إطار قانوني.

---

[1] S. Boughalhiche, **parlons management**, PME magazine d'Algérie, N° 52, du 15 Décembre 2007 au 15 Janvier 2008, p 41.

[2] بن زعرور شكري، كتاب الصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 81-87.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2. **تكوين الحرفيين مهنيا**:

الصناعة التقليدية حرفة يدوية يتطلب إنجازها العامل البشري قبل تدخل الآلة، فهي تحيي المادة بعد موتها بين يدي الحرفيين بتحويلها إلى مواد وأشكال فنية وإبداعية, وقد تأثر هذا المنتوج بالتنمية التي شهدتها المجتمعات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية, وبما أن التكوين والتشغيل من ضروريات رفع الإنتاجية, وله عوائد مستقبلية هامة ترفع من نمو الصناعات التقليدية, فنجاعة أيّ قطاع تتوقف على أساس مهارة وتأهيل عماله والتكيف مع التحولات الاقتصادية الجارية.

أ. **أسباب تشجيع التكوين**:

- الرفع من تنافسية المنتوج من ناحية الجودة والنوعية, إذ يجب أن يتمتع بطابع تقليدي جزائري أصيل وأن يكون له مستوى من الجودة من حيث اختيار المواد المستعملة والعناية في التنفيذ يدويا.
- الرفع من إنتاجية الحرفيين وبالتالي المؤسسات, وهذا يقود إلى تحسين النمو في الاقتصاد الوطني.
- إدماج شريحة كبيرة من المتسربين من المدارس وتأطيرهم وتكوينهم في مجالات الصناعة التقليدية التي تستطيع أن توفر لهم الإطار المناسب لتخطي شبح البطالة مما يسمح لهم بتحسين الدخل الفردي والعائلي.
- يعتبر التكوين المهني من بين الشروط الأساسية للمحافظة على الصناعة التقليدية وترقيتها وضمان استمراريتها حسب المادة 47 من الأمر 96-01.
- تغطية الحاجيات المحلية للمجتمع عن طريق تكوين الحرفيين في مختلف مجالات الإنتاج الحرفية.

ب. **التكوين المهني للحرفيين في الجزائر**:

تمهّد الصناعات التقليدية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, التي تعتبر امتدادا لوحدات تقليدية بفضل روح المبادرة التي يتحلى بها الحرفي المبدع والمقاول في نفس الوقت الذي يجب أن يرفع مستوى تأهليه وتكوينه المهني, لذا قامت الهيئات المكلفة بالقطاع بالتنسيق مع وزارة التكوين المهني من خلال دمج فروع جديدة للأنشطة الحرفية, كما استحدثت آلية جديدة من

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلال التكوين عن طريق التمهين، مما يضمن تكوينا نوعيا يركز على الممارسة الفعلية للنشاط عند حرفي معلم، وتضمن وزارة التكوين والتعليم المهنيين ضمانهم اجتماعيا.

3. تسويق منتوجات الصناعة التقليدية محليا:

ينطلق منطق التسويق من حاجات ورغبات المستهلكين ليحاول الوصول إلى تلبيتها بغرض تحقيق الربح, إذن فهو منطق يعترف بسيادة المستهلك, فالتسويق إذن هو وسيلة لتحقيق المردودية وليس هدفا بحد ذاته.

وبالتالي إذا حاولنا قياس ذهنية التسويق في مؤسسات الصناعة التقليدية يمكن أن نقول أنها منعدمة, فهناك محاولات للبيع في مختلف المعارض الدائمة والتظاهرات في مختلف الأعياد المحلية, أو في محلات صغيرة تابعة لورشات الصناعة التقليدية, هذا دون البحث عن متطلبات المشترين لمختلف هذه المنتوجات, وتحويلها على هذا الأساس من حيث الحجم, الألوان, المواد الأولية, والاستعمالات المطلوبة.

إن التسويق في الصناعة التقليدية من الأمور التي يجب أن تتعامل معها الدولة من خلال وضع إستراتجية تسويقية للقطاع, وتوفير منافذ لتسويق المنتوجات على المستوى المحلي.

أ. إستراتجية تسويق منتوجات الصناعة التقليدية:

تبدأ هذه الإستراتجية من تحليل الفرص المتواجدة في السوق من خلال دراسته, بغرض تحديد المزايا التنافسية التي يتمتع بها, واكتشاف الحاجات غير المشبعة, وبالتالي تحدد المؤسسة الأسواق التي ستستهدفها, ثم تجمع كل المتغيرات التي تمتلكها من أجل التأثير على السوق المستهدف, ابتداء من نوع المنتوج التقليدي ثم سعره, كيفية توزيعه والترويج له.

ولكي تحقق المؤسسة الميزة التنافسية لمنتوجاتها التقليدية تقدمه على النحو التالي:

- منتوج يتمتع بشيء فريد ومميز عن المنتوجات التي يقدمها المنافسون.
- إنتاج سلع تقليدية بأقل تكلفة وبالتالي بأقل سعر.
- منتوجات ذات نوعية رفيعة.
- منتوجات تسلم في الآجال اللازمة, وبالتصميم المطلوب.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لكن تبقى هذه الإستراتجية التسويقية تحتاج إلى تأطير عمومي, كون الإنتاج التقليدي يطغى عليه طابع التشتت, فهو غير مركز في منطقة واحدة, بالتالي نجد أنه في البلدان الرائدة في مجال الصناعة التقليدية, تمتلك مؤسسات عمومية مؤطرة للقطاع، تلعب دورا هاما في ربط الحرفيين والمنتجين بمنافذ التسويق الداخلية والخارجية على حد سواء, بمشاركة منظمات حكومية ومهنية.

ب. إيجاد منافذ التسويق المحلي:

إن إيجاد منافذ لمنتوجات الصناعة التقليدية تستوجب تحليل مختلف الاتجاهات للطلب عليها وهي:

P منافذ التسويق في السوق اليومية: التي تضم مختلف المحلات التجارية التي تبيع لوازم الحياة اليومية, والتي يمكن أن تضيف إليها منتوجات الصناعة التقليدية, كالملابس, الحقائب, الأكلات الشعبية, الحلويات, منتوجات الخيزران ...الخ, ما يسمح لمؤسسات الصناعة التقليدية بتوسيع مجالات بيعها من محلات متخصصة فقط في الصناعة التقليدية إلى المحلات التجارية العادية.[1]

P منافذ التسويق لإشباع رغبات المحيط الداخلي والخارجي: يتعلق هذا التسويق بالمنتجات المتعلقة بالعمران, وقطاع البناء والأشغال العمومية, والحدائق العامة, والأثاث المتعلقة بمختلف المرافق العمومية (قطع الزينة, المفروشات...). في هذا المجال تستطيع الدولة فتح آفاق واسعة لمؤسسات الصناعة التقليدية, بالتعاقد معها في المناقصات لإعطاء المشاريع العامة طرازا أصيلا يتميز بالتفرد والامتياز, ويستعمل المواد المحلية كالطوب والجير التي توفر الدفء, وتعمّر طويلا, و" قصر تمنطيط " أحسن مثال على ذلك.[2]

إلى جانب البناء يمكن للسلطات العمومية أن تؤثث مكاتبها ومقرات استقبالها بمنتوجات تقليدية تعطي ذوقا وأصالة, وتحفز على العمل, فهي تحسّن الصورة السياحية لهيئاتنا ومدننا من جهة, وبالتالي تغري الأجانب أكثر لزيارة الجزائر, ما يعني عملة صعبة تدخل للبلد, ومن جهة أخرى تجد للمنتوجات التقليدية منفذا تسويقيا داخليا وخارجيا من خلال صورة سياحية مميزة, مما

[1] صديقي شفيقة، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2] بن زعرور شكري، كتاب الصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 88-89.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يساعد مؤسسات الصناعة التقليدية على النمو والازدهار, ومضاعفة إنتاجها, وزيارة عدد العمال الذين تشغلهم.

P منافذ تسويقية خاصة: وهي تتعلق بمنتجات حرفية أصيلة, تتميز بطابعها الفريد والمتميز, وهي منتجات تعرض في المحلات المخصصة لبيع المنتجات الحرفية والفنية والمعارض المتخصصة[1]. في هذا المجال يمكن أن تساهم الدولة في فتح معارض متخصصة دائمة, يستطيع من خلالها الباحثون على كل مميز، أن يجدوه ويقتنوه.

4. تصدير منتوجات الصناعة التقليدية:

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية قطاعا بديلا للصادرات خارج المحروقات لأن منتوجاته تتوفر على المزايا النسبية المقارنة, إذ يساهم بشكل هام في تحقيق الدخل بالعملة الصعبة خاصة وأن القيمة المضافة لها مرتفعة, ولكي تستطيع مؤسسات الصناعة التقليدية أن تلعب دورها في المجال, وتنمي قدراتها التصديرية, يجب أن توفر منتوجاتها عوامل تجذب الاستهلاك إليها على المستوى الدولي, وفي نفس الوقت يجب أن توفر لها السلطات العمومية المناخ الملائم للتصدير, بمحاولة تخطي عوائق هذه العملية.

أ. عوامل جذب الطلب على الصناعة التقليدية:

قدّم المركز الدولي للتجارة في دراسة نشرها سنة 1991, أهم العوامل الجاذبة لاستهلاك المنتوج التقليدي على المستوى الدولي, وأوضح أنها تتمثل في عاملين رئيسيين:

- يتعلق العامل الأول بخاصية التجديد, وهي خاصية تتعلق بالميزة الفردية للمنتوج, والتي تمثل تعبيرا عن ثقافة خاصة يتضمنها المنتوج، ويبحث المستهلك الدولي عن معرفتها.
- يتعلق العامل الثاني بالبعد الاستعمالي للمنتوج التقليدي, والذي يعكس القيمة الوظيفية له, بحيث تلبي حاجياته, وتكمّل نمط عيشه.[2]

ولبيان مختلف التوفيقات الممكنة لعوامل الجذب كما يراها المستهلك الدولي ندرس الشكل التالي:

---

[1] صديقي شفيقة، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2] المرجع نفسه، ص 132.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الشكل رقم (8): عوامل جذب المستهلك الدولي لمنتوجات الصناعة التقليدية

	التجديد		
الاستعمال		ضعيف	قوي
	ضعيف	1	2
	قوي	3	4

المصدر: صديقي شفيقة، مرجع سبق ذكره، ص 132.

ولتحديد الموقع الملائم للمؤسسات التقليدية في السوق, تقوم بتحليل كل ثنائية والتي تسمح بتحديد الإستراتجية التسويقية المناسبة، وهي تتلخص في الخلايا الأربعة التالية:

* **الخلية 1**: تمثل فشل في الميزتين, فالمستهلك الدولي لا يرى في المنتوجات أيّة أهمية, فتصديرها يعني الفشل التام.

* **الخلية 2**: المنتوج إيجابي في التجديد, ضعيف في الاستعمال, كنحت الحجارة النادرة والخشب ...الخ، لهذا يجب تحسين المنتج ليتناسب أكثر مع نمط حياة المشتري.

* **الخلية 3**: المنتوج إيجابي في الاستعمال مع ضعف في التجديد, كبعض المنتوجات الجلدية في الدول النامية, وأكواب القهوة... وفي هذه الحالة على مسؤول التسويق أن يضيف مميزات فريدة في المنتوج, وتجديد مهارات وطريقة عمل الصانعين التقليديين.

* **الخلية 4**: وهو موقف إيجابي حيث نجد التجديد قوي والاستعمال قوي, ومثال على ذلك الزرابي التقليدية، الألبسة الحريرية المطروزة يدويا, الخزف الفني, الفخار...

ب. إيجاد المناخ المناسب للتصدير:

التصدير طريق لمؤسسات الصناعة التقليدية للنفاذ إلى الأسواق الخارجية وتصريف منتوجاتها, وبالتالي الحصول على العملة الصعبة. وعلى ضوء هذا يجب إعطاء الأهمية اللازمة للتسويق الدولي من خلال وضع سياسة تنموية للقطاع، تعيد الاعتبار له ضمن البرامج التنموية الوطنية, ما يسمح بتوضيح الرؤيا حول أهم منتجات الصناعة التقليدية التي تمتلك الفرصة أكثر لمزاحمة الأسواق الدولية, من خلال مجموعة من التدابير تأخذها السلطات العمومية من جهة، والحرفيون أصحاب المؤسسات من جهة أخرى:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

§ وضع أهداف كمية لتوقعات تخص حجم صادرات المنتوج التقليدي الذي يسعى القطاع ويستطيع تحقيقه سنويا.

§ الحصول على معلومات اقتصادية خاصة بالتصدير من خلال دراسة الأسواق الخارجية, ومعرفة تلك التي لها طلب على المنتوجات الجزائرية ونوعية هذا الطلب.

§ تبني تجارة الجملة يسمح بتحقيق أسعار تنافسية ووفرة الإنتاج, والتخلي عن تجارة الوحدة التي يستعملها الحرفيون الجزائريون, الذين يغطون التكاليف ويحصلون على الأرباح بأسعار مرتفعة وغير منافسة في المعارض والتظاهرات الدولية.

§ احترام المعايير الدولية, وتبني تصميمات جديدة دون الخروج عن الإطار الذي يحفظ أصالة المنتوجات التقليدية وجودتها.

§ مراعاة الطابع الهش لمنتوجات الصناعة التقليدية في الشحن والنقل, مع استحداث ميكانيزم خاص لتأمين منتوجات الصناعة التقليدية المصدّرة.[1]

[1] بن زعرور شكري، كتاب الصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-16.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني: دراسة حالة مؤسسات للصناعة التقليدية الجزائرية

بهدف معرفة بعض الحقائق حول مساهمة مشاريع الصناعة التقليدية في التنمية الاقتصادية الوطنية بصفة خاصة, خصصنا هذا المبحث لدراسة بعض خصوصيات هذا النوع من المؤسسات, وما تقدمه لمعرفة بعض الحقائق التي قد تنطبق على جميع المؤسسات المماثلة لها, وقد اخترنا أن ندرس مؤسسة متخصصة في الصناعة التقليدية الفنية وأخرى متخصصة في الصناعة التقليدية لإنتاج المواد, وأخيرا سندرس مؤسسة وساطة حديثة النشأة تركز عملها كله على تصدير منتوجات الصناعة التقليدية من مختلف جهات الوطن لبيان الدور الفعال لهذا النوع من المؤسسات لترقية مؤسسات الصناعة التقليدية, وبالتالي دفعها للمساهمة في الاقتصاد الوطني.

I. مكانة المؤسسة الجزائرية للزرابي التقليدية في الاقتصاد الجزائري:

استطاعت الزربية التقليدية أن تحتفظ بأشكالها وأنماطها الأصلية, رغم إدخال الحرفيين فيها بعض الإضافات الإبداعية الحديثة, ما جعلها تحتفظ بثروة مستوحاة من الاختلاط بين الجذور الإفريقية, العربية الإسلامية, الأمازيغية والمتوسطية, ما جعلها تحظى بمكانة اقتصادية هامة تمكنها من اكتساب سوق عالمية واسعة, وبالتالي رفع إنتاجيتها وتشغيل عدد كبير من العمال, غير أنه يبقى مجالا اقتصاديا غير مستقل إلا بنسب ضعيفة.

1. التعريف بالمؤسسة:

المؤسسة الجزائرية للزرابي التقليدية المعروفة بدار الزربية, تأسست منذ 1908, وهي تنتج الزرابي التقليدية لجميع مناطق الجزائر, باستعمال الصوف الطبيعية المنسوجة بطريقة يدوية تقليدية.

أ. البطاقة التقنية للمؤسسة:

- **اسم المؤسسة**: المؤسسة الجزائرية للزرابي التقليدية EATT[*].
- **نوع المؤسسة**: مؤسسة صغيرة توظف 42 عامل.
- **العنوان**: 02 طريق محمد زويزي, شرشال, ولاية تيبازة.

[*] EATT: Entreprise Algérienne du Tapis Traditionnel.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **الفاكس**: 022-94-43-024
- **الهاتف**: 063-92-43-024
- **الموقع الإلكتروني**: www.algerian carpets.com.
- **سنة التأسيس**: تأسست وفق المراسيم: رقم: 02 لـــ 15-09-1997.

رقم: 03 لـــ 02-05-1998.

- **الشكل القانوني**: شركة ذات أسهم.
- **المسيّر الرئيسي**: السيد أبركان.
- **رأس المال الاجتماعي**: 1.650.000 دج.
- **العدد الكلي للعمال**: * 30 مساهم.

* 42 عامل منهم:

- 25 حرفية.
- حرفي معلم.
- ممتهنة.
- إداريين وأعوان.

- **نوع النشاط**: صناعة الزرابي التقليدية عن طريق العمل اليدوي.
- **رقم الأعمال**: ما بين 8 مليون دينار إلى 12 مليون دينار.
- **الربح الصافي**: في حدود 800 ألف دينار للمساهم سنويا.

ب. <u>إنشاء المؤسسة</u>:

المؤسسة الجزائرية للزرابي التقليدية هي مؤسسة يمتلكها مجموعة من الأجراء, استفادوا من عملية خوصصة المؤسسات العمومية حسب مناشير رئاسة الحكومة لسنتي 1997-1998, وهي إحدى المؤسسات العمومية التي نجحت فيها عملية الخوصصة لصالح العمال, وقد استفادت من ممتلكات وحدة الزرابي لشرشال (EARSM), والتي حُلــّت في فيفري 1998.

تضم المؤسسة ثلاثين مساهما يكوّنون مجلس الإدارة, والذي يجتمع على الأقل كل شهرين, وقد انطلقت في العمل كمؤسسة خاصة سنة 1999.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمتلك المؤسسة مساحة 5847م2، منها 1052م2 مباني تضم الورشة والإدارة, كما تمتلك ثلاثين منولا (منسجا) عمليا للإنتاج يسمح بتشغيل 120 منصب عمل.

ج. إنتاجية المؤسسة:

إن قياس إنتاجية مؤسسة الزرابي تكون بعدد الأمتار المربعة المنتجة سنويا, فتنتج المؤسسة في المتوسط 66م2 شهريا، بمقدار رّص يحتوي على (625 إلى 900 غرزة أو عقدة في دسم2), نذكر أن الرّص يعتبر مقياسا مهمّا لاختبار الزربية اليدوية على المستوى الدولي, وهو عبارة عن عدد العقد المنجزة في الديسمتر المربع, فكلما زادت العقد كانت أكثر صلابة وأكثر قدرة على امتصاص البرودة, وبالتالي أحسن جودة.

والجدول الموالي يبين لنا إنتاجية المؤسسة شهريا على مدى خمس سنوات:

الجدول رقم (30): **إنتاجية وحدة الزرابي بشرشال شهريا خلال الفترة (2000-2004)**

(وحدة القياس: عقدة أو غرزة)

السنوات / الأشهر	2000	2001	2002	2003	2004
جانفي	4.260.798	8.411.739	8.085.584	9.000.000	8.000.000
فيفري	4.032.333	7.636.651	7.685.260	12.000.000	7.500.000
مارس	3.983.232	6.651.564	9.111.600	12.000.000	9.000.000
أفريل	5.254.926	7.970.010	8.811.047	11.000.000	7.250.000
ماي	6.772.450	8.859.270	8.653.985	13.000.000	8.500.00
جوان	6.258.700	7.896.110	8.841.897	8.500.000	6.000.000
جويلية	3.194.122	8.103.566	9.512.728	8.500.000	5.000.000
أوت	3.204.558	3.329.464	3.617.238	2.100.000	2.000.000
سبتمبر	5.464.408	7.265.741	6.353.110	2.050.000	5.000.000
أكتوبر	7.874.700	9.375.220	9.247.960	9.000.000	7.000.000
نوفمبر	7.235.904	7.872.824	8.489.177	8.500.000	6.000.000
ديسمبر	6.551.120	8.604.646	9.211.254	10.000.000	3.500.000
المجموع	64.087.251	91.976.805	97.620.840	105.650.000	74.750.000
متوسط الإنتاجية	5.340.604	7.664.734	8.135.070	8.804.167	6.229.167

المصدر: المؤسسة الجزائرية للزرابي التقليدية بشرشال، سنة 2008.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط إنتاج الوحدة الشهري يتراوح ما بين خمسة ملايين وأكثر من ثمانية ملايين عقدة شهريا, فمنذ السنة الثانية من تشغيل الوحدة من طرف الخواص بدأت الإنتاجية ترتفع سنة بعد سنة لتصل سنة 2003 لفارق يفوق ثلاثة ملايين عقدة شهريا مقارنة بسنة 2000، ليعود ثانية سنة 2004 للتناقص إلى حوالي ستة ملايين عقدة في المتوسط الشهري.

كما نسجل أن شهر أوت هو شهر العطلة السنوي, حيث يتم تخفيض الإنتاج إلى حوالي النصف. فمنذ أن أصبحت المؤسسة ملكا لخواص, لم تعد تغلق أبوابها على مدار السنة, بل تخفض من إنتاجها فقط خلال العطلة السنوية, أما بالنسبة للتسعيرة فهي تختلف باختلاف عدد العقد, فكلما زادت ارتفع سعر الزربية، وهو يتراوح ما بين 11 ألف و14 ألف دج/م2، فمثلا زربية ذات الحجم المتوسط (2,4م × 2,4م) بـــ 14 ألف دج/م2 ذات رص (900 عقدة/دسم2 أي ما يعادل 30/30) سيكون سعرها 80.640 دينار.

نذكر أن المخزون المالي للمؤسسة يقدر بـــ 12 مليون دينار, وإمكانياتها الإنتاجية هي 1800م2 سنويا, لكنها تشغل حاليا 30% من إمكانياتها الإنتاجية بسبب عدم تمكنها من تصريف منتجاتها, خاصة خارج حدود السوق الداخلية.

2. مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المحلية:

أ. الأعباء التي تتحملها المؤسسة:

تتميز صناعة الزرابي التقليدية بكثافة اليد العاملة وقلة رأس المال, وبالتالي فان أكبر أعباء المؤسسة هي أجور العمال, إذا أنها تتحمل شهريا حوالي 500 ألف دينار كأجور, حيث أن كل عاملة تتقاضى على الأكثر 12 ألف دينار شهريا، إذ يختلف أجرها باختلاف حجم العمل الذي قامت به, وهو يحسب بعدد العقد الذي أنتجتها. إذن فالشركة تصرف سنويا 6 ملايين دينار كأجور للعمال, وعلى هذا الأساس يمكن حساب كثافة العمالة في المؤسسة ومقارنتها بكثافة رأس المال على الشكل التالي:

علما بأن: مجموع الاهتلاكات السنوية للمعدّات = 150.000 دج

القيمة المضافة = 8.000.000 دج

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فإن كثافة العمالة = $\frac{6.000.000}{8.000.000}$ = 75%

وكثافة رأس المال = $\frac{150.000}{8.000.000}$ = 1,87%

كثافة العمالة في المؤسسة تمثل 75% مقارنة بكثافة رأس المال التي تمثل 1,87% فقط, وهذا يبين أن صناعة الزرابي التقليدية تساهم كثيرا في تخفيض نسب البطالة وبالتالي الفقر، خاصة بين النساء التي تمثل نسبة عمالتهن في المجال أكثر من 90% وبتكلفة بسيطة, فإذا نظرنا إلى أجر العاملات في هذه المؤسسة نجده متدنيا, فالواحدة منهن تتقاضى على الأكثر 12 ألف دينار شهريا, حسب طاقتها الإنتاجية, وهو مبلغ ضعيف إذا ما قورن بالأجور في المؤسسات والإدارات العمومية غير الإنتاجية, وإذا ما قورن بالقدرة الشرائية للفرد.

أما بالنسبة للأعباء الأخرى التي تمثل في نفس الوقت دخلا للدولة فنوجزها فيما يلي:

- الرسم على أرباح الشركة, وهو يمثل نسبة 25% من رقم أعمال المؤسسة الشهري ويتراوح ما بين 30 ألف دينار و35 ألف دينار.
- الرسم على العائد الإجمالي, وهو يختلف باختلاف مجموع أجور العمال الشهرية.
- الضمان الاجتماعي في حدود 25 ألف دينار شهريا.

ب. مساهمة المؤسسة في التصدير:

إن إمكانيات المؤسسة التصديرية كبيرة جدا نظرا لأصالة منتوجاتها وتميزها بالجودة في النسيج والمواد الأولية المستعملة, والرسوم والرموز المستوحاة من عمق التراث الجزائري, كما أضافت المؤسسة مجموعة من التصاميم فيها لمسات إبداعية حديثة وفي نفس الوقت لم تتخلى عن عراقة ماضي الزربية الجزائرية, إلا أن الصعوبات الكبيرة التي تتعرض لها المؤسسة, وجميع من يحاول تصدير منتوجات الصناعة التقليدية الجزائرية, جعلت مسيّريها يكتفون بيع عدد قليل جدا من الزرابي في الصالونات والمعارض الدولية, في الغالب ما بين ثلاث إلى ستة زرابي في كل معرض, هذا ما يساهم في مداخيل تتراوح ما بين 1200 و1600 أورو في كل مشاركة دولية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد لاحظنا المعارضة الشديدة لمسيّري المؤسسة لعملية التصدير تماما, إذ ينظرون إليها كأنها مغامرة يمكنها أن تقضي على مؤسستهم، وبالتالي أحلامهم ورزقهم وأرزاق عشرات العائلات.

3. نقاط القوة والضعف لدى المؤسسة:

تتميز المؤسسة الجزائرية للصناعة التقليدية بعدّة نقاط تقوّي وجودها على المستوى الوطني, وتغنيه على المستوى الدولي, كما لها نقاط ضعف تثني من إمكانياتها وقدراتها الإنتاجية والإبداعية.

أ. أسباب نجاح المؤسسة:

نذكرها فيما يلي:

* **كفاءة عالية في الإنتاج**: وهي راجعة إلى استعمال مواد أولية ذات نوعية عالية، إذ تقوم المؤسسة بشراء الصوف الطبيعية مصبوغة ومفتولة (550دج/كغ), بالإضافة إلى تشغيل أيدي عاملة تكوّنها في المؤسسة لمدة سنة كاملة لتصبح مؤهلة لتقوم بعملها على أكمل وجه.

* **تشكيلة متنوعة من المنتوجات**: تمنح المؤسسة لزبائنها مجموعة متنوعة من الزرابي لـــ 23 منطقة مختلفة من الوطن, منها ما هو تقليدي قديم, أي أنها زرابي كانت تصنع عبر الزمن ولا تزال لغاية يومنا, كزربية قرقور (سطيف), زربية البابار (خنشلة), زربية بني يزقن (غرداية), وزربية آيت هشام (القبائل)... ومنها ما أبدعته أنامل الحرفيين بالمؤسسة, فقاموا بوضع زرابي تقليدية لمناطق لا تمتلك زربية خاصة بها, كزربية الهقار المستوحاة من النقوش والمناظر الطبيعية للصحراء وألوانها, زربية الجزائر العاصمة المستوحاة من الخزف الفني للمنطقة وزرقة مياه البحر فيها, إضافة إلى تشكيلة إبداعية جديدة تختلف جذريا عن الزرابي التقليدية القديمة, إذ امتزجت فيها الحداثة مع الأصالة والرموز القديمة للمناطق لتنتج روائع غاية في الجمال, الإبداع والأصالة.

* **علامة تجارية معترف بها**: تمتلك دار الزربية بشرشال علامة تجارية خاصة, معترف بها لا يمكن تقليدها أو الإنقاص من وجودها, إذ وعبر السنين استطاعت المؤسسة أن تثبت علامتها بالجودة العالية والتفاني في العمل.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب. صعوبات المؤسسة:

* **تسويق المنتوجات:** تعرف المؤسسة إشكالا في تسويق منتوجاتها على المستويين المحلي والدولي, ففي الداخل زبائن المؤسسة هم الدولة والأغنياء, إذ أن أسعار منتوجاتها مرتفعة تتراوح بين 50 ألف دينار و80 ألف دينار، لا يمكن للأشخاص العاديين اقتناء مفروشات بهذا المبلغ لمجرّد الزينة, إذن فالمؤسسة تعتمد على الأثرياء فقط كأفراد لشراء منتوجاتها, إضافة إلى الدولة التي تستعملها لتزيين الإدارات والمؤسسات العمومية, وفي هذه الحالة, إذا كانت الدولة تعاني من نقص أو شحّ في مواردها, ستعاني المؤسسة من نقص كبير في مبيعاتها وبالتالي تخفض من إنتاجها, وهذا ما لاحظناه سابقا عندما تطرقنا إلى إنتاج المؤسسة سنة 2004 الذي انخفض بنسبة 29,24% مقارنة بسنة 2003, وهذا ناتج عن زلزال بومرداس لسنة 2003, وما نجم عنه من تجنيد موارد الدولة لإعادة البناء.

* الأعباء الجبائية وشبه الجبائية الثقيلة وبيروقراطية الإدارة الجزائرية, إضافة إلى إحجام البنوك عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج. الآفاق المستقبلية للمؤسسة:

تمتلك المؤسسة مشاريع مستقبلية، وأفكارا تسعى إلى الوصول إليها وهي كالتالي:

* **إنشاء مدرسة للتكوين في الزرابي التقليدية:** وهي في طور الإنشاء, إذ تمتلك المؤسسة مقرا لها, وحصلت على الاعتماد الخاص بها, وتكوّن الآن الإطار التي ستدير المدرسة وهي خرّيجة العلوم المالية, لها تجربة خمس سنوات في التدريس في مجال التكوين المهني، وهي في طور التكوين في مجال صناعة الزرابي، ستكون هذه المدرسة الأولى في مجال التكوين في الزرابي التقليدية في الجزائر, وستسمح بتكوين المكوّنين وتأهيل الحرفيين في المجال للتحسين من أدائهم, كما ستعمل على تخريج دفعات من المتكونين في مجال الزرابي التقليدية، ما سيسمح بإعادة الاعتبار لهذه الصنعة العريقة ويدمجها في الاقتصاد الوطني.

* **إنشاء فرع خاص بتلفيق وتلوين الصوف:** وذلك على شكل خيوط متسلسلة بواسطة مغزل, هذا سيجعلها توسع من إنتاجها وتخفض من أسعار المواد الأولية الأساسية التي تدخل في صناعة الزرابي, وبالتالي تخفض من أسعار الزرابي وتجعلها أكثر تنافسية على المستوى الدولي.

II. مؤسسة كوثر الحرفية لصناعة الملابس الجلدية:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ترتبط صناعة الجلود باستهلاك اللحوم, ارتباطا وثيقا, ما جعل صناعتها ترتبط بوجود الإنسان، فهي حرفة راسخة في الماضي القديم, إذ توصل الإنسان إلى تلبية حاجاته عن طريق الصيد ثم عن طريق المواشي لتصبح بذلك الأغنام والأبقار والإبل مادة أولية لصناعة الأنسجة والجلود على حدّ سواء.

1. **التعريف بالمؤسسة**:

مؤسسة " كوثر " الحرفية لصناعة الملابس الجلدية, تأسّست بفضل دعم الدولة لحرفي مقاول عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب, وهي تنتج جميع أنواع الملابس الجلدية.

أ. **البطاقة التقنية للمؤسسة**:

- **اسم المؤسسة**: مؤسسة كوثر الحرفية لصناعة الملابس الجلدية.
- **نوع المؤسسة**: مؤسسة مصغرة تشغل تسعة عمال دائمين بالإضافة إلى آخرين موسميين.
- **العنوان**: 520/1, حي هواري بومدين, بوسعادة, صندوق بريد 2820، الجزائر.
- **الفاكس**: 00213-35-53-18-18
- **البريد الالكتروني**: www.kaoutharcuir.fr.gd
- **سنة التأسيس**: سبتمبر 2006.
- **الشكل القانوني**: شركة ذات مسؤولية محدودة، وذات شخص واحد.
- **المسيّر الرئيسي**: السيد حيداش محمد فؤاد.
- **رأس المال الاجتماعي**: 10 ملايين دينار.
- **العدد الكلي للعمال**: تسعة عمال إضافة إلى صاحب المؤسسة إضافة إلى عمال موسميين يصل عددهم إلى 50 عامل.
- **نوع النشاط**: صناعة حرفية لإنتاج المواد.
- **رقم الأعمال**: ثلاثة ملايين سنتيم.
- **المؤسسة المانحة للقرض**: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ب. **التعريف بصاحب المؤسسة المصغرة**:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هو حرفي ومسيّر المؤسسة في نفس الوقت, عمل لمدة خمس سنوات كخياط في مؤسسة اقتصادية لإنتاج الملابس العسكرية, وقد شارك في عدة دورات تدريبية خاصة بمجالات التسيير والإدارة نذكر منها:

Ÿ المشاركة في الورشة التكوينية للمقاولين التي جاءت تحت عنوان " من أجل تسيير أحسن لمؤسساتكم ", المنظم من طرف الغرفة الجهوية للصناعة التقليدية والحرف بالمسيلة تحت رعاية وحدة المكتب الدولي للعمل (BIT)[*].

Ÿ المشاركة في الدورة التدريسية في مجال تسيير وإدارة المؤسسات, المنظمة بالمركز البيداغوجي في الجلفة.

ج. إنشاء المؤسسة:

تم إنشاء المؤسسة في سبتمبر 2006, وقد بدأت العمل سنة 2007 على شكل شركة ذات مسؤولية محدودة وذات شخص واحد, وقد اتخذ صاحب المؤسسة شريكا له, وهو مدبغة تزوّده بالمواد الأولية.

أنشئت ورشة الخياطة على مساحة تقدر بـــ 200م2 بمنطقة حضارية, كما تحصلت المؤسسة من محل آخر مموّل من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب موجّه للعرض في بوسعادة.

كما استفادت المؤسسة من تعليمة وزارة التجارة التي صدرت سنة 2007, والتي تجبر الدباغين على بيع جلودهم في الجزائر بنسبة معينة، قبل تصدير البقية إلى الخارج, فقبل هذه التعليمة كانت الجلود تصدّر كليا إلى الخارج، في حين أن المنتجين الجزائريين بحاجة إليها وقد يلجؤون لاستيرادها, هذا ما يجعل المنتجات الجلدية مرتفعة السعر, وعلى العكس تتميز منتجات مؤسسة كوثر بمزايا تنافسية كبيرة خاصة في مجال الجودة في المواد الأولية المستعملة, وتسعيرة منتجاتها التنافسية.

2. أهداف المؤسسة:

---

[*] BIT: Bureau International du Travail.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تسعى مؤسسة كوثر لتحقيق الأهداف التالية:

أ. ترقية المناولة:

تتركز فكرة صاحب المؤسسة بأن ترقية مؤسسته وكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون عن طريق المناولة, إذ أن ارتكاز رأس المال الأجنبي في الجزائر خاصة رأس المال الآسيوي(*), سيسمح له باكتساب تقنيات عمل أفضل وخبرات جديدة من خلال الاحتكاك والعمل مع هذه الشركات(**) مما يسمح بتوسيع إنتاجها, وانفتاحها على آفاق سوقية واسعة, وبالتالي تمكين أيدي عاملة عاطلة كثيرة من الشغل.

ب. التصدير:

تطمح المؤسسة إلى تصدير مختلف منتوجاتها, لكن تبقى عاجزة عن ذلك (إلا في إطار المناولة), فالتصدير في الجزائر من العمليات الصعبة, فهي ليست متاحة بسهولة, خاصة في ظل البيروقراطية التي تسيطر على القطاع المالي والبنكي.

ج. المرونة في العمل:

من خلال قدرة المؤسسة على الاستجابة للطلبيات مهما كانت كبيرة, فالمؤسسة قادرة على تجنيد عمال موسميين بالقدر اللازم لإنجاز الطلبية, فشعارها في ذلك أن التجهيزات وُجدت لتستعمل.

د. المحافظة على البيئة:

إذ تسعى المؤسسة على استرجاع 80% من فضلاتها، وتعيد رسكلتها في إنتاج السخانة, كما أنها لا تستعمل جلود وفرو الحيوانات البريّة المهددة بالانقراض.

ك. ترقية وتشجيع عمل المرأة الريفية, إذ أن 90% من عمالها نساء.

هـ. تحارب تشغيل الأطفال واستغلالهم.

و. تساهم في الحفاظ على الحرفة بالتكوين المتواصل.

(*) إن لجوء رأس المال الصيني إلى المناولة في الجزائر غرضه الحقيقي هو الاستفادة من اتفاقية الجزائر مع الاتحاد الأوروبي من خلال الحصول على شهادة المنشأ التي تتيح للصينيين تصدير منتجاتهم من الجزائر إلى أوروبا على أساس صنع جزائري لكن العلامة تبقى صينية.

(**) يحضر الشريك الصيني أحدث التصاميم إضافة إلى تقني خاص بكل عشر عمال.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ي. تعمل على تشجيع واحترام الإبداع والملكية الفكرية وتحارب التقليد.

3. **مزايا المؤسسة**:

تتمتع مؤسسة كوثر الحرفية بعدة مزايا تجعلها مؤسسة واعدة في مجالها, وتمكنها من التطور والنمو والمساهمة بذلك في التنمية المحلية لمدينة بوسعادة.

أ. **مؤسسة نموذجية**:

اختارت الوكالة الوطنية لترقية الصادرات التابعة لوزارة التجارة Algex مؤسستين جزائريتين من بينهما مؤسسة كوثر للجلود, تليها مجموعة تتكون من 40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ستحظى بمتابعة شخصية لمدة سنتين في إطار برنامج أورو متوسطي يعرف بـــ « Optimexport » وهو برنامج يعمل على تقوية القدرات التصديرية للمؤسسات الجزائرية, بدعم من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) ويقدّر بمليوني أورو.

إذ ستحظى المؤسسات المختارة, المصدّرة أو التي لها إمكانيات تصديرية بما يلي:

- معلومات تجارية دولية.
- التكوين والتمهين في مجال تقنيات التجارة الدولية.
- المتابعة والمرافقة لدخول الأسواق الأجنبية.

ب. **المزايا الجبائية**:

استفادت مؤسسة كوثر للجلود من المزايا الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهي كالتالي:

* الإعفاء الكامل لمدة 3 سنوات من الضرائب التالية:

Ÿ الضريبة على أرباح الشركة IBS.

Ÿ الضريبة على العائد الإجمالي للمؤسسة IRG.

Ÿ الرسم على النشاط المهني TAP.

ج. **تنوع منتوجاتها وتنافسيتها**:

منتوجات المؤسسة عبارة عن مجموعة من الملابس الجلدية المختلفة والتي تلبي طلبات جميع فئات المجتمع من جميع الأعمار، نذكرها فيما يلي:

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- مختلف الملابس الجلدية التقليدية الجزائرية.
- البذلات الجلدية الخاصة بالعمل (بذلات رجال المطافئ, الأمن...).
- البذلات الخاصة بالاستعمال اليومي للأطفال والكبار, الرجال والنساء.

كل هذه المنتجات تتمتع بلمسات إبداعية جديدة, وجودة وإتقان في العمل, إضافة إلى جودة المواد الأولية المستعملة خاصة الجلود, وتعرض بأسعار جد تنافسية مقارنة بمثيلاتها, إذ وقـّعت المؤسسة على شراكة مع مدبغة تزوّدها بالجلود بأسعار تنافسية وبكميات كبيرة.

4. مشاكل المؤسسة وآفاقها المستقبلية:

أ. العراقيل:

وهي كثيرة وتحدّ من تطور المؤسسة وتوسعها نذكرها فيما يلي:

- بيروقراطية البنوك الجزائرية, وعدم مساعدتها للمؤسسات التي لها آفاق للتوسع في الوطن وفي الخارج.
- عراقيل كثيرة متعلقة بالمناولة وعدم تسهيل وتبسيط العملية رغم ما نصت عليه المراسيم التنفيذية لتطوير هذه الأخيرة.
- ارتفاع تكلفة المشاركة في التظاهرات والصالونات الوطنية, فمثلا وصلت تكلفة الاشتراك في الصالون الدولي للمناولة إلى 75 ألف دينار.

ب. الآفاق المستقبلية للمؤسسة:

إن الهدف الرئيسي الذي تتطلع إليه المؤسسة هو التصدير, وبالتالي المساهمة في الرفع من صادرات الجزائر خارج المحروقات وجلب العملة الصعبة للبلاد. لهذا فالمؤسسة تعمل على إنشاء مكتب لها في "كيباك" بكندا, بحيث تدفع 50 ألف دينار شهريا وهو ما يعادل 600 ألف دينار سنويا مقابل إنشاء هذا النوع من المكاتب الذي يعتبر ممثل المؤسسة في كندا, إذ توفر لها مكتب فيه هاتف, فاكس, جهاز إعلام آلي موصول بالانترنيت، بالإضافة إلى موظف لها في المكتب يمثل صاحب المؤسسة, ويكون همزة وصل بين من يريد شراء المنتوج وبين صاحب المؤسسة، وعلى هذا الأساس تستطيع المؤسسة أن تصدّر الكمية المطلوبة بكل سهولة.

III. دور مؤسسة الوساطة "أرتي ترادينق الجزائر" في تنشيط الصناعة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التقليدية:

يعتبر التصدير مصدرا رئيسيا للعملة الصعبة لأيّ بلد, وبالتالي مصدرا للثروة, مفتاحا للنمو الاقتصادي, فكما قال كينز: " الاستيراد يعني الادخار والتصدير يعني الثروة "، خاصة إذا تعلق الأمر بتصدير مواد منتجة تمتلك قيمة مضافة عالية كمنتوجات الصناعة التقليدية, بعيدا عن تصدير المواد الأولية الزائلة مع مرور الزمن.

1. **الدور التنموي لوسطاء الصناعة التقليدية**:

إن نجاح قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر, وزيادة فعاليتها في التنمية الاقتصادية, يتوقف على تطوير صادرات الصناعة التقليدية الفنية وفق إستراتجية متكاملة، تتعاون فيها مجموعة من القطاعات وهم: القطاع العمومي, الحرفيين, القطاع التجاري والوسطاء, حيث أن كل واحد منهم له مسؤوليات خاصة به تكمّل بقية القطاعات, ولقد تحدثنا بإسهاب في فصلنا الثالث حول جميع المساهمين في تطوير القطاع, كالقطاع العمومي, وجميع الهيئات التي وفرتها الدولة لدعم الصناعة التقليدية, الحرفيين، وكل ما يمكن أن يساهم في ترقية نشاطاتهم, بالإضافة إلى القطاع التجاري الذي يمكن أن يساهم في تسويق المنتجات على المستوى المحلي. وضمن هذا السياق بقي لنا أن نشير إلى الوسطاء كطرف أساسي لتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمصغرة التابعة لقطاع الصناعة التقليدية, كون هذه الأخيرة ليس لها القدرة والمعرفة على التسويق بأحسن الطرق, وانطلاقا من هذه النظرة ومن نظرية تايلور بتقسيم العمل, وجب تطوير شبكة الوسطاء في الجزائر, وتكوين سوق خاص بهم بغرض تسويق المنتجات النهائية للصناعة التقليدية على المستوى الداخلي والخارجي، ما يسمح بتنشيط اقتصاد الصناعة التقليدية والفنية.

إن ضمان تسويق منتوجات الصناعة التقليدية يعني ضمان دخل عدد من الحرفيين وعائلاتهم, وبالتالي إمكانية توسيع إنتاجهم, فقد ورد في الوثيقة التحضيرية للاجتماع الدولي حول مكانة الصناعة التقليدية في التجارة العالمية المنظم من طرف المنظمة الدولية للتجارة والتنمية « CNUCED »، ومنظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم « UNESCO »، والمنعقد في مانيلا سنة 1997 ما يلي: " إنه من المؤكد أن آمال التنمية في القرن القادم تبقى مبنية لا على التطور الصناعي، بل تنمية دائمة يغذيها التراث الثقافي بموارد طبيعية متوفرة, ومهارة يدوية, ومنتوجات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الصناعة التقليدية تستجيب تماما لهذه المقاييس, بحيث تشكل التعبير الثقافي بمجموعات لها قدرات إبداعية وتتحكم في مهارات فريدة لإنتاج مواد تعكس ثقافتهم وتراثهم ويمكن لحرفيي الدول النامية أن يضمنوا عيشهم وعيش عائلاتهم إذا ما وجدت منتوجاتهم منفذا للسوق "[1].

من خلال ما سبق يمكننا أن نقول أن مساهمة الصناعة التقليدية في التنمية الاقتصادية الوطنية تتوقف على تصريف منتوجاتها على المستويين المحلي والدولي, ولوسطاء الصناعة التقليدية دور هام في إيجاد منافذ لذلك.

2. **تعريف المؤسسة**:

مؤسسة أرتي تراديق الجزائر, هي مؤسسة وساطة تقوم بجمع تشكيلة متنوعة من منتوجات الصناعة التقليدية الفنية الخاصة بالتزيين والتجميل, وتقوم بترويجها عبر الإنترنت على المستوى الدولي بغرض تصديرها.

أ. **البطاقة التقنية للمؤسسة**:

- **اسم المؤسسة**: أرتي تراديق الجزائر « Artitrading Algérie ».
- **نوع المؤسسة**: مؤسسة مصغرة تشغل ثلاث عمال إضافة لصاحبة المؤسسة.
- **العنوان**: ص.ب 240 تجزئة 200 الصنوبر البحري, الجزائر.
- **الفاكس**: 55-08-21-021.
- **الموقع الالكتروني**: www.artistrading.com.
- **سنة التأسيس**: 2005.
- **الشكل القانوني**: مؤسسة فردية.
- **المسيّرة الرئيسية**: سعيداني سميرة متحصلة على شهادة ليسانس في العلوم المالية.
- **رأس المال الاجتماعي**: 437.326 دينار جزائري.
- **نوع النشاط**: تصدير مختلف منتوجات الصناعة التقليدية الفنية التزينية.
- **رقم الأعمال**: 5500 أورو.

[1] صديقي شفيقة، مرجع سبق ذكره، ص 73.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب. إنشاء المؤسسة:

أنشئت المؤسسة سنة 2005 بغرض التعريف بالمنتوجات الإبداعية للصناعة التقليدية الجزائرية الموجهة للتزيين على المستوى الدولي, إذ تقوم هذه المؤسسة المصغرة بعملية الوساطة بين الحرفيين في مختلف جهات الوطن وبين المستهلكين في جميع بلدان العالم, حيث تقترح عليهم المؤسسة تشكيلة واسعة من المنتوجات التقليدية بغرض تنويع فرص الاختيارات التزينية, وتختار منتجاتها على أساس النوعية الرفيعة والمزج بين التراث الثقافي الجزائري والابتكار التكنولوجي دون المساس بأصالة المنتج.

تعرض المؤسسة المنتوجات عبر الانترنت التي أصبحت إحدى أحسن الوسائل في مجال الترويج, بالإضافة إلى مراسلة مختلف القنصليات الجزائرية عبر العالم.

لقد استطاعت المؤسسة الفتيّة أن تقوم بعمليتي تصدير خلال سنة 2007, إحداهما لمتحف في فرنسا, والأخرى لرجل أعمال جزائري مقيم في كندا, وتسعى خلال سنة 2008 إلى مضاعفة رقم أعمالها.

3. مهام المؤسسة وشركائها:

تسعى المؤسسة إلى تنفيذ مجموعة من المهام, للوصول إلى تصدير أكبر قدر ممكن من منتوجات الصناعة التقليدية, لذلك فقد طورت شبكة شركاء عبر كل الجزائر تتكوّن من حرفيين في مختلف الأنشطة.

أ. المهام المستهدفة من المؤسسة:

تقوم المؤسسة بوظائف عديدة نذكر منها:

- تجميع معرفة الحرفيين الجزائريين ضمن مصنّف يجمع الحليّ التقليدية، جداريات للتزيين, الخزف والفخار.
- تسويق المنتوجات المعروضة في المصنّف.
- المساهمة في إعطاء إضافات جديدة للديكور عن طريق الخزف والفخار الفني الجزائري.
- تطوير شبكة لتوزيع منتوجات المؤسسة في الأسواق المستهدفة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- الاستجابة لطلبات الزبائن من ناحية الكمية والنوعية.
- تقديم خدمات تصديرية فعالة من ناحية مدة الإنتاج, مدة التوزيع، تغليف المنتوجات...
- بيان جدّية المؤسسة.

ب. شركاء المؤسسة:

وهم مجموعة من الحرفيين ينتجون مختلف أنواع مواد الصناعة التقليدية الفنية نذكرهم فيما يلي:

* **صانعي الحليّ (الصائغ)**: من منطقتي القبائل والتوارق بالصحراء الجزائرية, وهم يمزجون بين النار والمعادن ليبرزوا إبداعات فنية تجمع بين مختلف الحضارات التي عرفتها الجزائر.

* **صانعي الخزف الفني**: إن التشكيلة المختارة من الخزف الفني مصنوعة من طرف حرفين معروفين في الجزائر بإبداعهم ومن بين المنتجات نجد:

- خزف بالديكور البربري، كل قطعة منها مزخرفة بنقوشات الحليّ القبائلي ونقوشات هندسية نجدها كذلك في الفخار والزرابي.
- خزف بديكور التاسيلي, وهي قطع خزفية ابتكارية, تحاكي نقوشات ما قبل التاريخ الموجودة في التاسيلي.
- خزف بالديكور الفارسي والعربي, وهو متأثر بالثقافة الفارسية الإسلامية, والعبقرية الحمادية.

* **صانعي الفخار**: وهو مثال على تحكم الإنسان في العناصر الطبيعية, وحسن تطويعها, بإنتاج تحف فنية منقوشة في أغلبها بنقوش منطقة القبائل.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة الفصل:

تستطيع مؤسسات الصناعة التقليدية والحرفية أن تحقق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد, بتوسيع نشاطاتها وتوفير مناصب شغل جديدة, إذا استطاعت أن تضمن مكانتها في عالم يشهد انفتاحا واندماجا اقتصاديا, ويتسم بمنافسة كبيرة.

يشكل هذا الرهان تحديا كبيرا للحرفيين المقاولين, يفرض عليهم العمل بكفاءة ونجاعة في تسيير وتنظيم مؤسساتهم الحرفية, من خلال تحسين جودة ونوعية إنتاجها, والعمل على توسيع أسواقها محليا ودوليا، من خلال وضع إستراتجية واضحة وإيجاد منافذ للتسويق واحترام العوامل التي تجذب المستهلك لمنتجات الصناعة التقليدية.

وباعتبار أن مؤسسات الصناعة التقليدية والحرفية منتجة للقيمة المضافة باستثمارات بسيطة, فهي تحتاج إلى رعاية خاصة من طرف السلطات العمومية لتوفير المناخ الملائم لتفعيل نشاطها الاقتصادي خاصة من ناحية التمويل, الجمركة, التسويق والتصدير.

إن دراسة حالة مؤسسة الزرابي التقليدية بشرشال, مؤسسة كوثر لصناعة الجلود, ومؤسسة الوساطة أرتي ترادينق الجزائر, أثبتت أنها مؤسسات تحمل مشاريع تمتلك كل مقوّمات النجاح، بداية بالمنتوج, وصولا إلى الطموح الكبير، ولكن تعاني من نقص كبير في دعم الدولة لتستطيع توسيع نشاطاتها وزيادة مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخـاتمة العـامة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخاتمة العامة:

إن تناول موضوع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، ودراسة حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر بالبحث والدراسة، دفعنا إلى محاولة إثبات قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن خلالها الصناعات التقليدية والحرف على تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للإنسان، من خلال إشباع حاجاته المادية بطريقة يستطيع فيها إثبات ذاته وقدراته الإدارية والإبداعية.

ولغرض بيان هذا الدور قمنا ببحث خلص إلى أربع فصول، حاولنا فيها الإلمام بكل جوانب الموضوع كالتالي:

درسنا وشخّصنا في الفصل الأول جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إلقاء نظرة تاريخية لتطور مفهوم هذا النوع من المؤسسات وخصائصها، إضافة إلى أسباب نجاحها وفشلها، كما وضعنا توصيف عام للتنمية الاقتصادية، وأهم التحليلات النظرية التي فسّرتها، وبيّنا أسلوبين رئيسيين اتخذتهما دول العالم لتحقيق تنميتها الاقتصادية وهما التصنيع والخوصصة.

ناقشنا في الفصل الثاني مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بدراسة إستراتيجية الجزائر لتطوير القطاع، بداية من المرافقة القانونية الإستشارية والمالية، وصولا إلى برامج ترقية وتحسين أداء هذه المؤسسات. كما سلطنا الضوء على أهم الأجهزة التي وضعتها السلطات العمومية لتحفيز وتنمية دور القطاع في الاقتصاد الوطني، وكذا تلك التي تدعم الاستثمار بصفة عامة وتؤثر بدورها على تنمية المشاريع الصغيرة، ثم قمنا بتقييم النتائج التنموية لبرامج التطوير والدعم، وتبيّن لنا أن هذه الأخيرة ساهمت في زيادة حظيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبيا، وبالتالي ارتفاع مناصب الشغل، مما ساهم نوعا ما بالتخفيف من نسبة البطالة، كما لوحظ تطور بسيط في نصيب القطاع الخاص وبالتالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام، وزيادة في الاستثمار، ومساهمتها في التجارة الخارجية وفي تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، بتحقيق التوازن الجهوي في إنشاء المؤسسات.

تطرقنا في الفصل الثالث إلى تشخيص عام لقطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر كنموذج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادر على تفعيل الدور التنموي للمواطن الجزائري بإعطاء مفهوم عام لهذا النوع من الصناعات ، وبيان أهميتها وأهم المشاكل التي تعترضها، ثم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خضنا في تطور الصناعة التقليدية الجزائرية عبر الزمن، بداية من 1962 إلى غاية 2007، وأبرزنا الأهمية التي أولتها السلطات العمومية للقطاع منذ سنة 2003، كما بيّنا أهم البرامج التي سطّرتها لتحقيق تنمية للقطاع وإعطائه بعدا اقتصاديا من خلال إستراتيجية التنمية المستدامة آفاق 2010 وبرنامج تنشيط الإنتاج المحلي، وخلصنا إلى أن هذه الأخيرة ساهمت إلى حدّ ما في زيادة عدد مشاريع الصناعة التقليدية في الجزائر، وبالتالي زيادة نسبة امتصاص البطالة، أي تحقيق توزيع أفضل للدخل. كما تبوّأت الصناعة التقليدية مكانة أفضل في الاستثمار وبالتالي الإنتاج في الاقتصاد الوطني، في حين لم تتمكن من اقتطاع مكانة لها على مستوى التجارة الخارجية إلا بنسب ضئيلة جدا تبقى بعيدة كثيرا عن إمكانياتها التصديرية.

ولبيان قدرة القطاع الكبيرة على امتصاص البطالة، خاصة بطالة الشباب ذوي المستوى التعليمي الضعيف، حاولنا أن نقوم بدراسة استشرافية على جانبين، أولها تقدير إمكانيات القطاع على امتصاص المتخرجين من قطاع التكوين المهني في كل ولاية ببيان فوائض ونقائص التكوين، وفي الجانب الثاني قدّرنا إمكانيات توجيه البطالين للتكوين ثم التشغيل في المجال، ووجدنا أن القطاع يمكنه أن يقلل من بطالة الشباب بنسب كبيرة جدا، تعود على الفرد والمجتمع بالتطور والرّقاه.

أخيرا وفي الفصل التطبيقي، ناقشنا الواقع النظري لمؤسسات الصناعة التقليدية والحرف، بتحديد ماهية هذه المؤسسات ومعايير تقييم منافعها، إضافة إلى إجراءات إنشائها ووسائل دعمها، وتحديد أهم العوامل التي يمكن أن تساهم في نجاحها ونمائها، ثم انتقلنا إلى دراسة حالة ثلاث مؤسسات جزائرية للصناعة التقليدية، عرّفناها وبيّنا مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية، وخلصنا إلى أنها تحقق نجاحا يمكن أن يكون أكبر، لو وجدت سوق أوسع تساهم الدولة في تطويره.

إن اختبار فرضيات الدراسة من خلال بحثنا بيّن لنا ما يلي:

± صحة الفرضية الأولى بعد دراسة الفصل الأول، حيث أن الخصائص والميزات التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تجعلها تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية للبلدان، ولها تأثيرات إيجابية كثيرا على الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، باستيعابها للعمالة بصورة مطردة، وتخفيفها من حدّة الفقر، وتحقيقها للدفع الذاتي لعملية النمو الاقتصادي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

± صحة جزء من الفرضية الثانية بعد دراسة الفصل الثاني، حيث أن وضع برامج واستراتيجيات لتوفير مناخ عمل ملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ساهم في تطوير نسيج هذه الأخيرة، وبالتالي استيعاب عدد اكبر من العمالة، ولكن تبقى مساهمتها في تخفيف تبعية الجزائر للمحروقات بعيدة جدا، نتيجة ضعف إمكانياتها التصديرية.

± صحة الفرضية الثالثة، إذ أن دراسة الفصل الثالث سمحت لنا ببيان الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للصناعة التقليدية، خاصة من جانب توفير مناصب الشغل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، إلى جانب كونها موروثا ثقافيا وحضاريا يجسّد أصالة المجتمع.

± صحة الفرضية الرابعة من خلال دراسة الفصل التطبيقي، إذ أثبتت دراسة عمل المشاريع نظريا وبعض المؤسسات عمليا، أن هذه الأخيرة قادرة على التوسّع في إنتاجها على المستوى المحلي، وتنشيط صادراتها، وبالتالي المساهمة في تطوير السياحة، إذا حصلت على الدعم اللازم من طرف السلطات العمومية.

النتائج:

حاولنا في دراستنا أن نذكر أهم ما قدّم في هذا المجال، ثم تحليل النتائج التنموية للسياسات المتخذة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامة، وقطاع الصناعة التقليدية والحرف على وجه الخصوص كجزء من هذه المؤسسات، وقد خلصنا إلى النتائج التالية:

± أصبح الاعتماد على المشروعات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حدّ سواء والربط بينهما ركيزة تنموية هامّة في الاقتصاديات الوطنية لمختلف الدول.

± تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحقق أهداف التنمية الاقتصادية بالمساهمة في زيادة الإنتاج وتنويعه، تحقيق عدالة في توزيع الدخل من خلال الوصول إلى صغار المستثمرين، وبالتالي فهي آلية فعالة لمكافحة الفقر في المجتمعات المحلية.

± ضرورة تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها خطوة أساسية في طريق تصنيع البلدان النامية، فهي تشكل جزء هامّا لعملية التصنيع الديناميكي، ومنفذا جيدا لاستغلال الموارد المادية والبشرية المحلية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

± تشجيع القطاع الخاص في أيّ دولة من أبرز مقومات ظهور وانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها لا تحتاج إلى رأسمال كثيف، ولا لفنون إنتاجية ذات تكنولوجيا جدّ حديثة.

± تأخر الجزائر في تبني نظام اقتصاد السوق، جعلها تتخلف في إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

± عملت السلطات العمومية الجزائرية على توفير عدّة حوافز لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها، نظرا لما ثبت عن مساهمتها التنموية، بضمان نوع من المرافقة الإستشارية والمالية ووضع برامج تأهيل وطنية ودولية تسمح بترقية وتحسين أداء هذه المؤسسات، إضافة إلى توفير مجموعة من الأجهزة التي تدعم الاستثمار الخاص عامة.

± إن تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المتغيرات الاقتصادية الكليّة في الجزائر لا يزال محدودا نتيجة بعض معوقات الاستثمار المتعلقة أساسا بتوفير البيانات الأساسية، ورفع كفاءة العمال، وبالتالي ربط البحث العلمي والتطوير بالقرار الاقتصادي الفعلي، إضافة إلى مشكل السياسات الإئتمانية وصعوبة الحصول على التمويل لهذا النوع من المشاريع.

± تتطلب التنمية الاقتصادية مؤسسات اقتصادية قوية، ومنشآت قاعدية متكاملة، وهيئات حكومية تتميز بالتسيير الراشد ومقاولين مؤهلين مهنيا وعلميا.

± الصناعة التقليدية أمل الاقتصاد الجزائري في مواجهة الفقر وتحديات العولمة، إذ تحظى بميزة نسبية، تشغل الموارد المحلية، وتقلل من نسب التلوث، هي صناعة صديقة للبيئة.

± تتمتع المنتوجات التقليدية الجزائرية بميزة نسبية تؤهلها لاختراق الأسواق الخارجية وتفعيل الطلب الدولي عليها.

± تغطي منتوجات الصناعة التقليدية والحرف مدى بالغ التنوع والاتساع من المجالات: الأغذية، الغزل، النسيج، الملابس، الفخار، بناء المساكن، حفر الآبار ...الخ.

± تعاني الصناعة التقليدية والحرف من فجوة كبيرة في المعلومات الإحصائية لدى الهيئات القائمة على تنميتها، إضافة إلى عدم وجود سياسات ملائمة على المستوى الوطني.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاقتراحات:

- ¥ تشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير رأس المال، تسهيل تعليم مهارات المقاولة لدى الشباب، الحدّ من الأعباء، وحماية حقوق الملكية الفكرية.
- ¥ ربط المقاولين أصحاب المشاريع الإبداعية بالبحث العلمي، عن طريق تقديم تحفيزات مالية للجامعات، تنشئ من خلالها المشاتل التي تحتضن مشاريع جديدة وتسمح بنموّها.
- ¥ إنشاء مراكز لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجامعات، القطاع الخاص، الجماعات المحلية والغرف التجارية، بغرض تأهيل وإرشاد أصحاب المشاريع، وتقديم المساعدة الفعلية والملموسة في الإدارة، التنظيم، التسويق والتمويل، بالإضافة إلى المساعدات الفنية في عمليات دراسة الجدوى وحتى العملية الإنتاجية.
- ¥ تفعيل دور صندوق الزكاة الذي يوفر قروض إئتمان دون فائدة (القرض الحسن).
- ¥ فرض رسوم وضرائب كثيرة على المنتجات المستوردة، يجعلها غير تنافسية من ناحية السعر مقارنة بمنتوجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية.
- ¥ إقامة المجمّعات الصناعية الكبرى، وربط عملها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق المناولة.
- ¥ تقديم تسهيلات إدارية للمستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار في الجزائر، بتحديد الإجراءات المالية والإدارية، من خلال توصيف دقيق للمهام والصلاحيات والوقت المطلوب.
- ¥ وضع تخطيط استراتيجي دقيق حول كيفية التعامل مع قطاع الصناعة التقليدية والحرف، من خلال وضوح الأهداف، الخطط، وخاصة الآليات المناسبة للتنفيذ، المتابعة والتقييم.
- ¥ إشراك الحرفيين في المناقصات العمومية، خاصة تلك المتعلقة بالتجهيز المكتبي، التزيين، البناء والعمران، بغرض إبراز طابع عمراني ومعماري حضاري وأصيل للهيئات العمومية والرسمية.
- ¥ إنشاء آلية مالية فعالة تساهم في منح القروض للحرفيين كقروض دون فائدة، قروض للتجهيز غير معوّضة...
- ¥ تهيئة وإنشاء مناطق نشاط للصناعة التقليدية تساهم في تغطية الحاجات المحلية، كما تعمل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على استغلال أمثل للموارد البشرية، وتحسين توزيع الدخل في المناطق الريفية.

¥ تحسين إمكانيات التسيير للمقاولين الحرفيين، ما يحسّن مشاريعهم، إذ أن المنتوج وحده لا يكفي لتحقيق النجاح.

¥ تنمية الصناعات التقليدية ذات النوعية الرفيعة بهدف تنمية صادراتها، وبالتالي تنمية صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات.

¥ التنسيق بين قطاع التكوين المهني ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بغرض تحقيق التوازن بين مخرجات التكوين المهني في الصناعة التقليدية بمختلف أنشطتها مع احتياجات القطاع من الأيدي العاملة المؤهلة.

¥ توفير التأطير والتكوين المناسبين للأعداد الكبيرة من المتسرّبين من المدارس في الصناعة التقليدية وإدماجهم.

¥ العمل على تصريف منتوجات الصناعة التقليدية ومختلف الحرف، بضمان تأطير عمومي يلعب دورا في ربط الحرفيين بمنافذ التسويق الداخلية والخارجية.

¥ تنشيط صادرات المنتوجات التقليدية بتطوير شبكة من الوسطاء المتخصصين في مجالات التسويق خاصة عبر الانترنيت بغرض تسويق المنتجات النهائية للقطاع.

آفاق البحث:

إن تحليل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والبحث في مجال الصناعة التقليدية الجزائرية، سمحت لنا بفتح آفاق دراسية جديدة يمكن للباحثين في الميدان تناولها، نذكر منها:

- أساليب ترقية وتطوير التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- مكانة الصناعة التقليدية الجزائرية ضمن مسارات التنمية الوطنية.
- أساليب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعة التقليدية في الجزائر.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملاحق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم (1):

المعايير الكمية التي تدخل في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض الدول

البلدان	عدد عمال مؤسسة صغيرة جدا	عدد عمال مؤسسة صغيرة ومتوسطة
كوريا الجنوبية	0-9	300
الدانمارك	0-9	أقل من 250
ألمانيا	–	500
النمسا	–	أقل من 250
إسبانيا	أقل من 10	أقل من 250
الولايات المتحدة الأمريكية	–	أقل من 500
فرلندا	–	249
بريطانيا	أقل من 50	–
فرنسا	–	499
اليونان	أقل من 10	100
سويسرا	أقل من 50	أقل من 249
هنقاريا	أقل من 100	أقل من 500
إيطاليا	أقل من 50	200
المكسيك	1-100	أكثر من 250
النرويج	–	200
نيوزيلاندا	أقل من 10	أقل من 50
بولونيا	أقل من 100	أقل من 250
البلدان المنخفضة	–	أقل من 250
البرتغال	أقل من 50	أقل من 200
التشيك	–	أقل من 250
السويد	–	أقل من 200

Source: organisation de coopération et de développement économique, **perspectives de l'OCDE sur les PME**, Paris, édition 2000, p 233.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم (2):

تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر في الفترة ما بين [2001-2005]

2005	2004	2003	2002	2001	
2517390,1	2357978,7	2125004	1988266,1	1847731,2	CFM
865900,8	846996,1	777524,3	700441,1	624559,1	CFAP
1675244,6	1476902,6	1265164,5	1111309,3	965462,5	ABFF
690870,2	559794,3	344219	295237,3	199073,8	المخزون
3569649,3	2462919,6	2008951,3	1605789,6	1550898,4	صادرات السلع والخدمات
1820427,1	1577137,7	125404,2	1159170,2	930677,5	(-) واردات السلع والخدمات
7498628	**6127453,7**	**5266822**	**4541873,2**	**4257047,6**	**استخدامات الناتج الداخلي الخام**
1322339,8	1244932,9	1118798,2	1029572,7	975253,8	
469809	415253,9	357648	315003,4	294677,5	استهلاك
1309549,3	1087864,5	940033,1	855763,9	763343	الضرائب غير المباشرة والإعانات
4396929,9	3379402,4	2850342,7	2341533,2	2223773,4	الاستغلال
7498628	**6127453,7**	**5266822**	**4541873,2**	**4257047,6**	**الناتج الداخلي الخام**

Source: office national des statistiques, thème statistiques, (on line) produit intérieur brut et ses emplois, (11-03-2008) avaible from Internet : http://www.ons.dz.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم (3):

تطور القيمة المضافة حسب قطاعات النشاط في الفترة [2002-2006]

(**الوحدة**: مليار دينار جزائري)

قطاعات النشاط	الطابع القانوني	2002		2003		2004		2005		2006	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة	خاص	415,91	99,69	508,78	99,75	577,97	99,84	578,79	99,84	638,63	99,84
	عام	1,31	0,31	1,24	0,24	0,94	0,16	0,93	0,16	1,00	0,16
	المجموع	417,22	100	510,03	100	578,88	100	579,72	100	639,63	100
البناء والأشغال العمومية	خاص	263,29	71,17	284,09	70,85	358,33	78,12	403,37	79,81	486,37	79,72
	عام	106,64	28,83	116,91	29,15	100,34	21,87	102,05	20,19	123,69	20,27
	المجموع	369,93	100	401	100	458,67	100	505,42	100	610,07	100
النقل والمواصلات	خاص	270,68	74,30	305,23	74,01	349,06	69,27	417,59	69,86	576,94	75,39
	عام	93,65	25,70	107,20	25,99	154,81	30,72	180,19	30,14	188,29	24,61
	المجموع	364,33	100	412,43	100	503,87	100	597,78	100	765,23	100
خدمات المؤسسات	خاص	29,01	71,45	31,80	72,03	36,06	71,13	45,65	79,77	50,32	80,69
	عام	11,59	28,55	12,35	27,97	14,62	28,86	11,58	20,23	12,04	19,31
	المجموع	40,60	100	44,15	100	50,69	100	57,23	100	62,36	100
الفندقة والأطعمة	خاص	47,93	86,58	51,52	86,81	54,5	87	60,88	87,45	65,30	87,24
	عام	7,43	13,42	7,83	13,19	8,14	13	8,74	12,55	9,55	12,76
	المجموع	55,36	100	59,35	100	62,64	100	69,62	100	74,85	100
الصناعة الغذائية	خاص	80,54	71,41	86,49	74,96	93,50	78,41	101,79	80,48	110,86	82,18
	عام	32,25	28,59	28,89	25,04	25,73	21,58	24,69	19,52	24,04	17,82
	المجموع	112,79	100	115,38	100	119,24	100	126,48	100	134,9	100
صناعة الجلد	خاص	2,14	82,63	2,02	82,11	2,23	83,20	2,31	84,93	2,21	86,67
	عام	0,45	17,37	0,44	17,89	0,45	16,8	0,41	15,07	0,34	13,33
	المجموع	2,59	100	2,46	100	2,68	100	2,72	100	2,55	100
التجارة	خاص	475,80	93,43	514,56	93,19	567,19	93,43	629,18	94,17	675,05	94,02
	عام	33,47	6,57	37,61	6,81	39,86	6,56	38,95	5,83	42,91	5,98
المجموع		509,28	100	552,17	100	607,05	100	668,13	100	717,96	100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **نشرية المعلومات الاقتصادية**، رقم 12، مرجع سبق ذكره، ص 46.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم (4):

التوزيع الولائي المرتب تنازليا حسب كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر

ترتيب الولاية تنازليا	م ص م الخاصة سنة 2004	ترتيب الولاية تنازليا	م ص م الخاصة سنة 2005	ترتيب الولاية تنازليا	م ص م الخاصة سنة 2006
الجزائر	27.640	الجزائر	30.257	الجزائر	32.872
وهران	15.223	وهران	16.227	وهران	17.255
تيزي وزو	12.003	تيزي وزو	13.170	تيزي وزو	14.434
بجاية	8979	بجاية	10.167	بجاية	11.312
سطيف	8914	سطيف	9968	سطيف	11.088
بومرداس	7479	بومرداس	8258	تيبازة	9149
البليدة	7243	تيبازة	8111	بومرداس	9090
تيبازة	7143	البليدة	7898	البليدة	8511
قسنطينة	6859	قسنطينة	7499	قسنطينة	8439
الشلف	6432	الشلف	6882	الشلف	7316
عنابة	6218	عنابة	6660	عنابة	7233
سكيكدة	4843	سكيكدة	5217	باتنة	5912
معسكر	4700	المسيلة	5065	سكيكدة	5754
المسيلة	4646	باتنة	5033	المسيلة	5500
باتنة	4443	معسكر	4933	معسكر	5151
جيجل	4357	جيجل	4694	برج بوعريريج	5130
عين الدفلى	4124	تلمسان	4509	جيجل	5123
تلمسان	4078	برج بوعريريج	4494	تلمسان	5033
برج بوعريريج	4038	عين الدفلى	4372	البويرة	4683
غرداية	3921	غرداية	4229	عين الدفلى	4660
مستغانم	3853	البويرة	4076	غرداية	4597
تيارت	3787	ميلة	3994	ميلة	4432
غليزان	3741	سيدي بلعباس	3988	سيدي بلعباس	4427
تبسة	3725	تيارت	3978	تيارت	4286
سيدي بلعباس	3697	غليزان	3965	غليزان	4274
البويرة	3616	تبسة	3911	تبسة	4264
ميلة	3580	مستغانم	3769	مستغانم	4233
بشار	3405	الجلفة	3715	الجلفة	4080
الجلفة	3329	بشار	3462	ورقلة	3931
ورقلة	3002	ورقلة	3433	المدية	3824
المدية	2938	المدية	3354	بشار	3682
خنشلة	2925	خنشلة	3200	خنشلة	3528
بسكرة	2718	بسكرة	2937	بسكرة	3233
سوق أهراس	2693	سوق أهراس	2897	سوق أهراس	3138
عين تيموشنت	2606	عين تيموشنت	2861	عين تيموشنت	3078
سعيدة	2540	قالمة	2651	قالمة	2990
قالمة	2356	سعيدة	2648	سعيدة	2847
الواد	2342	الواد	2602	الواد	2830
الطارف	2236	الطارف	2433	الطارف	2628
أم البواقي	2125	أم البواقي	2321	أم البواقي	2610
الأغواط	2067	الأغواط	2294	الأغواط	2530
أدرار	1886	أدرار	2076	أدرار	2366
تسمسيلت	1673	تسمسيلت	1826	تسمسيلت	1937
النعامة	1603	النعامة	1792	النعامة	1937
تمنراست	1173	تمنراست	1281	تمنراست	1452
البيض	1213	البيض	1307	البيض	1416
تندوف	748	تندوف	791	تندوف	827
إليزي	589	إليزي	697	إليزي	794
المجموع	225.449	المجموع	245.842	المجموع	269.806

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 8 ورقم 10، مرجع سبق ذكره.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم (5):

عائلة مواصفات الإيزو(*) 9000 والإيزو 14000

إيزو 14001	• نظام الإدارة البيئية خواصها والخطوط المديرة لها	**إيزو 9001**	هي المواصفات الخاصة بنظم الجودة التي تغطي مجالات التصميم، التطوير، الإنتاج، الفحص، الاختبار والخدمة
إيزو 14004	• نظام الإدارة البيئية الخطوط العريضة الخاصة بالقواعد، الأنظمة وتقنيات العمل	**إيزو 9002**	تغطي كل المجالات السابقة ماعدا التصميم، التطوير وخدمة ما بعد البيع
إيزو 19011	الخطوط المسيّرة للاختبارات الخاصة بأنظمة الادارة والبيئة وادارة الجودة	**إيزو 9004**	تشمل التوجيهات والإرشادات الخاصة بتسيير الجودة وبيان عناصر نظامها
إيزو 14020 والموالية لها	الخطوط المسيّرة الخاصة بإدارة البيئة والتصريحات البيئية للمنتوجات	**عائلة إيزو 9000 نظام 2000**	
		إيزو 9000	تخص نظام تسيير النوعية ومبادئها الأساسية
إيزو 14030 والموالية لها	الخطوط المديرة للقياسات، والمتابعة للبيئة ومردوديتها	**إيزو 9001**	تخص نظام متطلبات تسيير النوعية
إيزو 14040	الخطوط المسيّرة لإقامة واستخدام التحاليل الخاصة بدورة حياة المنتوج	**إيزو 9003**	تغطي عمليات الفحص النهائي والاختبار ولا تطبق إلا في حالات الجودة
إيزو 14062	الخطوط المسيّرة لتحسين المردودية المنتجة تجاه البيئة	**إيزو 9004**	تخص الخطوط الرئيسية لتطوير المردودية النوعية
إيزو 14063	الخطوط المسيّرة للإتصالات البيئية	**إيزو 90011**	تخص الخطوط التوجيهية المتعلقة بمراقبة نظام النوعية و/أو البيئة

Source: Paolo Baracchni, **guide de la mise en place du management environnemental en entreprise selon ISO 14001**, 2éme édition, PPUR, Italie, 2004, p 24.

(*) ISO : International Standardisation Organisation.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم (6): قائمة منتوجات الصناعة التقليدية الخاضعة للرسم على القيمة المضافة

قائمة منتوجات الصناعة التقليدية الخاضعة للرسم على القيمة المضافة بمعدل مخفض خاص قدره 7%

1 - الزرابي والمنسوجات التقليدية المصنوعة يدويا :

أ - الزرابي :

* زربية شنوة
* زربية الأوراس
* زربية الهوقار
* زربية تلمسان
* زربية الحراكتة
* زربية بابار
* زربية النمامشة
* زربية قرقور
* زربية الجزائر
* زربية جبل عمور
* زربية واد سوف
* زربية المعاديد
* زربية أيت هشام
* زربية تيزي وزو
* زربية بجاية
* زربية قسنطينة
* زربية تيارت
* زربية أفلو
* زربية المسيلة
* زربية غرداية
* زربية دراقة
* زربية القيروان
* زربية بربرية خاصة
* زربية ميلة
* زربية بوسعادة
* زربية ورقلة
* زربية بني يزقن
* زربية سكيكدة
* زربية قالمة
* زربية تبسة
* زربية الأغواط
* زربية سبدو

ب - نسيج - حياكة :

* زربية زعباء
* الجدرنيات النسيجية
* الوسائد
* الحقائب
* البرانس
* النمارق
* زخارف المائدة
* الأوشحة
* خيمة
* حايك
* وشاح
* جلبيات
* فليج
* تليس
* القندورة المزابية
* أغطية الأسرة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

* السجادات الصغيرة
* الحنابل
* بوليرو
* الملمع
* قشابية
* بونشو
* شال
* حلانة

* حياكة بني يزقن (تاوورت – أنشن – كياس)
* حياكة توقرت
* حياكة مسيلة
* حياكة الوادي
* حياكة المنيعة
* حياكة فاتيس
* حياكة أوزقزن

2 - أدوات من السلالة مصنوعة يدويا :

* القفف والسلال
* غربال
* أقماع
* حبال
* قبعات
* مروحات
* علب ملبسات
* علب

* حاملة أقلام
* تحتية الصحن
* تحتية الطبق
* تحتية الكأس
* مزهرية وقدح
* أثاث من الألياف القصبية
* سلل
* حاملة أقداح
* السلالة القبائلية الدقيقة

3 - أدوات من الحلفاء مصنوعة يدويا :

* الحصائر
* الحصائر المشبوكة لأفلو، المصنوعة من الصوف ووبر الجمال
* أحذية قماشية

* قفف
* سلال
* زرابي

4 - فخاريات وخزفيات مصنوعة من الطين المطهي أو من الحجر الرملي :

4 . 1 فخاريات :

* كانون
* شمعدانات
* قربة
* مصابيح
* قارورات ذات عروتين

* قدور
* أصص (أوعية)
* مزهريات
* قلل
* طواجين

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

* جرات كبيرة
* أكوفي
* أطباق
* كسكاس
* فناجين

4 . 2 - خزفيات :

* لوحات خزفية
* أصص
* قدور
* جرات كبيرة
* مختلف الأطقم للماء والقهوة والشاي والكسكسي والتوابل
* مزهريات
* أطباق
* مطافىء السجائر
* أقداح كبيرة
* ركائز المصابيح

5 - المنتوجات النحاسية :

* صينيات
* الصناديق الصغيرة
* أسكملات
* مغاسل الأيدي
* مصابيح الأسرة
* عاكسات النور
* إبريق بعروة
* دلاء مرصعة
* لوحات نحاسية
* أصص
* ركائز المصابيح
* أباريق الشاي
* تحتيات الفناجين
* مطافىء السجائر
* مهراس
* مواد ترقية مصنوعة من النحاس الأحمر والأصفر

6 - مصنوعات من الخشب المنقوش :

* أثاث من الخشب المنحوث يدويا، مرصع ومنقوش
* صناديق صغيرة وعلب وجعب خاصة بالصياغة والحلي والمصنوعات الخشبية المشابهة
* ماعون وأواني المائدة المصنوعة من الخشب (مغارف، ملاعق، شوكات، أطباق، صينيات وملاوق)
* غرابيل

7 - المنتوجات الجلدية التقليدية :

الأدوات الجلدية التقليدية :

* محافظ صغيرة
* أحزمة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

* حافظة الأوراق
* حافظة النقود
* أغمدة مصنوعة بدقة
* أخفاف
* نمارق
* صناديق صغيرة
* حافظة الوثائق
* محفظة مصنوعة بدقة
* أدوات المكاتب
* لوازم الصيد الجلدية
* خيمة من الجلد (الجنوب الكبير).

- أدوات السراجة والرحال :

* أدوات السروج
* السروج
* طقم الحصان
* الأرسان
* الألجمة
* أحزمة الحصان
* الكمائم
* السياط
* الأسيار
* غمائم الفرس العادية أو المصنعة

- الأحذية التقليدية :

* البوابيج
* الأحذية القماشية
* النيال
* صندال
* أخفاف
* الأحذية العالية (بوط)

8 - منتوجات الصياغة التقليدية :

* الأساور
* السلاسل
* السليسلات
* الخواتم
* مشابيك الأذن
* مشابك
* العقود
* الأحزمة
* الأكاليل
* خلخال
* أبزيم
* القلائد
* صندوق حلي العروس
* ساعة الجيب
* طقم حلي
* مساكة الشعر

9 - الطرز التقليدي :

* دنتيل خاص بأغطية الأسرة والوسائد مصنوعة يدويا
* غطاء سرير مطروز
* أغطية أسرة مطروزة
* وسائد خاصة بالعرائس

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

* طاقم سرير مطروز
* طاقم مائدة مطروز
* طاقم قهوة مطروز
* طاقم شاي مطروز
* غطاء مائدة مطروز
* ستائر مطروزة
* مناديل مختلفة مطروزة
* طاقم حمام مطروز
* أدوات أخرى مشابهة

10 - الألبسة التقليدية :

* بدلة تقليدية
* برنوس مطروز يدويا
* بوليرو
* قشابية
* وشاح
* شال
* ملفع
* وسادة
* سروال تقليدي مطروز
* طاقية
* صدرية خاصة بالرجال
* جبة مطروزة
* حايك
* نقاب
* كاراكو من القطيفة
* أدوات أخرى مشابهة مطروزة
* كاراكو أبيض
* سترة مطروزة يدويا
* قويط (سروال من الحرير + سترة من الموسلين)
* صدرية أطفال
* صدرية وسروال (ختان)
* شاشية
* قاط
* قفطان
* سروال جزائري (خاص بالنساء)
* طاميزورة (خاصة بالنساء)
* جهاز العروس
* قندورة
* فساتين أخرى مطروزة
* شاشية مطروزة

11 - الآلات الموسيقية التقليدية :

* العود
* آلة المندول
* آلة المندول الصغيرة
* رباب
* كويترة
* قيتارة تقليدية
* كمان
* القانون
* طبل
* الغايطة
* المزمار
* البندير
* القلال
* طبيلة
* مغرات (طبيلة مزدوجة)
* دربوكة
* الطار
* الكمنجة
* أدوات أخرى تقليدية مشابهة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

12 - منتوجات من الزجاج المنفوخ :

* أدوات من زجاج البيركس الأبيض الملون المزخرف يدويا والمصنعة بإستعمال نافثة النار والمذكرة بمواضيع التراث الوطني.
* مجموعة نباتات أو حيوانات من الزجاج، تتعلق بالثروة الحيوانية أو النباتية بالجزائر (نخلة، غزالة، إلخ ...)
* زجاجة عطر من النوع الشرقي
* طاقم شاي للزخرفة
* أدوات أخرى مشابهة
* الثريات الفنية

13 - صناعة مادة القرن :

* منتوجات مصنوعة من مادة القرن والموجهة للتزيين
* مشط
* قرن الأحذية
* أدوات التزيين

14 - أشغال التقشيش الطبيعي للحيوانات :

* بيع الحيوانات المقششة
* أشغال الحفاظ وتقشيش الحيوانات

15 - صياغة تقليدية وتجهيز الألياف، الخيوط وغيرها من المنتوجات النسيجية :

* طبع الرسومات، الأشغال والرموز وغيرها من الرسوم على القماش

16 - صناعة تقليدية للعجائن الغذائية التقليدية والكسكسي :

* كسكس
* الزلابية
* مقروط
* فواكه مجففة
* قلب اللوز
* حلويات أخرى مصنوعة من اللوز والعسل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

17 - الإستخراج التقليدي لزيت الزيتون :

* تصفية ومعالجة زيت الزيتون.

18 - صناعة تقليدية للدقيق :

* دقيق وحبوب
* فرينة
* تحضير بذور الحبوب الموجهة للتغذية
* فريك
* دشيشة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم (7): نموذج البطاقة المهنية للحرفي

نموذج البطاقة المهنية للحرفي

الوجه - 1 -

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

.غرف الصناعة التقليدية والحرف

.سجل الصناعة التقليدية والحرف

الولاية .....

البطاقة المهنية للحرفي المحدثة بموجب المادة 30 من الأمر رقم 96-01

رقم التسجيل : .....

الوجه - 4 -

إستعمال هذه البطاقة للإستعمال الشخصي فقط.

في حالة ضياعها، يطلب من صاحبها إخبار مصالح غرفة الصناعة التقليدية والحرف المختصة إقليميا في أقرب الآجال.

الوجه - 3 -

نوع النشاط : .....

.....

.....

بيانات أخرى .....

.....

.....

الوجه - 2 -

رمز النشاط : .....

الإسم : .....

اللقب : .....

تاريخ ومكان الإزدياد : .....

العنوان : .....

.....

تاريخ الإصدار :

اليوم	الشهر	السنة

الصورة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم (8): نموذج المستخرج من سجل الصناعة التقليدية والحرف

نموذج المستخرج من سجل الصناعة التقليدية والحرف

غرفة الصناعة التقليدية والحرف ..... شخص معنوي
سجل الصناعة التقليدية والحرف
(المرسوم التنفيذي رقم : ..... المؤرخ في : .....
المستخرج في تاريخ : .....
للتسجيلات الموجودة في سجل الصناعة التقليدية والحرف
المتعلقة بالشخص المذكور أسفله.
والمسجل بتاريخ : .....
تحت الرقم الآتي : .....
التسمية أو عنوان الشركة : .....
شكل الشركة : .....
المقر الإجتماعي : .....

المسجل في السجل التجاري لـ (1) ..... تحت رقم : .....
النشاط موضوع التسجيل :
أ - بصفة أساسية،
ب - بصفة ثانوية،
عنوان ممارسة النشاط : .....
بلدية : ..... ولاية : .....
مؤسسات ثانوية : .....
التسمية التي يمارس بها النشاط : .....
(لافتة، إسم ثانوي إلخ .....)
المسيرون .....

الإسم (2)	اللقب	تاريخ ومكان الإزدياد	الصفة القانونية
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....

(1) المتعلق بالمقاولات الحرفية فقط.
(2) ذكر الإسم السابق للنساء المتزوجات يتبع بـ « زوجة ».

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة المراجع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قـائمة المـراجع

أولا- المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- أحمد بديع بليح، **الاقتصاد الدولي**، منشأة المعارف، 1993.
- أحمد عبد الفتاح حليم، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004.
- أسامة عبد الرحمن، **التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.
- أقاسم قادة وقدي عبد المجيد، **الوجيز في المحاسبة الوطنية**، أطلس للنشر، الجزائر، 1990.
- حسين عمر، **الرفاهية الاقتصادية بحث في الأسس العلمية والتقنية لرفاهية الفرد والمجتمع**، دار الفكر العربي، 1999.
- سعاد نائف البرنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة، أبعاد الرّيادة**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
- شكري بن زعرور، **كتاب الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر 1962-2007**، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية، (لم ينشر بعد).
- صبحي تادرس قريصة ومحمود يونس، **مقدمة في الاقتصاد**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984.
- عبد الرحمن يسري، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، 2003/2002.
- عبد الوهاب أمين، **التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية**، دار الحافظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- عبده محمد فاضل الربيعي، **الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.
- غنيم عثمان محمد، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات ترقيتها**، دار الصفاء، عمان، 2007.
- فايز جمعة صالح النجار وعبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
- فتحي السيد عبده أو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- كاسر نصر المنصور وشوقي ناجي جواد، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- محمد رشيد شيحة، **علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي**، مطابع الأمل، بيروت، 1987.
- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، 2004.
- منال طلعت محمود، **التنمية والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

2. **المجلات**:

- فضاءات، **مراكز التسهيل فضاء جديد لبعث الاستثمار ومرافقة المؤسسة**، أمحمد حميدوش، مجلة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 2، 2003.
- مجلة الحرفي، **إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية**، شكري بن زعرور، الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف، العدد 3، السنة 2004.
- مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، **مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسماتها**، عثمان لخلف، العدد 11، 2004، الجزائر.
- les cahiers du CREAD، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مسيكة بوفامة ورابح حمدي باشا، العدد 76، الجزائر، 2006.
- مجلة الحرفي، **الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف**، مجلة دورية للصناعة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التقليدية، الجزائر، العدد 4، فيفري 2008.

3. النشريات الإحصائيات:

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية، العدد 4، سنة 2003.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية، العدد 6، سنة 2004.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية، رقم 08، سنة 2005.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية، رقم 10، سنة 2006.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرية المعلومات الإحصائية، رقم 12، سنة 2007.

4. التقارير:

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الجزائر، جوان 2002.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستديمة للصناعة التقليدية آفاق 2010**، شركة اتصالات وإشارات، الجزائر، 2003.
- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، **استبيان قاعدة الصناعة التقليدية في الدول العربية**، سبتمبر 2003.
- وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، **تقرير لحصيلة صندوق الزكاة**، نوفمبر 2006.
- شكري بن زعرور، **إشكالية التسويق في قطاع الصناعة التقليدية والحرف**، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية، ديسمبر 2007.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

5. الملتقيات:

- وقائع الملتقى الوطني حول واقع ومستقبل الصناعة التقليدية في الجزائر، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، دار الثقافة، بشار، 20-21 ديسمبر 2003.
- وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مصطفى بن بادة، منتدى التلفزيون، التلفزيون الجزائري، 15 مارس 2008.

6. المراسيم والقوانين:

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مدوّنة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف لسنة 2005، الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 19 شعبان 1416هـ الموافق لـ 10 يناير 1996، المحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف.
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، القرار رقم 1 المؤرخ في 2 جانفي 1999، يحدد كيفيات تنظيم المسابقة الوطنية للصناعة التقليدية ومبالغ جوائزها.
- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، قانون رقم 01-18، الصادر في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 03-78، الصادر في 25 فبراير 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 03-80، الصادر في 25 فيفري 2003، المحدّد للطبعة القانونية ومهام وتنظيم مراكز التسهيل.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 03-80، الصادر في 25 فيفري 2003، المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستثماري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 03-188، الصادر في 22 أفريل 2003، المتعلق بإنشاء المجلس الوطني لترقية المناولة.
- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 الصادر في 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء وتحديد القانون الأساسي لوكالة تسيير القرض المصغر.
- مدوّنة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف، 2005.

7. **الموسوعات**:

- الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المجلد 11، 1996.

8. **الرسائل الجامعية**:

- أمقرن مصطفى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها في الاقتصاد الوطني**، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، 2001.
- صديقي شفيقة، **دفع صادرات الزرابي التقليدية الجزائرية بتطبيق مقاربة التسويق الدولي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، سنة 2002.
- لخلف عثمان، **دور ومكانة الصناعة الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل دعمها وتنميتها**، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.

9. **الجرائد**:

- الطيب لوح، وزير العمل والضمان الاجتماعي، يستعرض تجربة الجزائر في ترقية التشغيل ومكافحة البطالة، الأيام الجزائرية، إخبارية وطنية، السبت 29 مارس 2008، السنة الثالثة، العدد 759.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

1. *Les ouvrages*:

- Abderrahmane Abédou et autre, **de la gouvernance de PME, PMI, regards croisés**, France-Algérie, édition l'harmattan, France, 2006.
- Gilles le citre, **la PME l'entreprise de l'avenir**, édition gualino, Paris, 2006.
- Paolo Baracchni, **guide de la mise en place du management environnemental en entreprise selon ISO 14001**, 2éme édition, presse polytechniques et universitaires ramandes, Italie, 2004.

2. Les revus:

- Espace PME, **Pépinières d'entreprise**, Bousbah Aicha, N° 1, Mars-Avril 2002, Ministère de la PME-PMI, Alger.
- Création d'entreprise artisanales: le défi, Ben Zarrour Choukri, El hirafi, N° 3, 2004.
- La revue Badr infos, **DG de l'enej**, efficacité économique et ouverture à l'initiative, Abdelghani Mebarek, Novembre/ Décembre, 2006.
- La revue Badr infos, **l'Ansej redonner de l'espoir aux jeunes**, Benane Karima, N° 44, 2006.
- revue de l'agence algérienne de promotion du commerce extérieur, **le forum du commerce extérieur**, commerce extérieure de l'algérie, N°2, Septembre 2007.
- PME magazine d'Algérie, **parlons management**, S. Boughalhiche, N° 52, du 15 Décembre 2007 au 15 Janvier 2008.

3. *Bulletin d information:*

- Ministère de la formation et de l'enseignement professionnels, direction du développement et de la planification, **annuaire statistiques 2006**, Mai 2007.
- Ministère de la PME et l'artisanat, **bilan des séminaires par chambre**, arrête au 14-05-2005.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ä Ministère de la PME.PMI, **bulletin d'information économique**, N°9, 2éme semestre 2005.
ä Office nationale de statistiques, **annuaire statistique de l'Algérie**, volume N° 22, 2006.
ä Agence nationale de l'emploi, direction de l'information, **des études**, notes de conjoncture du 2éme semestre 2007.

4. Les rapports:

ä CENEP: étude artisanat d'art traditionnel, enquête préliminaire et historique du secteur de l'artisanat traditionnel, rapport de fin de phase II, année 1992.
ä Centre national d'étude et d'analyses pour la population et développement, mise en œuvre de l'autonomie des entreprises publiques locales, identification des activités et des entreprises non éligibles a l'autonomies, artisanat d'art traditionnel, Algérie, 1992.
ä Commission européenne, mission d'identification et d'appui du PME en Algérie, rapport C.E.P.T, Octobre 1997.
ä Organisation de coopération et de développement économique, perspectives de l'OCDE sur la PME, France, 2002.
ä Ministère de tourisme et de l'artisanat, chambre nationale de l'artisanat et des métiers, guide du promoteur dans l'artisanat et les métiers, imprimerie Zaiache, Mai 2002.
ä Ministère de la PME et de l'artisanat, actes des assises nationales de la PME, Janvier 2004.
ä Ministère de l'industrie, direction générale de la régulation et de normalisation, annuaire des entreprises certifies ISO 9001/14001.
ä Ecotechnics, étude et conseil, la conjoncture économique dans le secteur de la PME en 2007, rapport final, étude pour le ministère de la PME, Avril 2008.

5. Les séminaires:

ä FGAR, Financement de la PME, actes du séminaire international sur la promotion du financement de la PME, Alger, 27-28 Septembre 2005, édition FGAR.
ä Ministère de la PME et l'artisanat, direction générale de l'artisanat et de métiers, rencontre de services extérieur, 910 Janvier 2007.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

6. *Les lois:*

- République Algérienne Démocratique et Populaire, journal officiel, N° 16, loi 90-10, du 14 Avril 1990, relative à la monnaie et crédit.

7. *Les sites Internet:*

- http://www.algex.dz.
- http://www.aopop-dz.org.
- http://www.finalep.com.dz.
- http://www.ons.dz
- http:// www.pierre.e.paris.fr.
- http://www.pmeart-dz.org.
- http://www.portail.unesco.org.
- http://www.sofinance.dz.com.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com